الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشــق

كلية العلوم السياسية

الدراسات العليا

تطور العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(التجربة الخليجية كنموذج لتكتل اقتصادي عربي)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد الطالبة

إيمان شـحرور

المشرف المشارك

الدكتور صباح الهاشم

مدرس محاضر في قسم الاقتصاد الدولي

كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق

المشرف العلمي

الدكتور نبيل علي

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد الدولي

كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق

دمشق ٢٠٠٩/٢٠١٠ م

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة، هو نتيجة بحث علمي قامت به المرشحة إيمان شحرور بإشراف الدكتور نبيل علي (المشرف العلمي) الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي بكلية العلوم السياسية – جامعة دمشق، والدكتور صباح الهاشم (المشرف المشارك) المدرس المحاضر في قسم الاقتصاد الدولي بكلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

وإن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة، في نص الرسالة.

المرشحة	المشرف المشارك	المشرف العلمي
إيمان شحرور	د. صباح الهاشم	د. نبيل علي

تصريح

أصرح أن هذا البحث " تطور العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) ".

"التجربة الخليجية كنموذج لتكتل اقتصادي عربي ".

لم يسبق أن قُبل للحصول على أية درجة علمية، ولا هو مقدم حالياً للحصول على درجة علمية أخرى.

المرشحة

إيمان شحرور

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٣ / ١٠ /٢٠٠٩ من قبل لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

- الدكتور صابر بلول : الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي بكلية العلوم السياسية– جامعة دمشق....عضواً.
- الدكتور نبيل علي : الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي بكلية العلوم السياسية – جامعة دمشق...عضواً ومشرفاً .
- الدكتور غسان إبراهيم : المدرس في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق........عضواً.

شكر وتقدير

يسرني في ختام رحلة هذا البحث أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساعدني في إنجازه ، سواء كان ذلك بالتدريس أو التوجيه والإرشاد ، وأخص أستاذي الدكتور نبيل علي بالشكر والتقدير لما بذله من جهد ووقت في متابعة وقراءة أوراق البحث .

كما أخص بالشكر والتقدير الدكتور صباح الهاشم الذي كان لاهتمامه وتوجيهاته الأثر الفعال.

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى الأساتذة المحكمين الذين تكبدوا عناء قراءة البحث ووضع ملاحظاتهم القيمة التي هي محل اعتباري.

مخطط البحث

المقدمة.

الفصل الأول

السمات الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : المساحة والسكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي والمساحة لدول مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الثاني : السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني : المؤشرات والتطورات في اقتصاديات دول مجلس التعاون.

المطلب الأول : هيكل الناتج القطاعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الثاني : التطورات المالية في اقتصاديات دول المجلس.

المطلب الثالث : التطورات النقدية والتضخم في اقتصاديات دول المجلس.

المطلب الرابع : التطورات في أسواق المال في اقتصاديات دول المجلس.

المطلب الخامس : التطورات في ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون.

الفصل الثاني

تطور العلاقات الاقتصادية البينية لدول المجلس.

المبحث الأول : مجالات وإنجازات التعاون التجاري بين دول المجلس.

المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون.

المطلب الثاني : السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس .

المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية .

قائمة الجداول

رقم الجدول

قائمة الأشكال

رقم الشكل

(٣) التجارة البينية لدول المجلس.

(٤) نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية.

(٥) صادرات دول المجلس البينية.

(٦) واردات دول المجلس البينية.

(٧) عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى.

(٨) إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لمزاولة الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس الأخرى.

(٩) تطور الإنتاج من المحاصيل الحقلية .

(١٠) أبرز إنجازات الاتحاد النقدي الخليجي.

(١١) التقارب بين الدول الأعضاء في معيار التضخم.

(١٢) التقارب بين الدول الأعضاء في معيار سعر الفائدة.

(١٣) التقارب بين الدول الأعضاء في معيار عجز الموازنة.

(١٤) التقارب بين الدول الأعضاء في معيار الدين على الحكومة المركزية والعامة.

(١٥) الجسر بين الإمارات وقطر والجسر بين البحرين وقطر.

(١٦) الهرم السكاني لدولة قطر ٢٠٠٥.

(١٧) الزمن المتوقع لاستنفاذ دول الخليج لاحتياطاتها من النفط.

(١٨) سيناريوهات مستقبل دول المجلس (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

(١٩) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

(٢٠) الطلب العالمي على النفط (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

(٢١) أسعار النفط (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

(٢٢) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

(٢٣) الميزانيات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٧-٢٠٢٥).

(٢٤) العمالة الأجنبية في دول الخليج (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

(٢٥) معدلات البطالة في دول الخليج (٢٠٠٧ -٢٠٢٥).

تطور العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي

٢٠٠٠-٢٠٠٧

التجربة الخليجية كنموذج لتكتل اقتصادي عربي

المقدمة:

شهدت الاقتصادات العربية تجارب عديدة بحثاً عن تحقيق درجات متقدّمة من التكامل الاقتصادي، ولعل أحد أبرز التجمعات الإقليمية العربية **"مجلس التعاون لدول الخليج**

العربية"، وكان العامل الاقتصادي أحد العوامل الأساسية لقيامه داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الخارجي، شهدت مرحلة السبعينيات تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، وقد برزت منطقة الخليج في هذا الإطار كمحط رئيسي للمطالب العالمية المتزايدة على الثروة النفطية الحيوية مما عرّض المنطقة لضغوط شديدة من الخارج، دفعت إلى بلورة ترابط عضوي فيما بين دول الخليج العربية التي شعرت أن معركتها واحدة في مواجهة من يحاولون فرض رؤاهم وحاجاتهم ومصالحهم عليها دون اعتبار لمصالحها الذاتية. أما على الصعيد الداخلي، فكان الاشتراك في المشاكل والتحديات الاقتصادية الداخلية الدافع الأكبر نحو التكامل، من ذلك قضايا التنمية والعمالة الوافدة والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية تؤمن حاجات المنطقة وتغطي مخاطر التذبذب في الثروة النفطية، ولذلك فقد تطورت آليات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في عام ١٩٨١، حيث تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في عام ١٩٨٣، وفي عام ٢٠٠١ تم استبدال الاتفاقية المذكورة، باتفاقية اقتصادية جديدة، أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً حيث نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها كانت أكثر شمولية من سابقتها بمعالجتها لعدة موضوعات منها: الاتحاد الجمركي لدول المجلس, السوق الخليجية المشتركة, الاتحاد النقدي الخليجي.

وبفضل الإرادة السياسية لدى قادة دول المجلس تمكن مجلس التعاون الخليجي من تحقيق نقلة نوعية هامة في مسيرة المجلس، حيث تم الانتقال من منطقة التجارة الحرة التي أقامها عام ١٩٨٣ إلى إقامة الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠١، وإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من كانون الثاني عام ٢٠٠٨، في حين تتواصل الجهود لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة .

أهمية البحث:

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل التطورات الاقتصادية العالمية أمراًملحّاً ً إذا ما أردت دول المجلس الوصول إلى التنمية المستدامة التي تنشدها جميعهاوالتي تتطلب أن تكون فيما بينها تكتلاً اقتصادياً واحداً يستطيع أن يواجه

التحديات والمتغيرات العالمية التي تؤثر على اقتصاداتها واستقرارها، الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة تفعيل التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

وهنا تتضح أهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقات بين دول المجلس من خلال تحليل الواقع الاقتصادي لتلك الدول منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٧ كإطار زمني أساسي، وما أحدثه هذا الواقع من آثار على العلاقات الاقتصادية فيما بينها، والتعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه العلاقات وكيفية الحد منها، واستشراف مستقبل مجلس التعاون في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، وتقديم بعض المقترحات والتصورات لتعزيز مسيرته .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في النقاط التالية:

- تثير المعدلات المتصاعدة للتضخم قلقاً كبيراً حول ما يمكن أن تفضي إليه من تأثيرات على الاستقرار والنشاط الاقتصادي في دول المجلس، حيث ازداد التضخم في دول المجلس بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة.
- تواضع حجم التجارة البينية للدول الأعضاء، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تشابه هياكل الصادرات لتلك الدول، والتي يمثل البترول العمود الفقري لها. ورغم الجهود الخاصة بتنسيق خطط التنمية بدول المجلس، إلا أن الملاحظ هو استمرار هيمنة الصناعات الاستخراجية على هيكل الإنتاج السلعي، ومحدودية مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في هيكل الإنتاج السلعي، كما يلاحظ استمرار الدور المحوري للإيرادات النفطية في دعم الموازنات العامة لدول الخليج، وتوفير التمويل اللازم للارتقاء بمستوى الخدمات.
- عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي، صعوبات كثيرة حالت دون الوصول إلى تعريفة جمركية موحدة ، منها عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة، والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها.
- تؤثر تحويلات العمالة الأجنبية على موازين مدفوعات دول المجلس تأثيراً سلبياً كبيراً، حيث تشكل نزيفاً مستمراً لتلك الموازين ولأرصدتها من العملات الأجنبية، وكما تقدم ذكره فإن ذلك يعتبر بمثابة الفرصة الضائعة لاقتصاديات تلك الدول، حيث لم يتم تبني السياسات اللازمة لتشجيع استثمار هذه التحويلات في الاقتصاديات المحلية، كما لم تتمكن مصارف دول المجلس من استقطاب هذه التحويلات بالإيداع لديها على شكل ودائع أو حسابات ادخار

بغرض توظيفها وتدويرها في الاقتصاديات المحلية عوضاً عن أو قبل تحويلها إلى الخارج بل تنافست على ابتداع الابتكارات المصرفية التي تساعد وتحفز العمالة الأجنبية على تحويل ما لديها من مدخرات بأسرع الطرق وأفضل الوسائل.

فرضيات البحث:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها بما يلي :

١. إن أحد أهم مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي قد ينجم عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى تذبذب في عائدات صادرات النفط واستثمار فوائضه.
٢. ارتفاع إجمالي حجم التجارة البينية في دول المجلس على أثر قيام الاتحاد الجمركي بالرغم من التشابه الكبير بين اقتصاداتها والخصائص الهيكلية لهذه الدول.
٣. إن تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تضمن تسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل يعزز المناخات الاستثمارية والتجارية بما يعود بالنفع على دول ومواطني دول المجلس.
٤. إن استبدال العملات الوطنية بدول المجلس بعملة موحدة سيؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها وزيادة نمو القطاعات غير البترولية فيها.
٥. تواجه هذه الدول تحديات متعددة اقتصادية وسياسية، ولن تتمكن دول مجلس التعاون من مواجهتها إلا بتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها، خاصة وأن هذه الدول لديها من العوامل المشتركة والمقومات الاقتصادية والخبرات العملية لرجال الأعمال ما يضمن نجاح المشاريع المشتركة بينها.

أهداف البحث:

١. دراسة السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وبيان أثر هذه السياسات على العلاقات الاقتصادية فيما بينها .
٢. دراسة تطور التجارة البينية بين دول مجلس التعاون وتحليل حجمها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، إلا ما يقتضيه سياق التحليل، لاستكشاف مسار العلاقات التجارية فيما بينها، وإيجاد السبل الكفيلة لتعميقها وتطويرها.
٣. دراسة انجازات التعاون المشترك بين دول المجلس لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة.

٤. دراسة الصعوبات والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، واستشراف مستقبلها، واقتراح مجموعة من الإجراءات لدول المجلس لمواجهة العقبات الداخلية والتحديات الراهنة والمستقبلية التي ستواجه العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

النطاق الزمني للدراسة :

يمتد النطاق الزمني المناسب لأهداف الدراسة ولاختبار فرضياتها من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧، ويعود اختيار الباحثة لعام ٢٠٠٠ كبداية لفترة الدراسة، لما شهده العالم من تحولات مهمة أثرت في النظام العربي والمنطقة العربية بوجه عام، وفي دول الخليج العربية بوجه خاص، **فعلى الصعيد السياسي** جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، لتتركآثاراً بالغة الأهمية على الروابط الاستراتيجية والاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في آذار ٢٠٠٣، وتصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني، والتي اجتمعت مع هموم قائمة منذ فترة طويلة، مثل استمرار الصراع العربي - "الإسرائيلي"، **وعلى الصعيد الاقتصادي**، ازدادت الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع ازدياد العائدات النفطية لدول المجلس نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ إلى مستويات غير مسبوقة، أما **على الصعيد الاجتماعي**، فقد شهد العالم بروز النزعات العرقية والطائفية وتنامي ظاهرة التطرف/ الإرهاب.

أما اختيار عام ٢٠٠٧كنهاية لفترة الدراسة لأنه اعتباراً من نهاية ذلك العام بدأت آثار الأزمة المالية العالمية تلقي بظلالها على دول الخليج، وأدت إلى تدهور البيئة الاقتصادية فيها مقارنة مع السنوات السابقة، مما جعل عام ٢٠٠٨ يعتبر نقطة انعطاف مهمة وبداية لمرحلة جديدة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من أهمية الأحداث الاقتصادية التي استجدت على الساحة العالمية بعد عام ٢٠٠٧، والتي لها منعكسات على الوضع الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الباحثة لم تستطيع التطرق لها باعتبار النطاق الزمني للبحث (٢٠٠٠-٢٠٠٧) هو جزء من العنوان الرئيسي للأطروحة.

مناهج البحث:

اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على المناهج البحثية والأدوات التحليلية التالية:

١. **المنهج التاريخي**: الذي يقوم على جمع وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث ودراستها وتدقيقها، بالاستناد إلى المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة العربية والأجنبية (المثبتة في قائمة المراجع في نهاية هذه الدراسة).
٢. **المنهج الوصفي**: من خلال تفسير البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج المفيدة منها.
٣. **المنهج التحليلي المقارن**: وذلك بتحليل البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالموضوع، وما ترمز إليه من مؤشرات ذات دلالة، لإعطاء مصداقية أكبر للدراسة و تقديم تحليل أعمق لموضوعاتها.
٤. **المنهج الاستشرافي:** في محاولة للتنبؤ بمستقبل دول مجلس التعاون الخليجي سياسياً واقتصادياً في ضوء بيئة دولية متغيرة، وإقليمية قلقة، وداخلية متململة.

الدراسات السابقة :

ساهمت مجموعة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع في التعرف على مسار حركة التطور الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وتحليلها واستشراف آفاقها المستقبلية، وذلك للوقوف على إيجابيات وسلبيات هذه التجربة، حيث تعد هذه الدراسات أحد المصادر العلمية الأساسية لتحقيق أهداف البحث، ومن أهمها :

أولاً : باللغة العربية :

١. د. محمد سميح حميد: **"التطور الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي"**, دمشق, دار الكرامة، ٢٠٠٥.

توصل الكاتب بعد تناوله بالتحليل والأرقام لتطورات القطاعات الاقتصادية ومساهماتها في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ودراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون سواء الإقليمية أو الدولية، إلى النتائج التالية:

١. ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية (باستثناء الصناعة الاستخراجية) في الناتج المحلي الإجمالي .

٢. كثافة اعتماد هذه الدول على الدائرة الدولية، وضعف علاقاتها الاقتصادية والتجارية العربية والخليجية .

وما ستضيفه الباحثة على ماسبق هو دراسة أثر التطورات والانجازات الاقتصادية المعاصرة كالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة على مسار العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس.

٢. حاتم مهران: "**التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي**", الكويت, المعهد العربي للتخطيط, ٢٠٠٧.

يرى الكاتب أن التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم العالمي، وذلك بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية على حد سواء. وبالتالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي لابد من تنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية وذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على تصدير النفط الخام، واستيراد السلع الاستهلاكية. ما ستضيفه الباحثة على هذه الدراسة هو محاولة الوقوف على أسباب الارتفاعات الأخيرة في معدلات التضخم خلال سنوات الدراسة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي .

٣. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: **"النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"** ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى, ٢٠٠٨.

تضمن هذا الكتاب الأوراق التي قدمت في جلسات المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية تحت عنوان (النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية)، وهو يناقش التهديدات والفرص الأمنية لدول الخليج العربي، وخصوصاً الوجود العسكري الأجنبي فيها، وعدم الاستقرار المنبثق من العراق وإيران، ويتناول أيضاً التحديات الأمنية الداخلية التي تواجهها دول الخليج العربي، والتي لها تداعيات عابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب، والخلل الديمغرافي الناتج عن هجرة العمالة الوافدة ويبحث الكتاب كذلك في التحديات الناجمة عن عملية التنمية والانفتاح على الاقتصاد

العالمي. وهذا ما ستركز عليه الباحثة في دراستها للصعوبات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لدول المجلس.

٤. علي بن صميخ المري: **"مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل"**, القاهرة، مكتبة مدبولي, ٢٠٠٣.

تناول الكاتب بعض الأخطار التى تهدد الأمن القومي العربي العسكري ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ على ضوء الصراعات الدائرة على الساحة العربية والدولية، وخاصة مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى الأخطار المحدقة بمنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص نتيجة لتداعيات حرب الخليج. وما ستضيفه الباحثة على ما سبق هو التحديات الجديدة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أفرزتها المتغيرات المستجدة والتطورات المعاصرة دولياً وإقليمياً وداخلياً.

٥. نايف على عبيد: **"دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩١-٢٠٠٥"**، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

حاول الكاتب التعرف على أثر التحولات الدولية والإقليمية والداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والكيفية التي تعاملت بها هذه الدول مع تلك المتغيرات منذ من العام ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ ، بالإضافة إلى تحليل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني لدول مجلس التعاون ضمن البيئتين الدولية والإقليمية، وهو ما ستركز عليه الباحثة من خلال دراستها للتحديات التي تواجه دول المجلس، وما ستضيفه هو محاولة استشراف اتجاه الأوضاع في المستقبل، بكل ما تطرحه من فرص وما تفرضه من قيود.

ثانياً : باللغة الانكليزية :

WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World : Scenarios to 2025 .

طرح المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في عام ٢٠٠٧ ثلاثة سيناريوهات للمستقبل الخليجي وهي سيناريو الواحة، وسيناريو الخليج الخصيب، وسيناريو العاصفة الرملية. وهو ما ستحاول الباحثة توضيحه من خلال دراستها.

تقسيم الدراسة :

تقع الدراسة في مقدمة وأربع فصول مشفوعة بخاتمة تضمنت تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

يتناول الفصل الأول السمات الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف التعرف على أهم التطورات والتغيرات الاقتصادية وأثرها في مسيرة التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي، لذا تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، اهتم المبحث الأول بدراسة المساحة والسكان في دول مجلس التعاون الخليجي، والثاني بدراسة المؤشرات والتطورات في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الفصل الثاني، فقد تم من خلاله رصد مسار حركة التعاون الاقتصادي المعاصرة بين أقطار مجلس التعاون، وذلك بهدف الوقوف على مدى التشابك في العلاقات الاقتصادية وما تحقق من إنجازات اقتصادية بين دول المجلس. وعليه فقد تضمن ثلاثة مباحث، اختص الأول بإنجازات التعاون التجاري، والثاني بالمشاريع الزراعية والصناعية، في حين تناول المبحث الثالث التعاون المالي والنقدي بين دول المجلس.

وخصص الفصل الثالث لدراسة الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لدول المجلس على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي، بهدف البحث عن القواعد والوسائل التي يستطيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية استخدامها لمجابهة تلك التحديات.

وجاء الفصل الرابع ليقدم صورة مستقبلية لاقتصاديات دول المجلس، من خلال دراسة العوامل المؤثرة في مستقبل الأوضاع في الخليج في المبحث الأول، وطرح صورة لملامح واتجاهات مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في المبحث الثاني، ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات.

صعوبات الدراسة :

لقد واجهت الباحثة أثناء إعدادها لهذه الدراسة صعوبات كثيرة، تكمن أهمها في الحصول على الإحصاءات الرسمية الحديثة، حيث واجهت مشكلة نقص فيها ولاسيما المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون وتحديداً لدى الشروع في استخدام أدوات التحليل الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، الموازنات العامة، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، ميزان المدفوعات ....) فضلاً عن عدم تجانس بيانات جميع بلدان المجلس واختلافها من مصدر لآخر، وجرى تعويض ذلك النقص بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي والمنظمات الدولية الأخرى، ويعكس ذلك افتقار دول مجلس التعاون الخليجي إلى وجود مؤسسة إحصائية متخصصة تتخطى السلطة الوطنية، على غرار مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، والذي يقدم تعريفات محددة للمعايير، مثل الدين العام، أو عجز الميزانيات الحكومية، ويجري عمليات تدقيق دورية للإحصائيات الرسمية.

يضاف إلى ذلك أن طبيعة التحليلات التي أجريت في هذا البحث تناولت الخصائص الرئيسية والاتجاهات العامة لمسار حركة التنمية والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة، لذا فإنه قد يكون هناك تقصير فيما يتعلق بالإنجازات التفصيلية لكل قطر من الأقطار الأعضاء التي ربما تخرج عن دائرة الطاقة المتاحة لباحث يعالج مثل هذا الموضوع الواسع.

الفصل الأول

السمات الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الأول

السمات الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : المساحة والسكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي والمساحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني : السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني : المؤشرات والتطورات في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : هيكل الناتج القطاعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني : التطورات المالية في اقتصاديات دول المجلس.

المطلب الثالث : التطورات النقدية في اقتصاديات دول المجلس.

المطلب الرابع : التطورات في أسواق المال في اقتصاديات دول المجلس.

المطلب الخامس : التطورات في ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول

السمات الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الخصائص الهيكلية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠٠٧)، لما لها من تأثير كبير على مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يتطلب دراسة المساحة والسكان في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال المبحث الأول، والمؤشرات والتطورات الاقتصادية المعاصرة فيها عبر المبحث الثاني.

المبحث الأول : المساحة والسكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية بين دول الخليج العربي، لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة .

حيث تمثل طبيعة دول المجلس الجغرافية وتشابه أنظمتها وظروفها الاقتصادية وترابطها الاجتماعي والتحديات المعاصرة التي تواجهها، المقومات الضرورية لقيام مجلس التعاون بين دول الخليج العربية الستة، وهي (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت) .

وتشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والتعليم والشؤون التشريعية والإدارية والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية.

ويضم المجلس وفقاً للمادة رقم (٦) من النظام الأساسي لمجلس التعاون أربعة أجهزة أساسية هي: **المجلس الأعلى** وتتبعه **هيئة تسوية المنازعات**، و**المجلس الوزاري**، و**الأمانة العامة** (من الممكن الاطلاع على مهام واختصاصات كل منها من الملحق رقم ١، الذي يتضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

المطلب الأول : الموقع الجغرافي والمساحة لدول مجلس التعاون الخليجي [١] .

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا بين خطي عرض ١٥ الى ٣٥ شمال خط الاستواء وبين خطي طول ٣٥ الى ٦٠ شرق جرينتش وتحدها من الشمال العراق والأردن ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي ومن الشرق الخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، الشكل رقم (١).

وتتسم دول مجلس التعاون الخليجي بمناخ حار صيفاً معتدل شتاءً، وتتميز هذه المنطقة بندرة مواردها المائية لكون معظم أراضيها صحراوية أو شبه قارية, كما ينخفض معدل سقوط الأمطار في معظمها. وعلى الرغم من السمات المشتركة العديدة بين دول المجلس، إلا أن هناك أوجه اختلاف فيما بينها، تتجلى في جانبي المساحة وعدد السكان.

الشكل رقم (١)

الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"دول مجلس التعاون "**، ٢٠٠٧ ، ص٣٠ ، متاح على الإنترنت على الموقع :

http://library.gcc-sg.org/Arabic/APicshow.asp?mycover=141



حيث تقدر المساحة الإجمالية لدول المجلس بـ (٢٤٢٣٠٥٢) كم٢، تمثل المملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها حوالي ٢ مليون كم٢ ما نسبته ٨٢.٥% من إجمالي المساحة، بينما تقدر مساحة بقية دول المجلس الخمس (الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، والكويت، وقطر) بحوالي ٤٢٣٠٥٢ كم٢، أي ما يعادل ١٧.٥% من المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون وذلك حسب الجدول رقم (١) والذي يتضح فيه مساحة كل دولة ونسبتها إلى إجمالي مساحة دول المجلس .

الجدول رقم (١)

المساحة في دول المجلس ٢٠٠٧

القطر	المساحة (كم٢) ٢٠٠٧	النسبة المئوية من إجمالي المساحة (%)
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٠٠٠٠	٨٢,٥
الإمارات العربية المتحدة	٨٣٦٠٠	٣,٤٥
الكويت	١٧٨١٨	٠,٧٣
سلطنة عمان	٣٠٩٥٠٠	١٢,٨

مملكة البحرين	٧٠٧	٠,٠٣
قطر	١١٤٢٧	٠,٤٥
دول المجلس	٢٤٢٣٠٥٢	١٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨"**, (القاهرة ، الجامعة ، ٢٠٠٨) ، ملحق ٩/٢ ، ص ٢٨٣ .

وتحتل سلطنة عمان المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة، التي تبلغ حوالي ٣٠٩ آلاف و٥٠٠ كم٢، وتغطي المناطق الرملية والصحراوية والتي تنتمي في معظمها لمنطقة الربع الخالي المساحة الأكبر من السلطنة حيث تبلغ ٨٢% من المساحة الكلية تقريباً . وتأتي في المرتبة الثالثة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتكون من سبع إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٨٣ألفاً و ٦٠٠ كم٢، تتكون معظم هذه الأراضي من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية الداخلية. وتتخلل تلك المناطق عدة واحات مشهورة، وتقع إلى الجنوب منها، الكثبان الرملية الهائلة التي تشكل حدود الرُّبع الخالي.

تلي دولة الامارت العربية المتحدة في المساحة، دولة الكويت التي تبلغ مساحتها ١٧ ألفاً و٨١٨ كم٢، وتقع على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، مناخها قاري يتميز بصيف طويل حار جاف وشتاء قصير دافئ ممطر أحياناً.

وتأتي دولة قطر في المرتبة الخامسة من حيث المساحة، التي تبلغ ١١ألفاً و ٤٢٧ كم٢، وتعد شبه جزيرة تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، ويتبعها عدد من الجزر، وأهمها جزر حالول وشراعوه والأسحاط، وغيرها، وتتكون أراضيها من سطح صخري منبسط مع بعض الهضاب والتلال الكلسية في منطقة دخان في الغرب ومنطقة جبل فويرط في الشمال، ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الرياض)، والتي تعتبر بدورها من أخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية .

وأخيراً مملكة البحرين والتي تقع وسط الخليج العربي، فتبلغ مساحتها ٧٠٧ كم٢، وتتألف من ٤٠ جزيرة، وقد استمدت المملكة اسمها من "البحرين"، وهي أكبر الجزر، كما توجد جزر عديدة صغيرة الحجم ليست مأهولة غالباً، وتشتهر بكونها مأوى لمختلف أنواع الطيور التي تعبر البحرين في طريق هجرتها أثناء الربيع والخريف.

المطلب الثاني : السكان في دول مجلس التعاون الخليجي .

استحوذت المسألة السكانية على اهتمام بارز من قبل الباحثين في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من تأثير واضح على جوانب التنمية المختلفة. وقد كانت العلاقة بين السكان والتنمية مثار نقاش لدى المفكرين، حيث أن هذه العلاقة لا تقتصر على حجم الموارد البشرية المتاحة فحسب، بل على بنية وخصائص ونوعية السكان. وقد عملت دول مجلس التعاون على إعطا هذه المسألة اهتماماً متزايداً ، باعتبارها المدخل الرئيسي لتحقيق التنمية في ظل بيئة اقتصادية دولية تتسم بالتنافسية والانفتاح.

وعلى الرغم من تعدد مصادر البيانات والإحصاءات الديمغرافية، وتناقضات أرقامها من مصدر لآخر، إلا أن، ما تم الحصول عليه من تقديرات صندوق النقد العربي يشير إلى أن إجمالي عدد سكان المجلس (الأصليين + العمالة الوافدة) عام ٢٠٠٠ بلغ حوالي ٢٩ مليون نسمة، وارتفع في عام ٢٠٠٧ إلى ما يقارب ٣٦,٥ مليون نسمة، كما هو موضح في الجدول رقم (٢) المتضمن تطور عدد سكان دول المجلس منذ العام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٧.

الجدول رقم (٢)

عدد السكان في دول المجلس ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

(الأصليين + العمالة الوافدة)

(ألف نسمة)

العام / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧		معدل النمو ٢٠٠٧/٢٠٠٦
								العدد	النسبة %	
المملكة العربية السعودية	٢٠٣٧٨	٢٠٩٠٧	٢١٤٤٢	٢١٩٨٣	٢٢٥٦٣	٢٣١١٨	٢٣٦٧٨	٢٤٢٥٦	٦٦,٤	٢,٤٤
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٩٥	٣١٦٧	٣٣٤٩	٣٥٥١	٣٦٧١	٤١٠٦	٤٢٢٩	٤٥٤٣	١٢,٥	٧,٤٢
الكويت	٢٢٢٨	٢٢٤٣	٢٣٦٣	٢٤٨٤	٢٦٤٥	٢٨٦٧	٣٠٥٢	٣٣٢٨	٩,١	٩,٠٤
سلطنة عمان	٢٤٠٢	٢٤٧٨	٢٥٣٨	٢٣٤١	٢٤١٦	٢٥٠٩	٢٥٧٧	٢٧٤٣	٧,٥	٦,٤٤
مملكة البحرين	٦٣٨	٦٥٥	٦٧٢	٦٩٠	٧٠٨	٧٢٧	٧٤٦	٧٦٥	٢,١	٢,٦٣
قطر	٦١٧	٦٤٩	٦٨٢	٧١٨	٧٥٦	٧٩٦	٨٣٨	٨٨٢	٢,٤	٥,٢٩
عدد السكان في دول المجلس	٢٩٢٥٨	٣٠٠٩٩	٣١٠٤٦	٣١٧٦٧	٣٢٧٥٩	٣٤١٢٣	٣٥١٢٠	٣٦٥١٧	١٠٠	

المصدر : جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨"**, (القاهرة ، الجامعة ، ٢٠٠٨) , ملحق (٨/٢) ، ص ٢٨٢.

وبشكل عام، تعد معدلات النمو السنوي للسكان (الأصليين + العمالة الوافدة) في دول المجلس من المعدلات المرتفعة،قياساً بمعدل النمو العالمي للسكان والبالغ خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٥) حوالي ٢,٢% [١]. حيث بلغت أعلى هذه المعدلات في عام ٢٠٠٧ حوالي ٩,٠٤% في الكويت و أدناها في المملكة العربية السعودية نحو ٢,٤٤%، وتعزى أسبابها إلى النمو السريع للعمالة الوافدة وتحسن الرعاية الصحية فيها، فقد بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية في عام ٢٠٠٤ حوالي ١٠٠% في كل من الامارات والبحرين وقطر والكويت، وتزيد هذه النسبة عن ٩٠% في السعودية وعمان [٢].

وتتميز دول المجلس بغالبية سكان الحضر فيها, حيث تجاوزت نسبة الحضر٨٠% من إجمالي السكان, وبلغت أعلى نسبة من السكان الحضر في عام ٢٠٠٦ في الكويت وقطر حيث بلغت ١٠٠%, أي أن معظم سكان قطر والكويت يعيشيون في المدن. وأدنى نسبة في عمان ٧٢%[٣]، ويرجع ارتفاع نسبة الحضر في دول المجلس، بصفة رئيسية إلى تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، حيث أن معظمها لا يزال يواجه مشكلة توفير الخدمات والبنية الأساسية للمناطق الريفية، فضلاً عن طبيعتها الصحراوية وعدم وجود أراضي زراعية فيها، مما يدفع السكان نحو المدن سعياً لنوعية أفضل للحياة، إلى جانب وجود حجم كبير من القوة العاملة الوافدة التي تقطن في الحواضر.

---

[١] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تقرير السكان والتنمية، **"النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلاد العربية "**، نيويورك ، العدد الثاني , ٢٠٠٥ ، ص١٥ .

[٢] جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨"**, (القاهرة، الجامعة، ٢٠٠٨)، ص ٣٦.
[٣] المرجع السابق, ملحق(٩/٢)، ص٢٨٣ .

المبحث الثاني : المؤشرات والتطورات في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

يتسم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص اقتصادية مشتركة وتشمل هذه الخصائص مايلي :

١. الاعتماد الشديد على صادرات النفط الخام وغيره من المنتجات الهيدروكربونية.
٢. الصغر النسبي للقطاع الخاص، واستقرار التقليد على تملك القطاع العام لوسائل الإنتاج بصفته قوة موجهة رئيسية في الاقتصاد الوطني. وقد نشأت هذه الحالة مباشرة, من اعتماد بلدان الخليج على إيرادات النفط, مقترناً بملكية الحكومة لجميع المواد الهيدروكربونية.
٣. محدودية الموارد الطبيعية وغير الهيدروكربونية, فالموارد الزراعية موجودة عند الحد الأدنى, بل تكاد تكون غير موجودة بالمفهوم التجاري في الإمارات وقطر والكويت، والموارد المعدنية محدودة هي أيضاً و إمدادت المياه الطبيعية شحيحة.
٤. التدني الشديد للاكتفاء الذاتي من أكثرية الاحتياجات السلعية، باستثناء المواد الهيدروكربونية.
٥. محدودية القوى العاملة المحلية في معظم البلدان, وضعف مشاركتها في أكثرية أنشطة الإنتاج الأساسية بسبب العادات والقيود الثقافية والاجتماعية.
٦. الافتقار الأولي إلى تقاليد العمل في مؤسسات تجارية وإلى سلوكية عمل راسخة، لدى مجتمعات كانت أصلاً مجتمعات بدوية[1].

المطلب الأول : هيكل الناتج القطاعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي .

[1] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, **"التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط, حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**, نيويورك، ٢٠٠١, ص٢ .

يعد تطور الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر تعبيراً عن حالة النمو الأقتصادي، ولذلك فإنه للوقوف على حقيقة مسار التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، لابد من إلقاء نظرة توضيحية وتحليلية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لها خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧) الواردة في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الثابتة %

العام / القطر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية السعودية	٤,٩	١,٥	١,١	٧,٧	٥,٢	٦,٦	٣,٣	٣,٥
الإمارات العربية المتحدة	٥,٢	٣,٦	١,٩	١١,١	٧,٣	٨,٢	٩,٤	٧,٤
الكويت	١,٧	٠,٦	٠,٤-	٩,٧	٦,٨	١٠,٠	٦,٣	٤,٦
سلطنة عمان	٥,١	٥,٩	١,٧	١,٩	١,٢	٣,٢	٧,٢	٦,٧
مملكة البحرين	٥,٣	٤,٦	٥,٢	٦,٨	٥,٦	٧,٨	٦,٥	٦,٦
قطر	١١,٦	٤,٥	٧,٣	٧,٨	٨,٥	٦,١	١٠,٣	١٤,٢
المتوسط	٥,٦	٣,٤	٢,٨	٧,٥	٥,٧	٧	٧	٧

المصدر : بيانات عام ٢٠٠٠ من جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ ، ص٣ ، بيانات الأعوام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤، ص ٢، بيانات الأعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ، ص٣ ، بيانات عام ٢٠٠٥ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦، ص ١٧ ، بيانات الأعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، ص١٩ .

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرت بمراحل مختلفة من التراجع والنمو، فقد تراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس من ٥,٦% عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٨% عام ٢٠٠٢، ثم قفز إلى معدل قياسي عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع بقية فترة الدراسة ووصل إلى ٧,٥%، ولكنه ما لبث أن تراجع إلى ٥,٧% في العام ٢٠٠٤ ليستقر بعد ذلك عند ٧% في السنوات الثلاث الأخيرة. ويمكن تفسير هذا المسار لمعدل النمو لدول المجلس خلال الفترة المذكورة ، من خلال دراسة ركيزتين، الأولى أثر

النفط على الناتج المحلي الإجمالي. والثانية، الاتجاهات العامة لمساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس.

أولاً : أثر النفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وناتجها المحلي الإجمالي.

ترجع التقلبات التي شهدتها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، التي أشرنا إليها سابقاً ، إلى التقلبات التي شهدتها أسواق النفط العالمية إن كان على صعيد الأسعار أم على صعيد الإنتاج المرتبط بالطلب العالمي عليه، فحين انخفضت أسعار النفط في عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، ومع بداية الطفرة النفطية وارتفاع الأسعار بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧، حققت دول المجلس قفزة إلى الأمام في إيرادات النفط، حيث أدى ارتفاع هذه الإيرادات وازدياد النفقات الحكومية مقترنين بمناخ استثماري أفضل، إلى زيادة هامة في نشاط القطاع الخاص في اقتصادات هذه الدول، وإلى زيادة وتيرة الإصلاح والتنويع الاقتصاديين، مما عزز معدلات النمو فيها. ولبيان مدى علاقة الارتباط بين أسعار النفط ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، تم حساب معامل الارتباط وفقاً لمعطيات الجدول رقم (٤) بين المتغيرين سعر النفط كمتغير مستقل، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، ووجد أن قيمة معامل الارتباط هي (**+٠,٦٤**)، مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بينهما. ولكن على الرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ إلا أن معدل النمو ظل مستقراً ، وذلك بسبب التخفيضات التي أجرتها دول المجلس على كميات إنتاج النفط الخام، ويفسر ذلك وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين كميات إنتاج النفط ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وللتوضيح تم حساب معامل الارتباط، حسب بيانات الجدول رقم (٤)، بين المتغيرين كميات إنتاج النفط كمتغير مستقل، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، ووجد أن قيمة معامل الارتباط هي (**+٠,٨٧**)، مما يؤكد الأثر الكبير للتغير في أسعار النفط وكميات إنتاجه على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ومعدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي، ومن هنا تتضح ضرورة التنويع الاقتصادي لدول المجلس واكتسابها الأولوية، خاصةً أن الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية تشكل فرصة نادرة لدول مجلس التعاون لإعادة ترتيب

أوضاعها المالية وتطوير بناها الاقتصادية على قاعدة التنويع في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتخطي السلبيات التي رافقت انخفاض الأسعار في نهاية القرن الماضي.

الجدول رقم (٤)

أسعار النفط الخام في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون

البيان / العام	السعر الاسمي للنفط الخام (دولار / برميل)	انتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)	الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)	معدل النمو بالأسعار الثابتة %
٢٠٠٠	٢٧,٦	١٤١٣٨	٣٤٢٢٦٨,٩٦	٥,٦
٢٠٠١	٢٣,١	١٣٨٣٨	٣٣٢٨٧٣,١٢	٣,٤
٢٠٠٢	٢٤,٣	١٢٣٩٠	٣٤٩٨٧٣,١٢	٢,٨
٢٠٠٣	٢٨,٢	١٤٨٤٦,٩	٤٠٥٩٩٧,١	٧,٥
٢٠٠٤	٣٦,٠	١٥٢٧١,٧	٤٨٣٨٢٢,٥١	٥,٧
٢٠٠٥	٥٠,٦	١٦٠٣٠,١	٦١٩٥٠٤,٠٦	٧
٢٠٠٦	٦١,١	١٦١٧١	٧١٩٦٤٧,٤٣	٧
٢٠٠٧	٦٩,١	١٥٦٥٩,٨	٨٠٣٨١٤	٧

المصدر : بيانات الناتج المحلي الإجمالي من إعداد الباحثة بالاستناد إلى موقع صندوق النقد العربي ، الاحصاءات ، الجداول رقم ٢٤ ، ٣٠ ، ٤٨ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٠ ، وبالنسبة لبيانات عام ٢٠٠٧ بالاعتماد على جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، ملحق (٣/٢). بيانات أسعار النفط من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، ملحق (٩/٥) ، ص ٣٣٧ . أما بيانات انتاج النفط الخام من إعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٦ ، للأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٢، ص ٢٤، وبالنسبة لبقية الأعوام من التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٨ ، ص ١٩.

ثانياً: القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

لمعرفة الاتجاهات العامة لتطور مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لابد من دراسة كل قطاع على حدة .

١. قطاعات الإنتاج السلعي:

ازدادت الأهمية النسبية لإجمالي قطاعات الإنتاج السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٥٥,٧٠% عام ٢٠٠٢ إلى ٦٥,١٤% عام ٢٠٠٧، الجدول رقم (٥). وساهمت في تحقيق هذه الزيادة كل من قطاع الزراعة والصيد والغابات، وقطاع الصناعات الاستخراجية، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الكهرباء والماء والغاز.

الجدول رقم (٥)

مساهمات قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية[١] ، و بالدولار ، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

البيان / العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الزراعة والصيد والغابات (مليون دولار)	١٢٤٣٨,٨٣	١٢٦٢٤,٧٣	١٢٨٢٠,٧١	١٢٩٨٢,٣٢	١٣٤٥٣,١٨	١٤٠٠٦,٤٣	١٤٦٥٣,٠٦	١٥١٣٨
الزراعة والصيد والغابات إلى الناتج الإجمالي%	٣,٦٣	٣,٨٠	٣,٦٦	٣,٢٠	٢,٧٨	٢,٢٦	٢,٠٤	١,٨٨
الصناعات الاستخراجية (مليون دولار)	١٣٤٤٧٧,٩٣	١١٧٥٨٣,٨٧	١١٩٥٠٠,١٤	١٤٩١٦١,٨٣	١٩٣٣٣١,٤٤	٢٨٧٥٥٨,١٤	٣٤٦٠٨٦,٤٣	٣٧٩٤٢٢
الصناعات الاستخراجية إلى الناتج الإجمالي%	٣٩,٢٩	٣٥,٣٢	٣٤,١٦	٣٦,٧٤	٣٩,٩٦	٤٦,٤٢	٤٨,٠٩	٤٧,٢٠
الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٣٣٢١٦,٨١	٣٣٩٠٥,٦٩	٣٦٧٦٧,٥٦	٤٣٠٢٨,٩٥	٥٠٧٤٩,٥٩	٥٩٨٠٥,٨٨	٦٩٣٦٠,٣	٧٨١٠٣
الصناعات التحويلية إلى الناتج الإجمالي %	٩,٧٠	١٠,١٨	١٠,٥١	١٠,٦	١٠,٤٩	٩,٦٥	٩,٦٤	٩,٧٢
التشييد والبناء (مليون دولار)	١٧٨٣٥,٨٩	١٨٦٣٥,٧٩	٢٠٥٩٣,١٧	٢٢٩٧٧,٥٦	٢٥٨٢٤,٦٧	٢٩٤٥٢,٥٩	٣٤٢٠١,١٧	٤١٥١٤
التشييد والبناء إلى الناتج الإجمالي %	٥,٢١	٥,٦٠	٥,٨٩	٥,٦٦	٥,٣٤	٤,٧٦	٤,٧٥	٥,١٧
الكهرباء والماء والغاز (مليون دولار)	٤٨٩٣,٠٤	٥٠١٢,٠١	٥١٦٣,٢٩	٦٠٥٠,٩٩	٦٥٠٤,١٢	٧٣١٠,٠٤	٨٠٦٩,٠٢	٩٤١٦
الكهرباء والماء والغاز إلى الناتج الإجمالي%	١,٤٣	١,٥٠	١,٤٨	١,٥	١,٣٤	١,١٨	١,١٢	١,١٧
إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي (مليون دولار)	٢٠٢٨٦٢,٤٩	١٨٧٧٥٢,٠٧	١٩٤٨٤٤,٨٨	٢٣٤٢٠١,٦٨	٢٨٩٨٦٣	٣٩٨١٣٣,٠٨	٤٧٢٣٦٩,٢٦	٥٢٣٥٩٢
إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي إلى الناتج الإجمالي%	٥٩,٢٦	٥٦,٤٠	٥٥,٧٠	٥٧,٧	٥٩,٩١	٦٤,٢٧	٦٥,٦٤	٦٥,١٤

[١] تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجيبالأسعار الجارية نظراً لعدم توفر هذه البيانات بالأسعار الثابتة .

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى موقع صندوق النقد العربي ، الإحصاءات ، الجداول رقم ٢٤، ٣٠، ٤٨ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٠ ، و بالنسبة لبيانات ٢٠٠٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨، ملحق (٣/٢) ، ص٢٧٧ .

❖ قطاع الزراعة والصيد والغابات :

تعاني أقطار مجلس التعاون الخليجي من ندرة مواردها المائية بالإضافة إلى العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض تطوير وتنمية الزراعة، وترتب على ذلك وجود محددات هيكلية للمساحات المزروعة, والإمكانات المتاحة للتوسع فيها. ولذلك بدأت حكومات دول المجلس في إعطاء أهمية أكبر للنهوض بالزراعة وتنويع الإنتاج, وقامت بدعم وتشجيع الزراعة والمزارعين ومنحتهم الإعانات وأعطتهم القروض الميسرة وقدمت لهم الخدمات الإرشادية والبيطرية والميكانيكية وأمدتهم بالخبرات اللازمة واهتمت باستصلاح الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية والعمل على ايجاد موارد مائية جديدة كمحطات تحلية المياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي ودراسة الطبقات الجوفية للبحث عن موارد أخرى للمياه الجوفية وإنشاء السدود، كما قامت باستغلال الموارد الطبيعية الأخرى كالثروة السمكية والغابات والمراعي ونحل العسل، وشارك القطاع الخاص في دول المجلس بنشاط ملموس بالنهوض بالقطاع الزراعي مما كان له الأثر الفعال في التوسع في الإنتاج الزراعي سواء كان نباتياً أو حيوانياً حيث يعمل في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية أكثر من ثلاثين شركة بلغت رؤوس اموالها أكثر من ألف مليون دولار أمريكي ، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الخاصة الفردية [١].

وعلى الرغم من ارتفاع الناتج الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) من ١٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، إلا أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ظلت بلا أهمية, بل انخفضت هذه النسبة في جميع دول المجلس من ٣,٦% عام ٢٠٠٠ إلى ١,٨٨% عام ٢٠٠٧، كما يظهر من الجدول رقم (٥)، وذلك بسبب المعوقات العديدة التي لاتزال تواجه التنمية الزراعية في دول المجلس, ومن أهمها، الاعتماد الكلي على المياهالجوفية في الزراعة نظراً لعدم وجود مصادر مائية سطحية كالأنهار والبحيرات والينابيع بالإضافة إلى ندرة الأمطار وكثرة التقلبات المناخية القاسية مما يؤدي إلى الجفاف المستمر، وارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية وعدم وجود أنظمة الري

[١] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : **"التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"** , الطبعة الرابعة , ٢٠٠٥ ، ص ٤٢.

والصرف المناسبة[1]، إلى جانب ندرة العامل الإنتاجي، حيث يلاحظ من الجدول رقم (٨) أن نسبة العمالة في قطاع الزراعة إلى العمالة الكلية منخفضة جداً مقارنة مع القطاعات الأخرى مما جعل تكاليف العمل الزراعي مرتفعة.

❖ **قطاع الصناعات الاستخراجية :**

تنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي كمنطقة إمداد رئيسية للنفط والغاز. وتشير إحصاءات بنك كاليون للتمويل والاستثمار (الفرنسي) لعام ٢٠٠٥ إلى أن منطقة الخليج العربي تحتوي على ٤١% من احتياطي النفط العالمي، و٢٣% من الاحتياطي العالمي للغاز. ويشكل إنتاجها النفطي نحو ٢٣% من الإنتاج العالمي للنفط الخام للعام ٢٠٠٥، وبلغ حولي ١٨,٥ مليون برميل يومياً ، في حين يشكل إنتاج الغاز فيها نحو ٨% من مجموع الإنتاج العالمي في العام المذكور، ومن المنتظر أن تضطلع دول الخليج بدور أكبر في السنوات المقبلة، وذلك على خلفية الاستثمارات في قطاع الغاز [2]، حيث ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، من ما يعادل ٢,٨ مليون برميل يومياً إلى نحو ٤,٥٥ مليون، وقد استحوذت قطر على نصف تلك الزيادة بفضل احتياطاتها الكبيرة من الغاز الطبيعي[3]، ومن المأمول أن تصبح دولة قطر المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم في غضون سنوات قليلة بدلاً من إندونيسيا التي تحتل هذه المكانة في الوقت الحاضر .

وبالتالي فإن قطاع الصناعات الاستخراجية يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الخليجي من حيث استخراج النفط وتصديره وإنتاج الغاز وسوائله، ويبدو أثر سيطرة هذا القطاع واضحاً على اقتصاديات دول المجلس, وذلك من خلال الفوائض المالية المتولدة عن هذا القطاع, وتأثيرها على نشاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة, قطاع الخدمات والتوزيع, حيث أن استمرارية الناتج المتولد في القطاعات الأخيرة يعتمد بالدرجة الأولى على الناتج المتولد عن قطاع الصناعات الاستخراجية، وهنا يكمن جوهر الخلل في تركيبة النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون[4]، رغم وجود توجه قوي داخل دول المجلس للاستفادة من الفوائض النفطية لتحقيق الأهداف الاقتصادية

---

[1] المرجع السابق، ص ٣٩ .

[2] فريديريك سيكري: **"المخاطر في بيئة الخليج من منظور القطاع الخاص، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٢٤٩، ص٢٥٠ .

[3] بنك الكويت الوطني: النشرة الاقتصادية، ٢١ آب ٢٠٠٨، ص ٢.

[4] د. محمد سميح حميد: **"التطور الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي"** , دمشق، سورية، دار الكرامة, ٢٠٠٥ ، ص ٦٣ .

الاستراتيجية المتمثلة، في تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وذلك على خلفية تزايد الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ عام ٢٠٠٣، وزيادة عوائد الصادرات النفطية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية. وبحسب إحصاءات صندوق النقد العربي الذي يشير إليه الجدول رقم (٥)، ازدادت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس من ٣٤,١٦% عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧,٢٠% عام ٢٠٠٧.

وقد اتجهت جهود التنمية نحو إحداث تغيرات في هيكل توزيع الناتج, حيث اتخذت خطط التنمية السعودية الإجراءات اللازمة لتسريع عملية التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في سيرها نحو اقتصاد متقدم النمو، وانتهجت المملكة سياسة التنمية الصناعية التي ترتكز على الحاجة إلى تشجيع وتعزيز الصناعات التحويلية, بما فيها الصناعات الزراعية. وبدأت منذ منتصف العقد الجاري، بالتركيزعلى إنشاء مدن اقتصادية، وتم إطلاق مشروع إقامة مدينة عبد الله الاقتصادية شمال مدينة جدة والذي تبلغ تكلفته حوالي ٢٧ مليار دولار، كما تم الإعلان عن إنشاء مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية شمال حائل غربي العاصمة الرياض بتكلفة قدرها ٨ مليارات دولار، وسيتم تخصيص منطقة كاملة فيها للخدمات الزراعية إذ تشتهر منطقة حائل بالإنتاج الزراعي، وسيتم العمل على الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة مثل المعادن والمواد الخام، لغرض إنشاء صناعات تحويلية جديدة . فضلاً عن المدينتين الاقتصاديتين الجديدتين فقد تم الإعلان في عام ٢٠٠٦ عن مشروع ضخم آخر يحمل اسم " مركز الملك عبد الله المالي " وترغب السلطات في جعل المركز أهم منطقة للخدمات المالية على مستوى الشرق الأوسط[1].

وفي إمارة دبي، أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في بداية شباط عام ٢٠٠٧ عن خطة دبي الاستراتيجية التي تمتد للفترة مابين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥، والتي من أهم أهدافها التنمية الاقتصادية، في سعيها لتطوير اقتصادها بعيداً عن القطاع النفطي[2].

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى, أولت السياسات الاقتصادية فيها, أهمية متعاظمة للتنويع الاقتصادي والنمو المتوازن, للتقليل من الاعتماد على النفط باعتبارها أهدافاً استراتيجية

[1] جاسم حسين علي: **"أهمية التنوع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ٢٠٠٨, ص ٢٧٦، ص٢٧٧ .
[2] المرجع السابق، ص ٢٧١ .

أولية. إلا أنه لا يزال هناك الكثير, مما يلزم القيام به, إذا أرادت بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تتخلص من اعتمادها الشديد على النفط ومن تأثير تقلبات أسعار النفط في المستقبل على اقتصاداتها .

❖ **قطاع الصناعات التحويلية :**

تشكل التنمية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي سبيلاً من سبل التنمية الاقتصادية, وهي بهذه الصفة تتبع مسارين رئيسين. **أولهما**، تنمية الصناعات الثقيلة الكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة المتوفران في دول المنطقة الخليجية، والتي تشمل الصناعات البتروكيميائية وصناعة الأسمدة والصلب والألمنيوم، وتشير إحصاءات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، إلى أن معدل نمو قيمة الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات في الفترة ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ بلغ ٥ %، حيث ارتفعت من نحو ٥٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٧٠ مليار دولارعام ٢٠٠٦ [١]. بينما يشمل **الثاني**، الصناعة التحويلية المتوسطة والصغرى ذات الأثر البالغ في تنويع الإنتاج الصناعي، والتي تنتج لأسواقهاالمحلية فضلاً عن سوق التصدير الإقليمية.

وقد عملت دول المجلس على تطوير ودعم الصناعة التحويلية، حيث قدمت صناديق وبنوك التنمية الصناعية تسهيلات تمويلية كبيرة للقطاع الخاص الخليجي، مما أدى الى إقامة مئات المنشآت الصناعية، وبالأخص الصغيرة والمتوسطة . بالإضافة إلى الاستثمارات الصناعية الحكومية المباشرة في الصناعات الثقيلة [٢]، فأقيم العديد من المشاريع الصناعية الجديدة مثل، مصافي البترول، ومصاهر الألمنيوم، ومعامل الحديد والصلب والإسمنت، وبالنتيجة، ازداد إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة، ولكنها زيادة طفيفة من ٩,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٦% في عام ٢٠٠٣ ، ثم لينخفض إلى ٩,٧٢% في عام ٢٠٠٧, الجدول رقم (٥).

وعلى الرغم من النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة التحويلية, فإن دول مجلس التعاون الخليجي لم تشهد النجاح المعولعليه لإحداث تحولاً نوعياً في قطاع الصناعة التحويلية , ذلك لأن معظم

[١]منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على الموقع :

http://www.goic.org.qa/ind-conference/ArabicNews.html#top

[٢] صحيفة مصرف الإمارات الصناعي: **"الدور التنموي لصناديق وبنوك التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الجارية"**، السنة الحادية والعشرون، العدد السادس، حزيران، ٢٠٠٦، ص٢ .

الصناعات تنتج سلعاً وسيطة, وبعضها استهلاكي, ولم تدخل في طور تصنيع السلع الرأسمالية والتي هي أساس التراكم الرأسمالي وتعتبر أساساً لوسائل الانتاج , بالإضافة إلى أن جهود التصنيع في بلدان الخليج اتسمت بتعدد الصناعات المتشابهة وخصوصاً في حالة الصناعة الثقيلة, بسبب التشابه بين الموارد التي تملكها مختلف البلدان المعنية, وقد أسفر هذا التشابه عن تنافس بلدان مجلس التعاون الخليجي في أسواق التصدير, بما في ذلك سوق الخليج ذاتها.

❖ **قطاع التشييد والبناء :**

تراوحت نسبة مساهمة ناتج قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الجارية بين ٤ - ٥% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) كما يبينه الجدول رقم (٥)، فقد انخفضت من ٥,٢١% عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٧٥% عام ٢٠٠٦، ثم ارتفعت إلى ٥,١٧% عام ٢٠٠٧.

أما **قطاع الكهرباء والماء والغاز** فلم تتجاوز نسبته ١,٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الجارية خلال الفترة المذكورة، الجدول رقم (٥) .

٢. **قطاعات الخدمات الإنتاجية :**

تشمل قطاعات الخدمات الإنتاجية: قطاع التجارة والمطاعم والفنادق, وقطاع النقل والمواصلات والتخزين، وقطاع التمويل والتأمين والمصارف. وقد أحرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدم ملحوظ في تطوير هذه الأنشطة حيث غدت دبي توصف بأنها أهم محور للتجارة والأعمال والنقل بين الشرق الأقصى[١] و أوروبة، وفي الإمارات العربية المتحدة نمت السياحة نمواً كبيراً حيث أصدرت غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية في عام ٢٠٠٥، تقريراً أكدت فيه أن صناعة السياحة في دولة الإمارات تبوأت المرتبة الثانية بين أكبر البلدان العربية الجاذبة للسياح في العام ٢٠٠٤ [٢]. كما قطعت قطر شوطاً كبيراً في مجال الإنجازات السياحية فأنشأت العديد من المعالم السياحية ومراكز الترفيه والاستجمام والمعارض والفنادق الفخمة ومراكز التسوق والرياضة والمتاحف، وقد سهلت من خلال العديد من الإجراءات اجتذاب الوفود السياحية والتجارية والرياضية وغيرها.

ويمكن إيضاح أهمية قطاعات الخدمات الإنتاجية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال التعرف على حجمها، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة مساهمة إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية ١٥,٦٧%

[١] الشرق الأقصى: يعود ظهور هذا المصطلح إلى مرحلة الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر، ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب شرق آسيا وحتى مجموعة الجزر المنتشرة في المحيط الهادي والهندي.
[٢] وزارة الإعلام والثقافة لدولة الإمارات: **"الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة"**، ٢٠٠٦، ص١٨٦.

من الناتج المحلي الإجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية، وارتفعت في عام ٢٠٠٤ إلى ١٧,٩٥% ثم انخفضت في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٨٢% منه، الجدول رقم (٦) .

الجدول رقم (٦)

مساهمات قطاعات الخدمات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

بالأسعار الجارية ، و بالدولار ، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

البيان / العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
التجارة والمطاعم والفنادق (مليون دولار)	٢٦٣٧٧,١	٢٧٤٧٧,٣١	٣٠٩٨٢,٣٣	٣٤٤٣١,٣٤	٣٩٢٩٠,٧٦	٤٤٦٠٢,٤٨	٥٠٥٧١,١٨	٥٨٤٥٧
التجارة والمطاعم والفنادق إلى الناتج الإجمالي %	٧,٧١	٨,٢٥	٨,٨٦	٨,٤٨	٨,١٢	٧,٢	٧,٠٣	٧,٢٧
النقل والمواصلات والتخزين(مليون دولار)	١٦٥٢٥,٣	١٧٩٧٢,٢	١٩١١٥,٨٨	٢٠٩٦٣,٥٢	٢٤٠٨٩,٤٢	٢٧٣٧٣,٤١	٣١٠٥٦,١٢	٣٧٧٦٤
النقل والمواصلات والتخزين إلى الناتج الإجمالي %	٤,٨٣	٥,٤	٥,٤٦	٥,١٦	٤,٩٨	٤,٤٢	٤,٣٢	٤,٧٠
التمويل والتأمين والمصارف(مليون دولار)	١٠٧١٢,٦٥	١١٦٤٥,٣٦	١٢٥٧٧,٩٧	١٤٩٤٤,٨٢	٢٣٤٥٦,٩٦	٣٠٧٢٧,٠٨	٣٦٧٠٩,٩١	٣٠٩٤٣
التمويل والتأمين والمصارف إلى الناتج الإجمالي %	٣,١٣	٣,٥	٣,٥٩	٣,٦٨	٤,٨٥	٤,٩٦	٥,١	٣,٨٥
إجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية(مليون دولار)	٥٣٦١٥,٠٥	٥٧٠٩٤,٨٦	٦٢٦٧٦,١٨	٧٠٣٣٩,٦٨	٨٦٨٣٧,١٤	١٠٢٧٠٣,٢٣	١١٨٣٣٧,٤٧	١٢٧١٦١
إجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية إلى الناتج الإجمالي %	١٥,٦٧	١٧,١٥	١٧,٩١	١٧,٣٢	١٧,٩٥	١٦,٥٨	١٦,٤٥	١٥,٨٢

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى موقع صندوق النقد العربي، الاحصاءات، الجداول رقم ٢٤، ٣٠، ٤٨، ٧٨، ٨٤، ٩٠، وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨، ملحق (٣/٢)، ص٢٧٧.

❖ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

شكلت نسبة مساهمة التجارة والمطاعم والفنادق ٧,٧١% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٠ وانخفضت إلى٧,٢٧% عام ٢٠٠٧، الجدول رقم (٦), ويتوقع لهذا القطاع أن يكون واحداً من بين القطاعات الواعدة في السنوات المقبلة مع ارتفاع زخم المناسبات والأحداث المرتبطة بالأعمال والمؤتمرات الرياضية والثقافية والتعليم والسياحة .

❖ قطاع النقل والمواصلات والتخزين:

تحسنت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين من ٤,٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٠ إلى ٥,٤٦% عام ٢٠٠٢، ثم أخذت بالتراجع منذ عام ٢٠٠٣ وبلغت ٤,٧٠% عام ٢٠٠٧، الجدول رقم (٦).

❖ **قطاع التمويل والتأمين والمصارف :**

شهدت نسبة مساهمة قطاع التمويل والتأمين والمصارف من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس تحسناً مستمراً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، حيث ارتفعت من ٣,١٣% عام ٢٠٠٠ إلى ٥,١٠% عام ٢٠٠٦ ، بسبب عمليات التوسع والنمو التي شهدها القطاع المصرفي وربحيته الملحوظة خلال الفترة المذكورة مدفوعاً بالفوائض المالية والنقدية الناجمة عن زيادة العائدات النفطية على الرغم من استمرار انخفاض أسعار الفائدة على الودائع، مما يؤكد قدرة تأقلم هذا القطاع مع المستجدات والتطورات المالية والنقدية في أسواق المال العالمية ، إلا أنها انخفضت خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس، وذلك بسبب تأثر هذا القطاع بالأزمة المالية العالمية التي بدأت كأزمة رهن عقاري منذ العام ٢٠٠٧ ،الجدول رقم (٦).

٣. قطاعات الخدمات الاجتماعية :

انخفضت نسبة مساهمة إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٤,٠٣% من الناتج المحلي الإجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٠ , إلى ١٧,٠٥% منه عام ٢٠٠٧ ، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع الإسكان والمرافق من ٦,١٦% عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٢٧% عام ٢٠٠٧ ، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٧١% عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٥٤% عام ٢٠٠٧ ، إلا أنه لا يزال يحتل المرتبة الأولى في ترتيب القطاعات غير النفطية, أما قطاع الخدمات الأخرى فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,١٦ % عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٣٧% عام ٢٠٠٧، الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

مساهمات قطاعات الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

بالأسعار الجارية ، و بالدولار ، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

العام / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإسكان والمرافق (مليون دولار)	٢١١٠٢,٣٣	٢١٨٠٢,٩٦	٢٤٢٥٤,٤٧	٢٣٥٨٥,٦	٢٥٨٠٦,٥١	٢٨٣٧٧,٩٨	٣٢٥٧٧	٤٢٣٥٢
الإسكان والمرافق	٦,١٦	٦,٥٥	٦,٩٤	٥,٨١	٥,٣٣	٤,٥٨	٤,٥٣	٥,٢٧

إلى الناتج الإجمالي %								
الخدمات الحكومية (مليون دولار)	٥٠٣٣٧,٤٢	٥٢٢٠٢,٩٣	٥٣٠٢٢,٣٥	٦٠٧١٣,٩٥	٦٧٠٠٤,٢٩	٧٣٥٧٦,٨٩	٧٧٥٥١,٧٧	٨٤٧٥٣
الخدمات الحكومية إلى الناتج الإجمالي %	١٤,١٧	١٥,٦٩	١٥,١٦	١٤,٩٥	١٣,٨٥	١١,٨٨	١٠,٧٧	١٠,٥٤
الخدمات الأخرى (مليون دولار)	١٠٨٠٤,٥٦	١٠٨٢٧,٢٥	١١٦٦١,١٥	١٣١٥٧,٨٩	٩٦٦٦,٤١	١١١٧٥,٢٤	٢٥٩٧,٨٨	١٩٠٣٩
الخدمات الأخرى إلى الناتج الإجمالي %	٣,١٦	٣,٢٥	٣,٣٣	٣,٢٤	٢	١,٨٠	١,٧٥	٢,٣٧
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية(مليون دولار)	٨٢٢٤٤,٣	٨٤٨٣٣,١٤	٨٨٩٣٧,٩٩	٩٧٤٥٧,٤٢	١٠٢٤٧٧,٥٥	١١٣١٣٠,١٢	١٢٢٧٢٦,٦٢	١٤٦١٤٦
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية إلى الناتج الإجمالي %	٢٤,٠٣	٢٥,٤٩	٢٥,٤٣	٢٤	٢١,١٨	١٨,٢٦	١٧,٠٥	١٨,١٨

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى موقع صندوق النقد العربي ، الإحصاءات ، الجداول رقم ٢٤، ٣٠، ٤٨، ٧٨، ٨٤، ٩٠، وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨، ملحق (٣/٢)، ص٢٧٧.

وبالنتيجة، فإن قطاع الخدمات (الإنتاجية والاجتماعية) سيطر على نسبة تراوحت بين (٣٣-٤٤)% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)، الجدول رقم (٩)، ويمكن تفسير ذلك، باهتمام قطاع الأعمال بالأنشطة المرتبطة بالخدمات والتوزيع بدرجة أكبر، لارتفاع ربحيتها وسرعة تحقق عائدها مقارنة بالاستثمار في القطاعات الانتاجية[1]، وإذا كان اتساع دورهذا القطاع في البلدان المتقدمة مؤشراً ودليلاً على التقدم الصناعي والتقني الذي يحتاج إلى خدمات تدعمه، فإنه على خلاف ذلك في بلدان مجلس التعاون الخليجيوالبلدان النامية عموماً ،حيث يعد دليلاً على عجز قطاع الصناعة والزراعة على النمو والتوسع والقدرة على استيعاب الزيادة في القوة العاملة[2]، وتؤكد ذلك بيانات الجدول رقم (٨) حيث يستأثر هذا القطاع بالنصيب الأكبر من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس ، فقد تجاوزت خلال عام ٢٠٠٦ نسبة القوى العاملة فيه ٨٠% من العمالة الكلية في الإمارات والكويت وقطر والسعودية, وبلغت ٧٤% في البحرين وكانت أدناها في عمان ٦٢,٢%, أي أن معظم العاملين في دول المجلس يشتغلون في قطاع الخدمات، وبالتالي فإن نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة تعد منخفضةجداً قياساً بنسبة العاملين في قطاع الخدمات .

الجدول رقم (٨)

نسبة العمالة في القطاعات الاقتصادية إلى العمالة الكلية في عام ٢٠٠٦ (%)

البيان	الخدمات	الصناعة	الزراعة

[1] د نوازد عبد الرحمن الهيتي: **أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي " الوضع القائم والتحديات"**، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨، ص ٤٧.

[2] محمد صالح جمعة: **"السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠"**، الطبعة الأولى، سورية، دمشق، دار الرضا للنشر، كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص ١٩٧.

المملكة العربية السعودية	٨٥,٢	٧,٨	٧
الإمارات العربية المتحدة	٨٦,٥	٩,٥	٤
الكويت	٨٤,٢	١٤,٠	١,٨
سلطنة عمان	٦٢,٢	٧,٩	٢٩,٩
مملكة البحرين	٧٤,٠	٢٤,٩	١,١
قطر	٨٦,٦	١٢,٣	١,١

المصدر: جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨",** (القاهرة، الجامعة، ٢٠٠٨) ، ملحق (١٥/٢) ، ص ٢٩٢.

ونلحظ من العرض السابق لتطور القطاعات الاقتصادية، أن معظم هذه القطاعات كان تأثرها طفيفاً بالمتغيرات الاقتصادية التي عاشتها هذه الدول، فتطورت بشكل إيجابي، باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية الذي كان مرآة للتغيرات الاقتصادية السلبية والإيجابية التي تأثرت بها المنطقة. ويوضح الجدول رقم (٩) تطور أنصبة القطاعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) .

الجدول رقم (٩)

مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

بالأسعار الجارية ، و بالدولار ، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(نسبة مئوية)

العام / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الزراعة والصيد والغابات	٣,٦٣	٣,٨٠	٣,٦٦	٣,٢٠	٢,٧٨	٢,٢٦	٢,٠٤	١,٨٨
الصناعات الاستخراجية	٣٩,٢٩	٣٥,٣٢	٣٤,١٦	٣٦,٧٤	٣٩,٩٦	٤٦,٤٢	٤٨,٠٩	٤٧,٢٠
الصناعات التحويلية	٩,٧٠	١٠,١٨	١٠,٥١	١٠,٦	١٠,٤٩	٩,٦٥	٩,٦٤	٩,٧٢

التشييد	٥,٢١	٥,٦٠	٥,٨٩	٥,٦٦	٥,٣٤	٤,٧٦	٤,٧٥	٥,١٧
الكهرباء والماء والغاز	١,٤٣	١,٥٠	١,٤٨	١,٥	١,٣٤	١,١٨	١,١٢	١,١٧
إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	٥٩,٢٦	٥٦,٤٠	٥٥,٧٠	٥٧,٧	٥٩,٩١	٦٤,٢٧	٦٥,٦٤	٦٥,١٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٧,٧١	٨,٢٥	٨,٨٦	٨,٤٨	٨,١٢	٧,٢	٧,٠٣	٧,٢٧
النقل و المواصلات والتخزين	٤,٨٣	٥,٤	٥,٤٦	٥,١٦	٤,٩٨	٤,٤٢	٤,٣٢	٤,٧٠
التمويل و التأمين والمصارف	٣,١٣	٣,٥	٣,٥٩	٣,٦٨	٤,٨٥	٤,٩٦	٥,١	٣,٨٥
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٥,٦٧	١٧,١٥	١٧,٩١	١٧,٣٢	١٧,٩٥	١٦,٥٨	١٦,٤٥	١٥,٨٢
الإسكان والمرافق	٦,١٦	٦,٥٥	٦,٩٤	٥,٨١	٥,٣٣	٤,٥٨	٤,٥٣	٥,٢٧
الخدمات الحكومية	١٤,١٧	١٥,٦٩	١٥,١٦	١٤,٩٥	١٣,٨٥	١١,٨٨	١٠,٧٧	١٠,٥٤
الخدمات الأخرى	٣,١٦	٣,٢٥	٣,٣٣	٣,٢٤	٢	١,٨٠	١,٧٥	٢,٣٧
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٤,٠٣	٢٥,٤٩	٢٥,٤٣	٢٤	٢١,١٨	١٨,٢٦	١٧,٠٥	١٨,١٨
إجمالي قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية	٣٩,٧	٤٢,٦٤	٤٣,٣٤	٤١,٣٢	٣٩,١٣	٣٤,٨٤	٣٣,٥	٣٤
صافي الضرائب غير المباشرة	١,٠٤	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٩٦	٠,٨٩	٠,٨٦	٠,٨٦
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى موقع صندوق النقد العربي، الإحصاءات، الجداول رقم ٢٤، ٣٠، ٤٨، ٧٨، ٨٤، ٩٠، وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، ملحق (٣/٢)، ص٢٧٧.

المطلب الثاني : التطورات المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أظهرت التطورات خلال سنوات الدراسة أن السياسات المالية في الدول الخليجية تفتقر إلى المرونة لكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على الإيرادات النفطية التي تشكل حوالي ٨٠% من إيرادات الخزانة العامة في دول مجلس التعاون بحسب العام ٢٠٠٥ ، ونسبة ٩٢% من إيرادات الخزانة العامة لدولة الكويت التي تعد الأكثر اعتماداً على القطاع النفطي ، بينما تعد دولة قطر الأقل اعتماداً على هذا القطاع بنسبة ٦٤% ، كما هو موضح ذلك الجدول التالي رقم (١٠) .

الجدول رقم (١٠)

الأهمية النسبية للقطاع النفطي في موازنات دول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٥

النسبة المئوية	القطر
٩٢	**دولة الكويت**
٧٥	**الإمارات العربية المتحدة**
٨١	**المملكة العربية السعودية**
٧٨	**سلطنة عمان**
٦٤	**دولة قطر**
٧٣	**مملكة البحرين**
٧٩	**دول المجلس**

المصدر : جاسم حسين علي: **"أهمية التنوع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، مرجع سابق، ص ٢٥١ .

الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي تتعرض لها تلك الإيرادات، حيث تحسنت الأوضاع المالية في دول المجلس مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وارتفاع إيراداتها النفطية، منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧، وارتفع الفائض الكلي بحسب تقديرات صندوق النقد العربي الواردة في الجدول رقم (١١) من نحو ١٠,٧ مليار دولار وما نسبته ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣، إلى ما يقارب ١٢٢,٨ مليار دولار وبنسبة ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، ثم لينخفض في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٨٧,١ مليار دولار وبنسبة ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي،في حين أن هذه الدول حققت عجزاً في ميزانياتها خلال عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ مع انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية، حوالي ٩,٥ مليار دولار.

وقد أدت الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة ، لتبلغ نحو ٣٢٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، مقارنة بحوالي ١٣٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣. كما شجعت أسعار النفط المرتفعة على زيادة الإنفاق العام بمختلف جوانبه في جميع دول المجلس ، وقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام فيها من ١٢٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٧,٧ مليار دولار لعام ٢٠٠٧. واستخدمت هذه الدول جزء كبير من الفوائض المالية في مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الأخرى، بالإضافة إلى تقليص أحجام ديونها العامة، وتخفيف أعبائها ، فقد شهدت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجماليتراجعاً منتظماً منذ عام ٢٠٠٢ في معظم دول المجلس، وقد أحرزت كل من السعودية والكويت نجاحاً كبيراً بتخفيض

دينها العام الداخلي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من نحو ٧٨%، ٣٢,٤% [١] على التوالي في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقدر بنحو ١٣,٤%، ٨,٤% [٢] في عام ٢٠٠٦.

الجدول رقم (١١)

الميزانيات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دولار)

العام / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإيرادات العامة لدول المجلس	١٢٠١٢٥	١١٠٥٠٠	١٠٨٤٢٢	١٣٩٧٨١	١٨٣٠٥٥	٢٥٤٣٤٢	٣٢٢٠٦٢	٣٢٤٨٥٥
الإنفاق العام لدول المجلس	١١٠٩١٢	١٢٠٠٠٤	١١٧٩٦٩	١٢٩٠٦٨	١٤٤٠٩٩	١٧١٣٨٠	١٩٩٢٤٦	٢٣٧٧٣٣
الفائض والعجز في الميزانيات الحكومية لدول المجلس	٩٢١١	-٩٥٠٣	-٩٥٤٨	١٠٧١٠	٣٩٩٥٥	٨٢٩٦٣	١٢٢٨١٥	٨٧١٢١
نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس%	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٨,٢	١٣,٤	١٧	١٠,٨

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، ملحق (١/٦) ، (٣/٦)، (٦/٦) ، و بالنسبة لبيانات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١، من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ، ملحق(١/٦) ، (٢/٦) ، (٣/٦) .

المطلب الثالث : التطورات النقدية والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أولاً : التطورات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

اتبعت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، ودعم النشاط الاقتصادي المحلي، وتكون مواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية بشأن معدلات الفائدة على العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي، بحيث تكون التغيرات في أسعار الفائدة على العملة المحلية متزامنة مع التغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي نظراً لارتباط تلك العملات بالدولار الأمريكي.

---

[١] جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣**, (القاهرة، الجامعة ، ٢٠٠٣) , ملحق(٧/٦) .

[٢] جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨**, (القاهرة، الجامعة، ٢٠٠٨) ، ملحق (٧/٦) ، ص ٣٤٧ .

ففي ظروف تباطؤ الاقتصاد العالمي وأحداث ١١/ أيلول عام ٢٠٠١ انتهجت الدول المتقدمة سياسة نقدية توسعية ترتكز على تخفيض أسعار الفائدة القصيرة الأجل وكان هذا الانخفاض ملحوظاً بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية التي انخفضت فيها أسعار الفائدة القصيرة الأجل من ٦ % في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٥% في عام ٢٠٠١ [١] وإلى ١,٧% عام ٢٠٠٢ [٢].وانعكاساً للتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة العالمية ، قامت المصارف المركزية في دول مجلس التعاون بتخفيض سعر الفائدة على الودائع القصيرة الأجل من متوسط قدره ٧,٥٩% عام٢٠٠٠ إلى ٥,٥١% عام٢٠٠١[٣] ثم إلى ٤,١٧% عام ٢٠٠٢ [٤].

ومع انتعاش الاقتصاد العالمي وتسارع نموه منذ عام ٢٠٠٤ ، وفي ظل الحذر من الضغوط التضخمية، اتخذ مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إجراءً لرفع أسعار الفائدة على خمس مراحل بدأت في ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٤ ، حيث ارتفعت أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي من ١,٦١% في عام ٢٠٠٤ [٥] إلى ٣,٤٨٨% في نهاية عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٥,١٣٢% في نهاية عام ٢٠٠٦. وعليه،ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع القصيرة الأجل في دول المجلس، من متوسط قدره ٣,٤٦ % عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٥,٠٤% في عام ٢٠٠٦.

أما خلال عام ٢٠٠٧ خفضت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة المحلية للمحافظة على استقرار أسعار صرف عملاتها المثبتة مقابل الدولار. وسجل متوسط سعر الفائدة في دول المجلس نحو ٤,٩١٥%، في حين سجل سعرالفائدة المماثل على الدولار الأمريكي نحو٥,٢٧% لنفس الفترة المذكورة[٦] .

وبالنسبة لأسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد شهدت تدهوراً مستمراً منذ عام ٢٠٠٢، حيث شهد العام ٢٠٠٣ أعلى مستوى للتدهور بينما شهد العام ٢٠٠٦ أقل مستوى للتدهور

---

[١] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠١-٢٠٠٢** "، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص٤.

[٢] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٤-٢٠٠٥** "، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص٣.

[٣] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠١-٢٠٠٢"** ، مرجع سابق ، ص٢٩ ، جدول رقم ٧.

[٤] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٢-٢٠٠٣** "، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص٣٠ ، جدول رقم ٧ .

[٥] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:" **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٤-٢٠٠٥** "، مرجع سابق ، ص٣.

[٦] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : **"تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦** ", وحدة الاتحاد النقدي, آذار ٢٠٠٧، ص٢٤.

في ظل نظام سعر الصرف الثابت، إذ بلغ متوسط معدل التدهور في سعر الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي نحو -٢,٠٥% خلال الفترة ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، كما يظهر من الجدول (١٢).

الجدول (١٢)

معدلات التغير السنوية في أسعار الصرف لدول مجلس التعاون الخليجي

(النسبة المئوية للتغير السنوي في أسعار الصرف)

العام / البلد	١٩٩٨-٢٠٠٢ المتوسط	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٢-٢٠٠٧ المتوسط
المملكة العربية السعودية	٠,١	٢,٨-	٨,٥-	٦,٧-	٢,٦-	٠,٥-	٢,٩-	٤-
الإمارات العربية المتحدة	٣,٣	١,٣-	٦,٧-	٢,٧-	٢,٥	٥,٤	١,٩	٠,١٥-
الكويت	١,٧	١,٠-	٧,٢-	٥,١-	٢,١	٠,٨	١,٩	١,٤-
سلطنة عمان	٠,٣-	٣,٤-	٨,٢-	٦,١-	١,٠-	٠,٠	١,٥-	٣,٣٦-
مملكة البحرين	٠,٤	١,٠-	٧,٧-	٦,٧-	٢,٨-	٢,٩-	١٠,٠-	٥,١٨-
قطر	٢,٣	٢,٤-	٥,٧-	٠,١-	٧,١	٨,٣	٣,٢	١,٧
دول المجلس المتوسط	١,٢٥	٢-	٧,٣-	٤,٥-	٠,٩	١,٨	١,٢-	٢,٠٥-

Sources: International Monetary Fund (2008, 2006):
Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (Washington: I MF) p60, p45 .

ولذلك فقد اقترح خبراء السياسة النقدية الانتقال إلى أنظمة أكثر مرونة لأسعار الصرف, كربط عملاتها بسلة من العملات عوضاً عن ربطها بالدولار، إلا أن السلطات المالية والنقدية في دول المجلس، مازالت تتردد في اتخاذ مثل هذا الإجراء نظراً لأنه يقلل من قيمة صادرات النفط وأصول الاحتياطيات الأجنبية، فضلاً عن تعقيد التكامل النقدي بين دول المجلس[١]، باستثناء الكويت التي تخلت عن ربط الدينار بالدولار في أيار/ ٢٠٠٧، نتيجة لضعف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية ما عدا الدولار، ورغبةً في استعادة المقدرة على توظيف إحدى أدوات السياسة النقدية التي فقدت فاعليتها وفق سياسة الربط بالدولار، حيث قرر بنك الكويت المركزي في ٢٠ أيار عام ٢٠٠٧ تخليه عن سياسة ربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي، واستعاض عنه بربط عملتها بسلة عملات رئيسية. ووفقاً للبنك المركزي فإن مكونات سلة العملات تعكس نشاط التجارة

---

[١] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, **" تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢٠٠٧-٢٠٠٨ "**, ص ١١, ١٢ .

الخارجية للكويت والموقف المالي للحكومة، ويعتقد هنا أن الدولار الأمريكي يحظى بأهمية نسبية كبيرة ضمن مكونات هذه السلة، إلى جانب عملات الشركاء التجاريين الرئيسين كاليورو والجنيه الاسترليني والين الياباني، والتي جميعها تحظى بأهمية نسبية أدنى من الدولار. وتزامن مع هذا الإجراء رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ٠,٣٧%، والذي يعد أول رفع لسعر الصرف منذ ١١ أيار عام ٢٠٠٦ عندما تم في ذلك الوقت رفع سعر صرف الدينار إلى الحد الأقصى لهامش التحرك المعتمد من قبل البنك المركزي[1].

ثانياً : التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي .

شهدت معدلات التضخم في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجيمقاساً بالتغير في المستوى العام لأسعار المستهلك، زيادات ملحوظة منذ عام ٢٠٠٢، فقد ارتفع من متوسط قدره ٠,٥٣% عام ٢٠٠٢ إلى متوسط بلغ ٨,٦١% عام ٢٠٠٧ ، الجدول رقم (١٣) .

الجدول رقم (١٣)

معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك ٢٠٠٠-٢٠٠٧

(معدلات التضخم)

(نسبة مئوية)

العام / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات العربية	٣,١	٢,٨	٢,٩	٣,١	٥,٠	٦,٢	٩,٣	١٤,٠
البحرين	-٠,٧	-١,٢	-٠,٥	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٢	٣,٤
السعودية	-١,١	-١,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٣	٠,٧	٢,٥	٤,١
قطر	١,٧	١,٥	٠,٢	٢,٣	٦,٨	٨,٨	١١,٨	١٣,٨

[1] بنك الكويت الوطني : "**الموجز الاقتصادي**"، المجلد ٧، العدد ٢٠ ، ٢٥ حزيران ٢٠٠٧ ، ص ١ ، ص٤.

الكويت	١,٨	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٣	٤,١	٣,٠	٥,٥
عمان	١,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	٠,٧	١,٩	٣,٢	١٠,٩
المتوسط	٠,٦	٠,٤٣	٠,٥٣	١,٤٨	٢,٧٣	٤,٠٥	٥,٣٣	٨,٦١

المصدر : جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ٢٠٠٨، ص ٢٢.

فمنذ أن بدأت مسيرة الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط في عام ٢٠٠٣، لجأت حكومات الدول الخليجية إلى توظيف جزء كبير من إيراداتها الضخمة في مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الأخرى، وهذا الوضع الإيجابي الذي تزامن مع موجة من الانفتاح وعمليات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، قد عزز من درجة الثقة لدى المستثمرين والنشاط الاستثماري بشكل عام، مما أسهم في رفد حيوية ونشاط القطاع الخاص ليلعب دوراً أكثر فاعلية في مجمل النشاط الاقتصادي. إلا أن النمو الحاصل في الطلب المحلي قد تجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصادات الخليجية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية.

ولم تكن الضغوط المحلية المسؤولة الوحيدة عن ارتفاع معدلات التضخم، بل أسهمت أيضاً مجموعة من العوامل الخارجية، منها ضعف الدولار الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، والارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي أن المتوسط العالمي لأسعار الغذاء قد ارتفع بنسبة ١٤,٣% خلال عام ٢٠٠٤، وما نسبته ٩,٩% خلال عام ٢٠٠٦ [١]، مما أدى بدوره إلى ارتفاع فاتورة الواردات لدول المجلس، فعلى سبيل المثال، انخفض الدرهم الإماراتي بسبب تراجع سعر الدولار، بنسبة ٤٩% مقابل اليورو منذ مطلع ٢٠٠٥ وحتى نهاية ٢٠٠٦، وهذا يعني أن قيمة السلع المستوردة من قبل الإمارات من الاتحاد الأوروبي قد ارتفعت بنسبة ٤٩%، وما ينطبق على الإمارات يسري على دول الخليج، باستثناء الكويت التي تخلت عن ربط عملتها بالدولار، خصوصاً أن ٣٥% من واردات دول مجلس التعاون الخليجي هي من أوروبا، وأن نسبة الواردات من الولايات المتحدة لاتشكل أكثر من ١٠% [٢].

ويلاحظ تباين معدلات التضخم بشكل جوهري بين الدول الخليجية، وقد تراوحت خلال عام ٢٠٠٧ ما بين ٣,٤% في البحرين و١٤,٠% في الإمارات العربية المتحدة، الجدول رقم (١٣). وذلك لأن العوامل الرئيسية المسببة لارتفاع معدلات التضخم في الدول الخليجية تختلف بين دولة وأخرى. فقد

[١] بنك الكويت الوطني : الموجز الاقتصادي ، المجلد ٧ ، العدد ٣١ ، ١٣ آب ٢٠٠٧ ، ص٣ .

[٢] د.هَمّام الشمّاع : **"التنمية والتضخم في دول الخليج "**، الجزيرة نت ، الاقتصاد والأعمال ، ٦ /١/ ٢٠٠٨ متاح على شبكة الإنترنت على الموقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A82DF35F-554F-4C30-91FE-81A7F31C312A.ht

كان ارتفاع معدل الإيجارات وراء تزايد معدل التضخم في كل من قطر والإمارات، حيث يتسم التضخم في كل منهما بكونه تضخم هيكلي يهيمن عليه ارتفاع ايجار السكن بسبب استمرار توافد الأيدي العاملة الأجنبية إلى المنطقة خلال السنوات الأخيرة، مما أحدث موجة كبيرة من الزيادة العامة في الطلب على الوحدات السكنية.
وقد سجلت قطر أعلى معدلات للتضخم بين دول المجلس حيث ارتفع من ٠,٢% عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٨% عام ٢٠٠٦ ، و وصل إلى ١٣,٨% عام ٢٠٠٧ ، أما في الإمارات العربية المتحدة فقد ارتفع معدل التضخم من ٢,٩% عام ٢٠٠٢ إلى ٩,٣% عام ٢٠٠٦ ، ووصل إلى ١٤% في عام ٢٠٠٧، الجدول رقم (١٣).

وتحاول الحكومتان، القطرية والإماراتية، مكافحة التضخم وإبقاءه عند المستوى الحالي، فأصدرت قطر قانون يقيد النمو في الإيجارت اعتباراً من ١٦ شباط ٢٠٠٦ بحدود ١٠ %[١]، بالإضافة إلى زيادات رسمية وفعلية على أجور العاملين في القطاع العام، كان أبرزها في كانون الأول ٢٠٠٦، كما رفعت الإمارات العربية المتحدة الحد الأدنى لأجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص ، وعلى الرغم من هذه الإجراءات على مستوى المؤسسات والسياسات ، إلا أن الأجور الإسمية بقيت قاصرة عن اللحاق بسرعة ارتفاع أسعار إيجارات العقارات والمواد الغذائية. وهذا النمط من التضخم يؤدي إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل بين أصحاب الأملاك وغيرهم ، ونتيجة لذلك، يمكن أن يحدث التضخم الحاليآثاراً بالغة على الشرائح الفقيرة التي لا تقتني الأملاك في المجتمع [٢].

وفي الكويت، تشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط ، إلى تسارع معدل التضخم أو غلاء المعيشة فيها، حيث ارتفع من ٠,٩% عام ٢٠٠٢ إلى ٤,١% في عام ٢٠٠٥، ثم تراجع في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٠% ، إلا أنه بلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ٥,٥%، الجدول رقم (١٣). ويرى بنك الكويت المركزي،أن تراجع سعر صرف الدينار الكويتي قد لعب دوراً رئيسياً في تنامي معدل غلاء المعيشة في الكويت وذلك عن طريق زيادة أسعار الواردات. ومما لا شك فيه أن التسارع في معدل غلاء المعيشة في الكويت لم ينجم فقط عن تطورات سعر صرف الدينار، وإنما أسهم به أيضاً مجموعة من العوامل الداخلية، كتزايد معدل الاستهلاك الخاص في السنوات الأخيرة والذي سجل نمواً سنوياً متوسطه ١١,١% منذ نهاية عام ٢٠٠٤ مقابل ما نسبته ٦,٨% خلال عامي ٢٠٠٥ ،

---

[١] مصرف قطر المركزي : **"التضخم في قطر"** ، الربع الأول ٢٠٠٦ ، ص ٥، متاح على شبكة الإنترنت على الموقع:
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publication/Inflation/2006-Q1.pdf

[٢] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا٢٠٠٦-٢٠٠٧"** ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ١٩ .

٢٠٠٦. كما يتوقع للنمو الملحوظ الذي شهده حجم القروض المقدمة للأفراد والبالغ ٢٣,٢% و ١٧,٨% خلال عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ على التوالي، أن يكون قد أسهم في تزايد معدل الاستهلاك وبالتالي معدل غلاء المعيشة. كذلك الحال، فإن زيادة معدل الأجور في القطاع العام وزيادة حجم التحويلات المقدمة للمواطنين كالمنح الأميرية تعتبر أيضاً من العوامل التي يتوقع أن تكون قد لعبت دوراً في تسارع معدل التضخم. إلا أن برنامج الدعم الذي توفره الحكومة الكويتية لعدد من السلع الاستهلاكية والخدمات قد يسهم في تخفيض معدل التضخم في دولة الكويت[١].

وقد اعتبر التسارع في أسعار المواد الغذائية العامل الرئيسي لارتفاع التضخم في السعودية والبحرين وعمان، حيث ارتفع من ٠,٠%، -٠,٥%، -٠,٣% خلال عام ٢٠٠٢ إلى ٤,١%، ٣,٤% ، ١٠,٩% على الترتيب في عام ٢٠٠٧ الجدول رقم (١٣).

وتواجه السلطات النقدية في دول مجلس التعاونتحدياً جدياً على صعيد محاربة التضخم، يكمن في التزامها بتتبع آخر تحركات البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية وتخفيض مستويات أسعار الفائدةنظراً لارتباط عملاتها بالدولار, في الوقت الذي تتطلب فيه معدلات النمو الاقتصادي القوي، وتزايد التضخم لديها , عو ضاً عن ذلك, تقييد السياسة النقدية، مما يحول دون معالجة التضخم عن طريق السياسة النقدية ، ويبقى الخيار المتاح في مثل هذه الحالة هو السياسة المالية، والتي يعتبر استخدامها لمعالجة التضخم في الوقت الراهن من الخيارات الصعبة خصوصاً أن، الزيادة في أسعار النفط لدول تعتمد على النفط كمنتج رئيسي لدعم ميزانياتها بمثابة الفرصة التي لا تتكررلتلك الدول لتحسين اقتصادياتها ودعم مشاريع البنية التحتية، خاصة، وأن استمرار الزيادة في أسعار النفط قد لا يتكرر أو على أقل الأحوال لا يدوم، مما يجعل الدول الخليجية تواجه صعوبة كبيرة في كبح جماح التضخم.

المطلب الرابع : التطورات في أسواق المال في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تتمتع الأسواق المالية بأهمية اقتصادية كبرى سواء في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الدولي نظراً لدورها المميز في نقل رؤوس الأموال، ولذا فإن هذه الأسواق تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية، وقد منيت مؤشرات معظم أسواق الأسهم الرئيسية في غالبية البلدان المتقدمة بخسائر خلال عام ٢٠٠٠، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، إذ أن بنك الاحتياطي الاتحادي رفع هذه الأسعار ست مرات بين حزيران عام ١٩٩٩ وأيار عام ٢٠٠٠، وتأثرت بذلك، على وجه الخصوص، أكثرية أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، فكان أداءها غير مرضي في عام ٢٠٠٠، رغم ارتفاع أسعار النفط وإيراداته . باستثناء مؤشر سوق الأسهم

[١] بنك الكويت الوطني : **"الموجز الاقتصادي"** ، المجلد ٧ ، العدد ٣١ ، ١٣ آب ٢٠٠٧ ، ص ٢.

السعودي، الذي سجل حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ربحاً أكثر تواضعاً في عام ٢٠٠٠ بلغ ما يقارب ١١% مقارنة مع ٤٤% عام ١٩٩٩، في حين انخفض مؤشر بورصة الكويت للأوراق المالية بنسبة ٧%، وفي بورصة قطر، وهي سوق الدوحة للأوراق المالية، انخفض المؤشر بنسبة ٨%، وطرأ على مؤشر بورصة الإمارات العربية المتحدة هبوط بنسبة ١٩%، بالرغم من افتتاح بورصتين رسميتين، إحداهما في أبو ظبي والثانية في دبي. بالإضافة إلى هبوط مؤشر بورصة البحرين بنسبة ١٨%، ومؤشر بورصة عمان بنحو٢٠% عن العام السابق [١]. وفي عام ٢٠٠١، ونتيجة أحداث ١١ أيلول من العام المذكور و تراجع النمو الاقتصادي العالمي ، سجلت أسواق الأوراق المالية العالميةتراجعاً في الفترة ما بين ١٠ و ٢٠ أيلول قدرت بحوالي - ١٩% في فرانكوفورت، و -١٧% في باريس ، و-١٢% في لندن [٢]، وانتقلت آثاره إلى الأسواق المالية الخليجية التي خسرت معظم مكاسبها المسجلة في أول العام ، فمثلاً سوق الأسهم السعودية التي ارتفع بنحو ١٤,٤% خلال الفترة من١/كانون الثاني من عام ٢٠٠١ إلى ٩ /أيلول من العام نفسه ، أنهى شهر تشرين الثاني على ارتفاع قدر بنحو ٤,٥% أي بخسارة ١٠%، كما خسرت الكويت١٠% ، في حين استطاعت كل من أسواق الأسهم في الإمارات ، قطر استعادة بعض الخسائر التي منيت بها [٣]. و في نهاية عام ٢٠٠٢ ، ارتفعت مؤشرات الأسعار فقد سجل مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية في نهاية العامارتفاعاً بلغت نسبته ٣٥,٣% . ويعد هذا الارتفاع الأعلى بين الأسواق المالية العربية ، تلاه في المرتبة الثانية سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة ٣١% ، ثم سوق دبي المالي بنسبة ٢٠,٩ % [٤].

وفي عام ٢٠٠٣ ازداد نشاط أسواق الأوراق المالية زيادة كبيرة في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تقريباً ، وبلغت هذه الزيادة نحو ١٥٢ % في قطر و ١١٠ % في المملكة العربية السعودية و ٩٥ % في الكويت ، و ٥٠ % في الإمارات العربية المتحدة ، و ٣٨ % في عمان ، وهناك عاملان ساهما في هذا الاتجاه هما : **أولاً ،** تحول تركيز المساهمينبعيداً عن الأسواق الدولية التي ظلت في انخفاض منذ عام ٢٠٠٠ واتجاههم إلى السوق الإقليمية . و **ثانياً،** انخفاض أسعار الفائدة على الودائع، إلى جانب عودة جزء هام من رؤوس الأموال الخليجية المستثمرة في الخارج بعد

---

[١] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٠-٢٠٠١"** ، نيويورك ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠ ، ص ٧٥ .

[٢] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين : **"التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية خلال عام ٢٠٠١ "**، إدارة الدراسات والتكامل الصناعي، كانون الأول، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥.

[٣] المرجع السابق ، ص ٢٧ .

[٤] جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣"**, (القاهرة، الجامعة ، ٢٠٠٣) ، ص ١٨ .

تعرضها لمخاطر جمّة بسبب أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة [١]. وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت مؤشرات الأسعار في دول المجلس وبلغت نحو ٨٠% في المملكة العربية السعودية و ٩٥% في الإمارات العربية المتحدة [٢].

وازدادت القيمة الإجمالية لأسواق المال في دول المجلس بأكثر من الضعف في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، حيث بلغت ٥٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وارتفعت إلى ١١٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥ [٣]، وذلك بسبب تضاعف أسعار النفط و الزيادة الكبيرة في إنتاجه، وبالأخص في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ودولة الكويت. واستحوذت السوق السعودية على أكثر من نصف القيمة الإجمالية لأسواق دول المجلس، تلتها السوق الإماراتية ومن ثم الكويتية، إلا أنه في عام ٢٠٠٦ واجه العديد من هذه الأسواق تصحيحات هامة للأسعار، وحسب النشرة الفصلية التي أصدرها صندوق النقد العربي يوم الأحد ١١-٢-٢٠٠٧ فإن التراجع في أداء الأسواق المالية خلال عام ٢٠٠٦ هو بسبب الارتفاع في أسعار الأسهم خلال العامين السابقين ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ إلى مستويات قياسية ، بعضها لم يكن طبيعياً نتيجة لضعف بنية بعض هذه الأسواق وضعف الدور الرقابي في البعض الآخر ، الأمر الذي استلزم تنفيذ إصلاحات هيكلية ورقابية في هذه الأسواق بغرض تصحيح مسار حركة أسعار الأسهم في معظم الأسواق منذ أواخر عام ٢٠٠٥ واستمر حتى نهاية العام ٢٠٠٦ . ففي سوق الأسهم السعودي وسوق دبي المالي هبط مؤشر الأسعار بنحو ٥٤% في تلك السنة, في حين هبطت مؤشر سوق أبو ظبي بحوالي ٤٠%، وسوق عمان المالي بنحو ٣٤%، وسوق الدوحة بنحو ٣٣%، وشهسوق الكويت انخفاضاً طفيفاً في حين ارتفع مؤشر

---

[١] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٣-٢٠٠٤ "**، نيويورك ، ٢٠٠٤ ، ص١٠١ .

[٢] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ "**، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص٤٣.

[٣] صحيفة مصرف الإمارات الصناعي :**" تطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ "**، السنة الحادية والعشرون ، العدد الثالث ، آذار ٢٠٠٦ .

سوق البحرين بحوالي ٢% [١]. إلا أن أسواق الأسهم انتعشت في عام ٢٠٠٧ بعد الأداء الضعيف في العام السابق، وسجلت أرباحاً كبيرة ، وعلى وجه التحديد سجل مؤشر أسهم مسقط في عمان أكبر الأرباح في هذه المجموعة , بارتفاع بلغ ٦١,٩%، يليه سوق أبوظبي للأوراق المالية بنمو قدره ٥١,٧%، ثم سوق دبي المالي بارتفاع بلغ ٤٣,٧ %، ومؤشر سوق الأسهم السعودي بنسبة ٤٠,٩ %[٢]، و في قطر والإمارات العربية المتحدة حيث كانت الخسائر في عام ٢٠٠٦ الأكثر قساوة, استعادت أسواق الأسهم بعض مواقعها المفقودة ، ويمكن إيضاح التطورات السابقة في أسواق الأسهم الخليجية من خلال الشكل رقم (٢) والذي يبين تطور القيمة السوقية للبورصات الخليجية خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (٢)

القيمة السوقية للبورصات الخليجية، بالمليار دولار

المصدر : بنك الكويت الوطني : النشرة الاقتصادية ، ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ ، ص٢ .

وبالنظر لقوة قاعدة الاقتصاد الكلي لهذه المجموعة، ونسبة العوائد إلى الأسعار، ومؤشرات مالية أخرى قريبة من المعدلات الدولية، تظل الدلائل العامة لأسواق أسهم بلدان مجلس التعاون الخليجي إيجابية, إلا أن الصغر النسبي لهذه الأسواق يمكن أن يتسبب في استمرار حدوث التقلبات [٣].

---

[١] جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧"**, (القاهرة، الجامعة، ٢٠٠٧)، ص ١٤٤.

[٢] جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨"**, (القاهرة، الجامعة، ٢٠٠٨)، ص ١٣٧ .

[٣] الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **" تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢٠٠٧-٢٠٠٨"**, ص ١٢.

المطلب الخامس : التطورات في ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي.

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في بقية دول العالم خلال سنة، وهو بالتالي يعكس وضع الدولة المعنية تجاه بقية دول العالم، ويتألف بشكل رئيسي من **ميزان الحساب الجاري** الذي يتضمن المعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات بدون مقابل، و**الحساب الرأسمالي والمالي** الذي يعكس تحركات رأس المال طويلة وقصيرة الأجل [١].

١. الموازين الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي ويشمل العناصر التالية :

أ- الميزان التجاري ويشمل الصادرات والمستوردات السلعية:

تشير تقديرات صندوق النقد العربي الواردة في الجدول رقم (١٤)، إلى انخفاض ملحوظ في حصيلة الفائض في الميزان التجاري لدول المجلس خلال عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢، وذلك نتيجة لسلبية التطورات في السوقالنفطية . فبعد أن سجل الميزان التجاري فائضاً كبيراً عام ٢٠٠٠ بلغ ٩٨,٨ مليار دولار تقريباً نتيجة المستوى المرتفع لأسعار النفط، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي الذي تسعر به المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى، تراجع في عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٧٩,١ مليار دولار وإلى ٧٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، بسبب الانخفاض الواضح في قيمة صادرات القطاع الهيدروكربوني، بعد التزام دول المجلس بإجراء تخفيضات في الانتاج بناء على قرارات منظمة الأوبك في محاولة لمواجهة ظروف تباطؤ الطلب العالمي على النفط وارتفاع المخزون منه من جانب، والارتفاع الملحوظ في قيمة الواردات السلعية من جانب آخر، وتعزى هذه الزيادة إلى التوسع في النشاط الاقتصادي في هذه الدول في ضوء برامج التنمية الجاري تطبيقها، وما تقتضيه من زيادة في الطلب المحلي على المنتجات ومدخلات الانتاج المستوردة. إلا أن الارتفاع الكبير في إيرادات النفط منذ عام ٢٠٠٣ أدى إلى تحقيق ارتفاع في فائض الميزان التجاري من حوالي ١٠٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٢٩١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

---

[١] محمد صالح جمعة: **"السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠"**، مرجع سابق ، ص ٣٠٣.

ب- حساب صافي الخدمات والدخل والتحويلات الجارية: ويشمل النقل والشحن والتأمين، والسفر والسياحة ودخل الاستثمار، وغيرها .... بالإضافة إلى التحويلات بدون مقابل كالهبات والمساعدات والإعانات، وغيرها من التحويلات التي لايترتب عليها أي التزامات تجاه الدولة التي تتلقاها.

وقدحققت معظم دول المجلس عجزاً مستمراً في ميزان الخدمات والدخل، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، وقد جاءت الزيادة في العجز كمحصلة للبنود المكونة لهذا الحساب وهي، (النقل، الشحن، السفر، الاتصالات، وخدمات أخرى)، حيث ارتفعت مدفوعات تلك الدول لأغراض الشحن والتأمين مع ارتفاع وارداتها بالإضافة إلى ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار، ومدفوعات الخدمات المرتبطة بقطاع النفط، بصورة تجاوزت الزيادة في عناصر إيرادات الخدمات ودخل الاستثمار والتي تراجعت بسبب انخفاض أسعار الفائدة الدولية على دخل الاستثمار، والأداء الضعيف لأسواق المال العالمية. ونتيجة ذلك ارتفع عجز ميزان الخدمات والدخل لدول المجلس من ٢٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧، أنظر الجدول رقم (١٤).

وبالنسبة للتحويلات الجارية والتي تتشكل من تحويلات الوافدين إلى بلدانهم والمساعدات الحكومية والمعونات الرسمية المقدمة إلى دول أخرى، أهم عناصرها، فقد تصاعد العجز ليصل إلى نحو ٣٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، بعد أن بلغ ٢٥,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ كما في الجدول رقم (١٤)، وتمثل تحويلات الوافدين في السعودية لعام ٢٠٠٤ أكثر من ٦٣% من إجمالي التحويلات أي بواقع ١٦مليار دولار سنوياً، في حين قُدر حجم التحويلات في دولة الإمارات العربية بنسبة ١٥% من إجمالي التحويلات لدول مجلس التعاون أي حوالي ٤ مليارات دولار، بينما تتوزع نسبة ٢٢% بين دول المجلس (الأربعة دول) أي ما يعادل ٧ مليارات دولار[١]. وتؤثر هذه التحويلات على ميزان المدفوعات تأثيراً سلبياً كبيراً حيثتشكل نزيفاً مستمراً في ميزان المدفوعات لدول المجلس، وبالتالي نزيفاً لأرصدتها من العملات الأجنبية، وفرصة ضائعة لاقتصاد دول المجلس باستثمار جزء من هذه التحويلات في الاقتصاد المحلي قبل تحويلها إلى الخارج حيث تمثل تلك التحويلات أكثر من ثلث حجم الاستثمار الفعلي في تلك الدول [٢]. كما تؤدي إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري بنسب كبيرة، ويلاحظ في هذا الإطار أنه لم يتم تبني السياسات اللازمة

---

[١] غرفة تجارة وصناعة أبوظبي : **"الأموال المهاجرة وآثارها على الاقتصاد الوطني"** ، مركز المعلومات ، شباط، ٢٠٠٥ ، ص٦ .

[٢] ميثاء سالم الشامسي: **"الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج, مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ٢٠٠٨, ص ٤٨٢ .

لتشجيع استثمار هذه التحويلات في الاقتصاديات المحلية، كما لم تتمكن مصارف دول المجلس من استقطاب هذه التحويلات بالإيداع لديها على شكل ودائع أو حسابات ادخار بغرض توظيفها وتدويرها في الاقتصاديات المحلية عوضاً عن أو قبل تحويلها إلى الخارج بل تنافست على ابتكار الابتكارات المصرفية التي تساعد وتحفز العمالة الأجنبية على تحويل ما لديها من مدخرات بأسرع الطرق وأفضل الوسائل.

وقد أسفر التراجع الذي حدث في فائض الميزان التجاري والزيادة في عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات عن انخفاض فائض الحساب الجاري من ٥١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ و إلى ٢٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢.
ومنذ عام ٢٠٠٣ حدث ارتفاع كبير في الفائض في الميزان الجاري، فقد تضاعف في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى نحو ٥١,٨ مليار دولار، وبلغ في عام ٢٠٠٤ نحو ٨٩,٤ مليار دولار، وما يقارب ١٦١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، أما في عام ٢٠٠٦ فتضاعف بحوالي ثمانية أضعاف عن عام ٢٠٠٢ ليبلغ نحو ١٩٩,٢ مليار دولار، حيث غطى الارتفاع الكبير في فائض الميزان التجاري الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، الارتفاع في عجز ميزان الخدمات والدخل الناجم عن ارتفاع المدفوعات على الخدمات السياحية والدخل المحول للخارج، إلا أن الفائض في الحساب الجاري انخفض في عام ٢٠٠٧ ثم إلى ١٩٢,٦ مليار دولار، ويعتبر هذا التراجع الأول من نوعه منذ عام ٢٠٠١، حيث كان الفائض قد استمر في الارتفاع بصورة متواصلة خلال الخمسة أعوام السابقة. وقد نجم التراجعأساساً عن النمو الملحوظ لعجز ميزان صافي الخدمات والدخل والتحويلات الجارية والذي فاق أثر النمو في فائض الميزان التجاري.

٢. الحساب الرأسمالي والمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

حقق صافي التدفقات المالية والرأسمالية لدول المجلس كمجموعة في اتجاه الخارج عجزاً بلغ ٣٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، الجدول رقم (١٤)، حيث أن التدفقات الرأسمالية الخارجة من دول مجلس التعاون أكبر من التدفقات الرأسمالية الداخلة إليها.
وتراجع هذا العجز إلى ٢٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١، وإلى ١٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ بنتيجة عودة الأموال المهاجرة وانخفاض الاستثمارات خارج هذه الدول مع انخفاض سعر النفط، وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فقد قام عدد من المستثمرين وأرباب الأموال بالمبادرة بسحب أموالهم خوفاً من الوضع الدولي غير الآمن، وتحسباً للأخطار التي يمكن أن تترتب عليها قضايا كتلك التي رفعت بخصوص تعويضات أحداث الحادي عشر من أيلول من تجميد أو مصادرة للأموال،

بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع زيادة الفوائض النقدية نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، وتحول الاستراتيجية الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي، من استخدام الفوائض النفطية في سداد عجز الميزانيات الخليجية وتسديد الديون، إلى بناء احتياطيات قوية لتلك الدول وتدعيم الصناديق السيادية التي تدير استثمارات كبيرة لدول المجلس، ازدادت حجم استثمارات دول المجلس في الخارج ، في إطار استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل بما يعزز قدراتها المالية لمواجهة الصدمات الخارجية المستقبلية، وعليه فقد ارتفع الرصيد السلبي للحساب الرأسمالي و المالي في جميع دول المجلس من ٤٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١٦٧.٥ مليار دولار ، إلا أن صافي التدفقات المالية والرأسمالية لدول المجلس في اتجاه الخارج تراجع بنسبة ٢٩,٤% ليصل إلى حوالي ١١٨,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وهو ما يعتبر مخالفاً للاتجاه التصاعدي الذي شهدته تلك الدول منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦، ويعكس هذا التراجع عدداً من العوامل أهمها زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الاقتصادية التي شهدت نشاطاً ملحوظاً مثل القطاع العقاري وقطاع الاتصالات، وقيام المصارف التجارية بإعادة هيكلة أصولها المحلية والأجنبية بصورة تعكس تطورات أسعار الصرف وتوقعاتهم المستقبلية لها، إضافة لتحرك بعض صناديق الاستثمار المالي العالمية للاستثمار في الأسواق الناشئة ومنها أسواق عربية، بعد الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد الأمريكي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧.

وبالنتيجة، أدت التغيرات السابقة التي طرأت على ميزان الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، إضافة إلى صافي السهو والخطأ في موازين المدفوعات إلى تحقيق فائض في الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدول المجلس بلغ ١٢,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٠ ، وارتفع إلى ٦٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ ، الجدول رقم (١٤). مما أدى بدوره إلى زيادة كبيرة في إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدول المجلس من حوالي ٤٥,٣٢٥ مليار دولار [١] في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٤٨,٩٥١ مليار دولار [٢] في عام ٢٠٠٧. الأمر الذي يعزز الاستقرار المالي ويدعم قدرة الاقتصاد على التعامل مع الصدمات الخارجية، وهي أمور لها أهميتها فيما يتصل بجهود هذه الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاندماج في الاقتصاد الدولي .

[١] جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥"**، ملحق (٤/٩).
[٢] جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨"**، ملحق (٤/٩).

الجدول رقم (١٤)

البيان / العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الصادرات السلعية فوب[١]	١٧٥٧٣٤,٤	١٦٠٤١٦,٤	١٦٧٦٤١	٢١٣٥٦٣,٦	٢٨٦٤١٩,٧	٣٩٩١٤٧,٦	٤٧٥٥٨٦,١	٥٥٢٤٥٣,٣
الواردات السلعية فوب	-٧٦٨٧٨,٨	-٨١٢١٧,٧	-٨٩٢٣٧,٢	-١٠٥٣١٤	-١٣٦٢٦٥	-١٦٩٢٤٧,٧	-١٩٧٤٢١,١	-٢٦٠٥٤٠,٤
الميزان التجاري	٩٨٨٥٥,٥	٧٩١٩٨,٥	٧٨٤٠٣,٧	١٠٨٢٤٩,٧	١٥٠١٥٥	٢٢٩٨٩٩,٩	٢٧٨١٦٥	٢٩١٨٦٤,٨
ميزان الخدمات والدخل	-٢٢٤١٥,٦	-١٩٤٩٩,١	-٢٧١٩٠,٣	-٢٩٩٣٨,٦	-٣٣٦٩٩,٧	-٣٧٩٢٩,٨	-٤٣٧٢٠,٥	-٦١٦٣٦,٤
صافي التحويلات الجارية	-٢٥١٦١,٩	-٢٥٨٠٥	-٢٦٥٨٧	-٢٦٤٧٥,٤	-٢٦٩٧٩,٦	-٣٠١٦٩,٦	-٣٥٢٣٦,٦	-٣٧٥٣٢,٥
الموازين الجارية	٥١٢٧٧,٩	٣٣٨٩٤,٦	٢٤٦٢٦,٤	٥١٨٣٥,٨	٨٩٤٧٥,٦	١٦١٨٠٠,٦	١٩٩٢٠٧,٨	١٩٢٦٩٦,١
الحساب الرأسمالي والمالي	-٣٤٥٦	-٢٥٧٩٢,٣	-١٥٢٨٢,٣	-٤٤٥٣٤	-٧٠٥٣٤,٤	-١٤١٧٧٥,٣	-١٦٧٥٣٠,٩	-١١٨١٨٢,٣

[١] فوب (free on board) : اتفاق تجاري بين المصدر والمستورد، بحيث يتحمل المصدر جميع التكاليف والمخاطر لحين تصل البضاعة إلى ظهر السفينة في بلد المغادرة ، بينما يتحمل المستورد جميع التكاليف والمخاطر لحين تصل البضاعة إلى الوجهة المقصودة.

بنود صافي السهو والخطأ	- ٣٨٧٥,٩	- ٢٩٧٢,٦	- ٥٥٥٦,١	- ٨٢٠,٩	- ٥١٧٩,٦	- ١٠٠٥٢,٦	- ١٥٠٧٩,٨	- ٤٩٢٩,٨
الميزان الكلي	١٢٨٤١	٥١٢٩,١	٣٧٨٨	٦٤٨١,٢	١٣٧٦١,٧	٩٩٧٢,٧	١٦٥٩٧,٢	٦٩٥٨٣,٩

ميزان المدفوعات لدول المجلس (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

(مليون دولار)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨, ملحق (١/٩) , وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ , ملحق (١/٩) .

الفصل الثاني

تطور العلاقات الاقتصادية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثاني

تطور العلاقات الاقتصادية البينية لدول المجلس .

المبحث الأول : مجالات وإنجازات التعاون التجاري بين دول المجلس.

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون.

المطلب الثاني : السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس.

المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

المبحث الثاني : المشاريع الزراعية والصناعية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : التعاون الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني : التعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث : التعاون المالي والنقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : السياسة النقدية والإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي.

المطلب الثاني : الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد النقدي بين دول المجلس.

الفصل الثاني

تطور العلاقات الاقتصادية البينية لدول المجلس

ازدادت وتيرة اهتمام دول مجلس التعاون بمشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي خلال السنوات الماضية ، فعملت على تهيئة الذات وإعداد البيئة الداخلية والخليجية الإقليمية، وخطت الدول الأعضاء خطوات كبيرة نحو التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بينها، ولتقديم عرض شامل لهذه الإنجازات في المجال الاقتصادي، تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث، يستعرض المبحث الأول منها التعاون التجاري ويتضمن انتقال المجلس من منطقة التجارة الحرة التي أقامها عام ١٩٨٣، إلى الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣، لتدخل دول المجلس المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي وهي قيام السوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧، بعد أن تحقق معظم متطلباتها وأصبحت المواطنة الاقتصادية الخليجية واقعاً ملموساً ، وتناول المبحث الثاني التعاون الزراعي والصناعي وما تحقق من مشاريع مشتركة، أما المبحث الثالث فقد تتطرق إلى التعاون المالي والنقدي بين دول المجلس، والخطوات التي تمت على طريق إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة في عام ٢٠١٠، وذلك تحقيقاً لما تضمنته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس، التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين في مدينة مسقط بسلطنة عمان (كانون الأول عام ٢٠٠١)، والتي نقلت أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، وشملت الموضوعات التالية :

١. الاتحاد الجمركي لدول المجلس .

٢. العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى

والمنظمات الدولية والإقليمية ، وتقديم المعونات الدولية والإقليمية .

٣. السوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية .

٤. الاتحاد النقدي الاقتصادي .

٥. تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس .

٦. التكامل الإنمائي بين دول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، والمشروعات المشتركة .

٧. تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم، ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي، وتفعيل الاستراتيجية السكانية، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل .

٨. البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

٩. التكامل في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت الاتفاقية الاقتصادية آليات للتنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها[1] (أنظر الملحق رقم ٢) .

المبحث الأول: مجالات و إنجازات التعاون التجاري بين دول المجلس.

اهتمت دول مجلس التعاون، منذ إنشاءه، بالمجال التجاري وعملت على تعزيزه وتطويره بما يعزز المناخات الاستثمارية والتجارية فيما بينها، ويعود بالنفع على دول ومواطني دول المجلس، من خلال الإجراءات التي اتخذتها مجتمعةتمهيداً لتحقيق السوق الخليجية المشتركة بإقامة الخطوات الرئيسية التالية :

* إقامة منطقة التجارة الحرة (منذ عام ١٩٨٣ و حتى ٢٠٠٢).
* إقامة الاتحاد الجمركي (منذ عام ٢٠٠٣).
* نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون (منذ عام ٢٠٠٥).
* السوق الخليجية المشتركة (منذ عام ٢٠٠٨).

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون.

---

[1] Secretariat General : The Economic Agreement Between the GCC States (31 December 2001) , Muscat, Sultanate of Oman ,2004 , which is available at:

http://library.gcc-sg.org/English/EPicShow.asp?mycover=10

دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في آذار عام ١٩٨٣، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام ٢٠٠٢، حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، وقد تخلل تلك السنوات، إقرار العديد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انتقال السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، فقد تم السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في أي دولة عضو(الكويت، كانون الأول عام ١٩٩١)، كما تم إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس (الرياض ، كانون الأول ١٩٩٣) [١]، بالإضافة إلى العديد من القرارات الهامة التي أسهمت في دعم التجارة البينية ، والتي ارتفعت من حوالي ٦ مليار دولار في عام ١٩٨٤ إلى حوالي ١٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ كما في الجدول رقم (١٥) .

وفي الدورة الثانية والعشرين في مسقط عام ٢٠٠١، قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون البدء بالاتحاد الجمركي اعتباراً من أول كانون الثاني عام ٢٠٠٣، كما قرر في دورته الثالثة والعشرين في الدوحة عام ٢٠٠٢ مباركة قيام الاتحاد الجمركي في التاريخ نفسه ، وقد بدأ العمل فعلياً بالإتحاد الجمركي مع بداية عام ٢٠٠٣. وقد شكل قيامه نقلة نوعية للعمل الاقتصادي المشترك نظراً إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على المبادئ الرئيسية التالية[٢] :

أ . أنظمة وإجراءات جمركية موحدة .

ب . تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ج . نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

هـ. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وكما يتضح من المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، فإن الهدف الأساسي من إقامة ذلك الاتحاد هو تحرير التجارة بين دول المجلس.

---

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام"**، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء ، كانون الأول ٢٠٠٨ ، ص٥٩ .

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"المسيرة والإنجاز ٢٠٠٨"**، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨، ص٦٤، متاح على شبكة الإنترنت على الموقع :

http://library.gcc-sg.org/Arabic/APicshow.asp?mycover=151

أولاً : الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون:

أقر المجلس الأعلى لدول المجلس في الدورة العشرين في تشرين الأول ١٩٩٩ النظام "القانون" الموحد للجمارك ، وعمل به بشكل استرشادي ، وقد بدأ العمل به بشكل إلزامي في جميع إدارات الجمارك في الدول الأعضاء في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٢، واتفقت دول المجلس على أن تكون السنوات الثلاث الأولى من قيام الاتحاد الجمركي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ فترة انتقالية، يتم خلالها استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، وفي الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٣ حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع ٥% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، والعمل بها من الأول من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٣، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام (القانون) الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية. وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه ، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة، وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس. وفي إطار متابعة تنفيذ متطلبات تطبيق الاتحاد الجمركي، قام فريق من الأمانة العامة والدول الأعضاء بزيارة لبعض المنافذ الجمركية بدول المجلس خلال شهري أيلول عام ٢٠٠٣ وكانون الثاني عام ٢٠٠٥، وذلك للتأكد من تطبيقها لمتطلبات الاتحاد الجمركي. وتم تبادل موظفين من إدارات الجمارك بدول المجلس للعمل في المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء خلال شهر أيار عام ٢٠٠٤، بهدف تبادل الخبرات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء[1].

إلا أن هناك بعض المعوقات، أدت إلى تمديد الفترة الانتقالية إلى نهاية عام ٢٠٠٧ في القمة السادسة والعشرين والتي عقدت في أبو ظبي ، بعد أن انتهت الفترة الانتقالية الأولى في نهاية عام ٢٠٠٥ دون استكمال إجراءاته، وتتلخص هذه المعوقات في فرض رسوم جمركية إضافية من

[1] المرجع السابق ، ص٦٦.

بعض دول المجلس على بعض المنتجات الخليجية، وإعادة تثمين البضائع التي يكون مقصدها أي من دول المجلس، واعتماد قيم متدنية لتسعير بعض السلع المستوردة في بعض المنافذ الجمركية مما يؤدي إلى اختلاف أسعار السلع نفسها في منافذ أخرى، كما أن بعض الدول تفرض رسوم مرور على بعض السلع المنقولة عبر البر بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المحصلة عند المنفذ الجمركي. كذلك هناك بعض العوائق الإدارية التي تحد من حركة التجارة بين دول المجلس، ومن أبرزها،اختلاف المواصفات القياسية للسلع المستوردة مما يؤدي أحياناً إلى عدم السماح للسلع التي ليس لها مواصفات موحدة من الوصول إلى بعض دول المجلس، وعدم التزام بعض دول المجلس بالمواصفات الخليجية الموحدة واشتراط إرفاق شهادة الجودة الوطنية، بالإضافة إلى أن بعض السلطات بدول المجلس لازالت تطالب المصدرين بإرفاق شهادة المنشأ وشهادة الجودة في الدولة المصدر إليها بدول المجلس. وأخيراً ارتفاع رسوم التأمين على البضائع بين دول المجلس، وكذلك ارتفاع تكلفة تمويل التصدير إلى دول المجلس بالإضافة إلى التشدد في إجراءات الائتمان في معظم هذه الدول[١]، ولاتزال دول المجلس حتى الآن لم تستكمل كافة متطلبات الاتحاد الجمركي، ولكن مؤخراً حققت بعض التقدم بالتوصل إلى اتفاق مبدئي حول آليات تحصيل الرسوم الجمركية وتوزيع عوائدها، إلى جانب طرق التقييم الجمركي، وإجراءات الفحص السلعي.

ثانياً : الآثار الاقتصادية لقيام الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي :

إن قيام الاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجي يعد خطوة ضرورية للوصول إلى السوق الخليجية المشتركة، فهو يؤدي إلى زيادة الخيارات المعروضة أمام مواطني دول المجلس، وتحسين جودة المنتجات، وخفض الاسعار، وتوسيع رقعة السوق، وخفض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى دعم القوى التفاوضية لدول المجلس مجتمعة والحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجال التجارة والاستثمار [٢]. كما سيترتب على قيامه وإزالة الصعوبات والقيود التى تواجه تنقل السلع بين دول المجلس زيادة التجارة البينية، ففي الاتحاد الجمركي

[١] الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون : **" معوقات التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "** ورقة عمل مقدمة إلى : ندوة معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الفجيرة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠ ـ ٢١ آذار ٢٠٠٧م .

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"الاتحـــاد الجمـــركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"** ، الشؤون الاقتصادية، إدارة الاتحاد الجمركي، ٢٠٠٣، ص ٥ ، متاح على الإنترنت على الموقع:

http://library.gcc-sg.org/Arabic/APicshow.asp?mycover=2

الأوروبي ارتفع التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الأعضاء خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى من قيامه بنسبة ٦٠٠%تقريباً [١].

ولمعرفة مدى الاستفادة الفعلية لدول المجلس من قيام الاتحاد الجمركي خلال فترة قيامه القصيرة، فقد كان ضرورياً قياس مدى النمو في التبادل التجاري بعد قيام الاتحاد الجمركي ومقارنة هذا النمو بالمعدل التاريخي لنمو التجارة البينية خلال الفترة السابقة لقيام الاتحاد الجمركي. وقد وجد ارتفاعاً كبيراً فاق التوقعات في حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٣. ولإعطاء صورة واضحة عن حجم التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي يمكن تسليط الضوء على العناصر التالية :

* **إجمالي حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي:**

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي بين دول المجلس في عام ١٩٩٣، بحسب بيانات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، حوالي ١٠,١ مليار دولار، وارتفع خلال السنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد الجمركي (١٩٩٣- ٢٠٠٢) إلى ١٥,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وبمعدل نمو سنوي مقداره ٤% [٢] للسنوات(١٩٩٣-٢٠٠٢)، أما خلال الفترة اللاحقة لقيام الاتحاد الجمركي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، فقد ارتفع حجم التجارة البينية من حوالي ١٩,٨ مليار دولار إلى نحو ٥٣,١ مليار دولار، بمعدل نمو مقداره ٢١,٧%، وهو معدل يزيد بأكثر من خمسة أضعاف عن معدل النمو السنوي خلال السنوات العشر السابقة لقيام الاتحاد الجمركي (١٩٩٣ -٢٠٠٢)، ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٥) والشكل رقم (٣).

الجدول رقم (١٥)

التجارة البينية لدول المجلس

[١] د. عبدالعزيز الحمد العويشق : **"التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها"** ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ، العدد٦٠ ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، ص١ ، متاح على شبكة الإنترنت على الموقع :

http://library.gcc-sg.org/Arabic/APicshow.asp?mycover=21

[٢] حسبت جميع معدلات النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على الصيغة التالية :

$$R = \sqrt[n]{Q1 / Q0} - 1$$

حيث إن R : معدل النمو السنوي المركب ، n: عدد السنوات ، Q0 : سنة الأساس ، Q1 : سنة المقارنة .

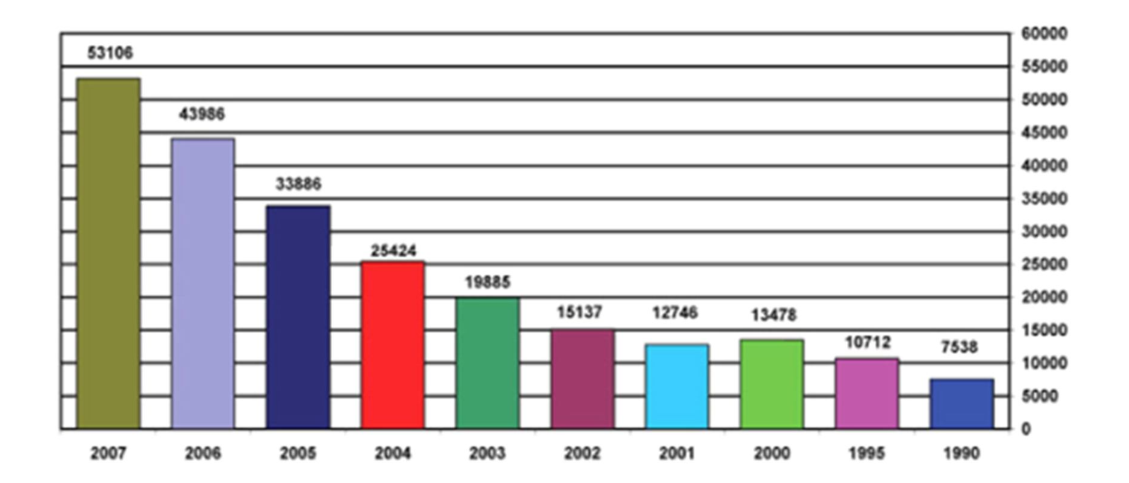
(مليون دولار)

البيان / العام	الصادرات البينية	الواردات البينية	التجارة البينية
١٩٨٤	٢٩٦٢,٩	٢٩٦٢,٩	٥٩٢٥,٨
١٩٩٣	٦٢١٠,٦	٣٨٩١,٧	١٠١٠٢,٣
٢٠٠٠	٧٧٧٦,٩	٥٧٠٠,٧	١٣٤٧٧,٦
٢٠٠١	٦٣٩٤,٧	٦٣٥١,٦	١٢٧٤٦,٣
٢٠٠٢	٧٧٣٤,٤	٧٤٠٢,٧	١٥١٣٧,١
٢٠٠٣	١١٧٨٠,١	٨١٠٥,٣	١٩٨٨٥,٣
٢٠٠٤	١٤١٠٥,٤	١١٣١٨,٧	٢٥٤٢٤,١
٢٠٠٥	٢١٦٣٠,٥	١٢٢٥٥,٩	٣٣٨٨٦,٣
٢٠٠٦	٢٦٩٧٣,٥	١٧٠١٢,١	٤٣٩٨٥,٦
٢٠٠٧	٣٢٨٤٠,٧	٢٠٢٠٢,١	٥٣١٠٥,٦

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام"**، مرجع سابق ، ص ٦٢ ، ص ٦٤ ، ص ٦٦.

الشكل رقم (٣)

التجارة البينية لدول المجلس



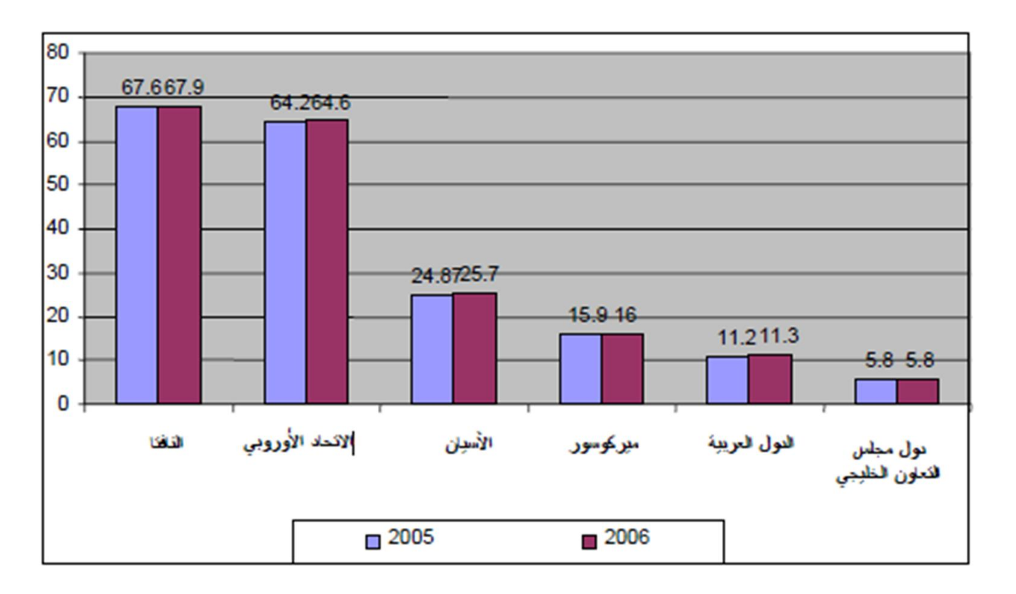
المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام"**، مرجع سابق ، ص٦٧.

وعلى الرغم من نمو حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية، إلا أنها لاتزال متواضعة للغاية قياساً مع التكتلات الإقليمية الأخرى في العالم ، حيث بلغت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية عام ٢٠٠٦ في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٥,٨%، في حين بلغت هذه النسبة في دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) نحو ٢٥,٧%، وفي الاتحاد الأوروبي ما يقارب ٦٤,٦%، وفي النافتا نحو ٦٧,٩%، وفي الدول العربية نحو ١١,٣% [١]، كما يظهر من الشكل رقم (٤). وذلك نظراً إلى التشابه الكبير بين اقتصاد دول المجلس، وتشابه نمط الإنتاج حيث لاتزال تعتمد على سلعة واحدة هي النفط الخام الذي يشكل المصدر الرئيسي لدخلها القومي، بالإضافة إلى استمرار بعض الظروف المقيّدة للتجارة البينية خلال الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي.

الشكل رقم (٤)

[١] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية"**، ٢٠٠٧، ص٣٧.

نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية



المصدر : الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **"الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية"**، نيويورك، ٢٠٠٧، ص ٣٥ .

* **الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :**

شهد التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً ملحوظاً مع بدء العمل بالاتحاد الجمركي في بداية عام ٢٠٠٣، حيث ارتفع إجمالي حجم الصادرات البينية لدول مجلس التعاون، من حوالي ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، إلى ٣٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وكان معدل النمو السنوي خلال السنوات (٢٠٠٢ -٢٠٠٧) نحو ٢٧%، ويوضح ذلك الجدول رقم (١٥)، والشكل رقم (٥) .

ففي عام ٢٠٠٣، وهي السنة الأولى للاتحاد الجمركي لدول المجلس ارتفعت الصادرات البينية بنسبة ٥٢,٣% عن سنة ٢٠٠٢، حيث بلغت ١١,٧ مليار دولار.

الجدول رقم (١٦) صادرات دول المجلس البينية

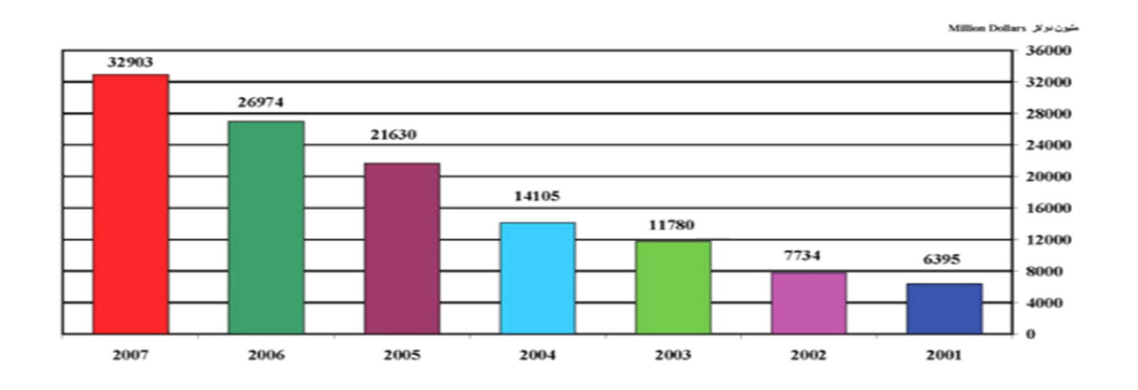
القطر	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس

العام							
٢٠٠٠	١١٨٩,٩	٤٢٨,٧	٤٢٧٠,٢	١٠٠٣,٢	٥٧٨,٤	٣٠٦,٥	٧٧٧٦,٩
٢٠٠١	٣١٤,٧	٥٢٣	٣٩٣٧,١	١٠٣١,١	٣٣٤,١	٢٥٤,٦	٦٣٩٤,٧
٢٠٠٢	٤٩٠,٣	٥٤٢	٤٤٦٣,١	١٢٧٢	٥٧٣,٢	٣٩٣,٥	٧٧٣٤,٤
٢٠٠٣	٢٦٣٣,٧	٧٣١,٦	٦٢١٥,٧	١٠٦٢,١	٦٤٨,٠٩	٤٨٨,٨٤	١١٧٨٠,١
٢٠٠٤	٢٣٩٧,١	٧٧٤,٧٤	٨٢٠٣,٧	١٢٧٥,٤	٩٨٣,١٣	٤٨٩,٣١	١٤١٠٥,٤
٢٠٠٥	٤٧٦٣,٧	١٠٤٥,٧	١٢٠٥٧	١٧١٨,٦	١٥٢٦,٩	٥١٨,٤٩	٢١٦٣٠,٥
٢٠٠٦	٥٠٢١,٤٧	١٢٣٠,٢٧	١٥٦٢٤,٥	٢٣٥٦,٣٣	١٨٦١,٠٣	٨٧٩,٩٢	٢٦٩٧٣,٥
٢٠٠٧	٦١٨٦,٣٧	١٥٦٠,٨	١٨٩٦٥,٥	٣٢٩٦,١١	٢٠١٤,٧٧	٨٧٩,٩٢	٣٢٩٠٣,٥
المجموع	٢٢٩٩٧,٢٤	٦٨٣٦,٨١	٧٣٧٣٦,٨	١٢٩٩٦,٨٤	٨٥١٩,٦٢	٤٢١١,٠٨	١٢٩٢٩٨,٣٩
حصة كل دولة من إجمالي الصادرات البينية%	١٧,٧٩	٥,٢٨	٥٧,٠٣	١٠,٠٥	٦,٥٩	٣,٢٦	١٠٠

(مليون دولار)

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لـدول الخليج العربيـة: **"انجازات العمل المشترك في أرقام"**، كانون الأول، ٢٠٠٧، ص ٧. وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٦،٢٠٠٧ من الأمانة العامة لمجلس التعاون: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام "**، مرجع سابق، ص ٦٠ .

الشكل رقم (٥) صادرات دول المجلس البينية



المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لـدول الخليج العربيـة: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام"**، مرجع سابق، ص ٦٣.

وبالنسبة للأوزان النسبية لكل من دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)، فبحسب بيانات الجدول السابق رقم (١٦)، فإن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة دول المجلس من حيث

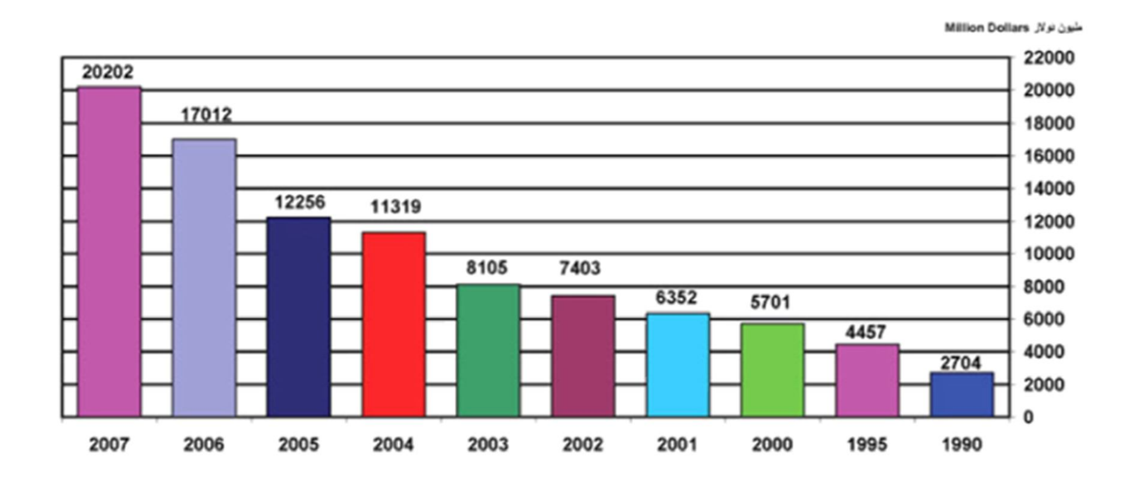
نصيبها من إجمالي حجم الصادرات البينية، حيث يمثل حجم الصادرات البينية للمملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس نسبة ٥٧% من إجمالي الصادرات البينية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٨%، ثم سلطنة عمان بنسبة ١٠%، كما يلاحظ التواضع في النصيب النسبي لبعض دول مجلس التعاون في إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس ، إذ لم يتعد نصيب ثلاث دول وهي (مملكة البحرين ، دولة الكويت ، دولة قطر) مانسبته ١٥%، ويبلغ نصيب مملكة البحرين ٥%، ودولة الكويت ٣% ، ثم دولة قطر بنسبة ٧% .

* **الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي :**

بلغ إجمالي الواردات البينية لدول المجلس ٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وارتفعت إلى ٢٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، بمعدل نمو سنوي بلغ ١٨%، ويوضح الجدول رقم (١٧)، والشكل رقم (٦)، واردات دول المجلس البينية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧) .

الشكل رقم (٦)

واردات دول المجلس البينية



المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام"**، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

الجدول رقم (١٧)

واردات دول المجلس البينية

(مليون دولار)

القطر / العام	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس
٢٠٠٠	١٢٣٦,٦	٣٧٧,٧	١٠٧٨,٦	١٦٧٣	٤٨٣,٤	٨٥١,٤	٥٧٠٠,٧
٢٠٠١	١٤٧٨,٩	٣٩٨,٩	١٢١٤,١	١٩٢٤,٦	٤٥٧,٢	٨٧٧,٩	٦٣٥١,٦
٢٠٠٢	١٨١٧,٢	٤٩٧,٣	١٤٨٣	١٩٩٣,١	٦٢٣,٧	٩٨٨,٤	٧٤٠٢,٧
٢٠٠٣	٢٠٢٣,٨	٥٧٨,٧	١٦٨٨	١٨٢٦	٧٣٠,٩	١٢٥٧,٨	٨١٠٥,٣
٢٠٠٤	٢٥٤٦,٨	٦٩٦,٥	٢٢٧٦,٥	٣٠١٠,٨	١١٠٢,٦	١٦٨٥,٥	١١٣١٨,٧
٢٠٠٥	٢٩٠٦,٨	٧٣٧,٩٥	٢٧٢٨,٨	٢٧٨٨,٨	١٤٠٨	١٦٨٥,٥	١٢٢٥٥,٩
٢٠٠٦	٤٧٩٧,٩٥	٩٧٦,٢	٣٢٦٩,٠٥	٣٣٤٢,١٣	٢١٥٩,٥١	٢٤٦٧,٣	١٧٠١٢,١
٢٠٠٧	٤٨٥٥,٣٨	١١١١,٨	٣٨٢٤,٩٨	٤٨٢١,٥٦	٣١٢١,١٢	٢٤٦٧.٣	٢٠٢٠٢,١
المجموع	٢١٦٦٣,٤٣	٥٣٧٥,٠٥	١٧٥٦٣,٠٣	٢١٣٧٩,٩٩	١٠٠٨٦,٤٣	١٢٢٨١,١	٨٨٣٤٩,١
حصة كل دولة من إجمالي الصادرات البينية%	٢٤,٥٢	٦,١	١٩.٨٨	٢٤,٢	١١,٤	١٣.٩	١٠٠

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : **"انجازات العمل المشترك في أرقام "**، كانون الأول، ٢٠٠٧، ص ٩، وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : **"السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"** ، مرجع سابق ، ص٦١ .

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر المستوردين من دول المجلس الأخرى بنسبة ٢٤,٥%، تليها بفارق بسيط سلطنة عمان بنسبة ٢٤,٢%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٠%، ودولة الكويت بنسبة ١٤%، ثم دولة قطر بنسبة ١٢%،وأخيراً مملكة البحرين بنسبة ٦% من إجمالي الواردات البينية لدول المجلس.

وتشير هذه النتائج السريعة والأولية إلى الأهمية البالغة للتعرفة الجمركية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تأخر موعد تطبيقها أكثر من خمسة عشر عاماً، مما فوت العديد من الفرص الخاصة بتنمية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار بين هذه البلدان، من جهة أخرى تشكل هذه التطورات في مجال التبادل التجاري دافعاً قوياً لدول المجلس لتنفيذ العديد من البنود الواردة

في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وبالأخص إصدار العملة الخليجية الموحدة في الموعد المحدد وتوحيد الأنظمة والتشريعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠١٠ [١].

المطلب الثاني : السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس[٢].

اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ٢٠٠٥) السياسة التجارية الموحدة بهدف الوصول إلى سياسة تجارية مشتركة في مواجهة العالم الخارجي على النحو التالي:

أولاً : أهداف السياسة التجارية الموحدة:

تبنى مجلس التعاون سياسة تجارية موحدة تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس، والتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة، وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية، إضافة إلى تحسين شروط نفاذها إلى الأسواق العالمية، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية وحماية الأسواق المحلية، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات .

كما تهدف هذه السياسةأيضاً إلى تبنى دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تضمن تسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل ، وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.

ثانياً : أسس السياسة التجارية الموحدة:

تقوم السياسة التجارية الموحدة لمجلس التعاون على أسس ومبادئ عدة, أهمها, أن تعمل دول المجلس كمجموعة اقتصادية واحدة أمام العالم الخارجي. وأن يتم التبادل التجاري بين دول المجلس والعالم الخارجي وفق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. بالاضافة إلى مراجعة الاتفاقيات التجارية التي سبق إبرامها قبل

---

[١] صحيفة مصرف الإمارات الصناعي : **"التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتحاد الجمركي"**، السنة التاسعة عشرة، العدد الثاني، شباط، ٢٠٠٤، ص٣ .

[٢] نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون، قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠١) ١٤٢٧/٨/١١هـ.

إقرار هذه السياسة من قبل أي من الدول الأعضاء ومعالجتها بما يتفق مع أحكامها ، وأن تقوم دول المجلس بالتفاوض بصفة جماعية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى بشأن الاتفاقيات والتسهيلات التجارية، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة.

ثالثاً : آليات تطبيق السياسة التجارية الموحدة:

تتمثل آليات تطبيق السياسة التجارية الموحدة بتكليف لجنة التعاون التجاري ولجنة التعاون الصناعي خلال مدة أقصاها نهاية ٢٠٠٦ بالاتفاق على آلية موحدة لتشجيع المنتجات الوطنية واقتراح قوانين إلزامية لتحقيق ذلك, إضافة إلى تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع, وأن تعمل لجنة التعاون التجاري على وضع الآليات العملية اللازمة لدعم تعاون غرف التجارة والصناعة مع نظيراتها في الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى, كما قامت دول المجلس قبل نهاية عام ٢٠٠٦ بوضع آليات للتعامل مع السلع الأجنبية التي لم يتم وضع مواصفات ومقاييس خليجية أو وطنية لها ومراجعة القوانين والإجراءات التجارية المطبقة في الدول الأعضاء والأنظمة الاسترشادية وذلك بهدف استكمال صياغة قوانين تجارية موحدة تطبق فيما بينها وفق جدول زمني محدد, إضافة إلى وضع آليات موحده لتطبيق القوانين والإجراءات التجارية في الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بهدف تطويرها وتوحيدها,فضلاً عن تشكيل لجنة على مستوى المجلس تسمى / لجنة السياسة التجارية الموحدة / تضم ممثلين من وزارات التجارة ووزارات المال والاقتصاد. وللجنة الاستعانة بمن تراهمناسباً لأداء مهامها. وتكلف الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالتشاور مع لجنة السياسة التجارية الموحدة بتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية الموحدة بعد إقرارها من قبل لجنة التعاون التجاري.

المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من كانون الأول ٢٠٠٧م في ختام الدورة (٢٨) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة. ويأتي إعلان السوق الخليجية المشتركةاستجابةً

لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيقالمواطَنة الخليجية، وتعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوءالتطوّرات الاقتصادية الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلسيقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

أولاً : أسس ومبادئ السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية:

تعرّف المواطنة الاقتصادية، بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، حيث أن مفهوم المواطنة مرّ بعدة تطورات في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون، فقد نصت المادة (٨) من اتفاقية عام ١٩٨١ على أربعة مجالات فقط، على سبيل الحصر، يتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية، أو المساواة في المعاملة فيها، وهي:

١. حرية الانتقال والعمل والإقامة.
٢. حق التملك والإرث والإيصاء.
٣. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
٤. حرية انتقال رؤوس الأموال .

وخلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية حيث تبنّت دول المجلس قرارات مهمة في هذا الشأن تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء لممارسة النشاط الاقتصادي في أي من دول المجلس على قدم المساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل مجال اقتصادي.

إلا أن الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ تهدف إلى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية، فقد تضمنت المادة الثالثة في الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ المبدأ الذي تعتمد عليه السوق الخليجية المشتركة بخصوص المواطنة الاقتصادية، حيث تنص هذه المادة على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس، وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "دون تفريق أو تمييز" في "كافة المجالات الاقتصادية"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين وتأكيداً لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة ، وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي:

التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية،تملّك العقار، تنقل

رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ثانياً : الإجراءات العملية لإقامة السوق الخليجية المشتركة:

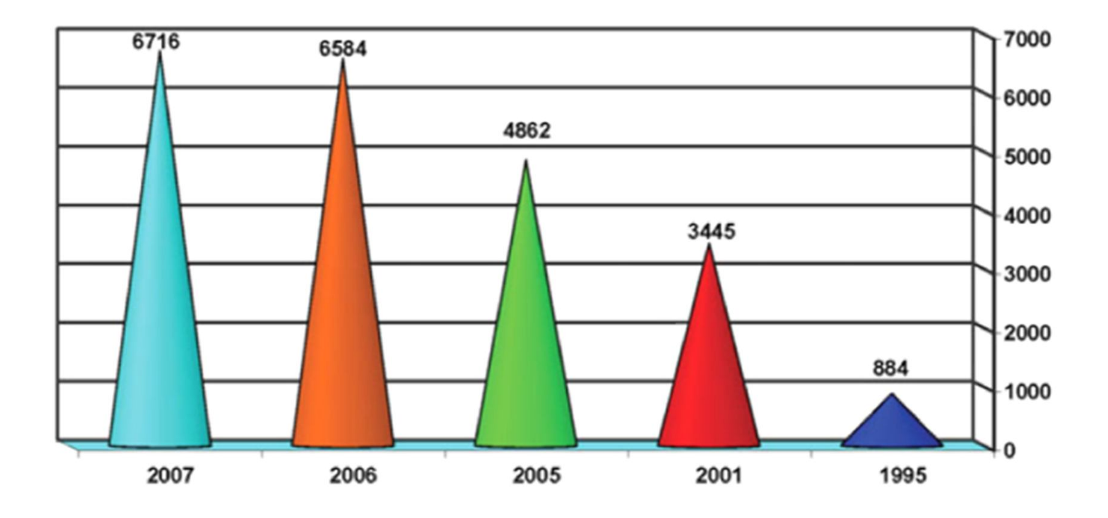
استناداً إلى ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بشأن إقامة السوق الخليجية المشتركة، حدد المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، كانون الأول ٢٠٠٢)برنامجاً زمنياً لتحقيق السوق الخليجية المشتركة، وذلك بتحديد نهاية عام ٢٠٠٧م كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، بحيث يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣. في حين يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية ، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥، وأن تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٧. ويعني هذا الجدول الزمني المضي قدماً في كافة إجراءات تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية وفق هذا البرنامج الزمني ، بحيث تزول جميع القيود والضوابط التي تحد من تحقيق المساواة التامة. وقد قامت اللجان المختصة العاملة في إطار مجلس التعاون بوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

ونتيجة لذلك ازداد أعداد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية المشتركة حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على تضاعف عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى من حوالي ٣٤٤٥ مواطن عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٦٧١٦ مواطن عام ٢٠٠٧ [١]، كما يظهر من الشكل رقم (٧).

الشكل رقم (٧)

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"** ، مرجع سابق ، جدول رقم (٩) ، ص٣٦ .

عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى



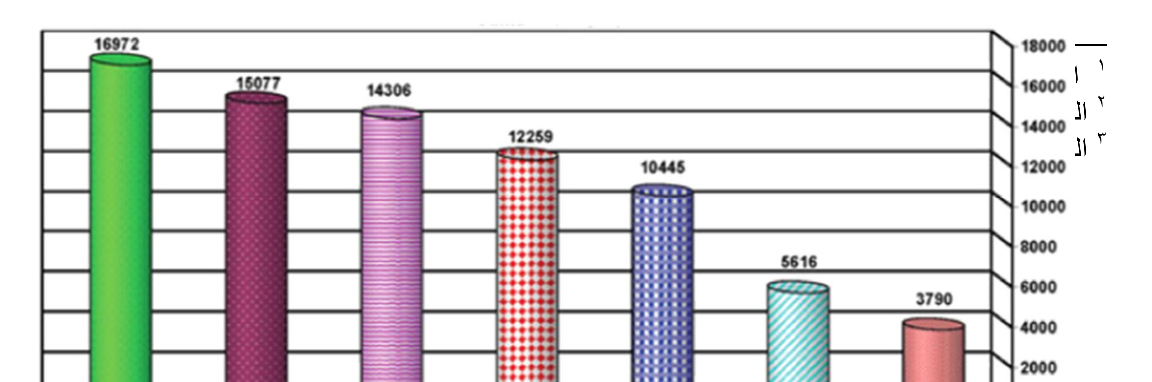
المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"**، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

كما ارتفع عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى من ٩٨٣٨ موظف في العام ٢٠٠٠ إلى ١٢٠٥٥ موظف في العام ٢٠٠٧ [١]، في حين ارتفع عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى من حوالي ١٠٥٢٨ موظف إلى نحو ١٥٩٦٦ موظف خلال الفترة المذكورة [٢].

ومع السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدول الأعضاء الأخرى في الدورة الحادية والعشرين (المنامة، كانون الأول عام ٢٠٠٠)، ارتفع إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية بالدول الأعضاء من ٥٦١٦ ترخيصاً عام ١٩٩٨ إلى ١٦٩٧٢ ترخيصاً في عام ٢٠٠٧ [٣]، كما في الشكل رقم (٨) .

الشكل رقم (٨)

إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لمزاولة الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس الأخرى



المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام"** ، مرجع سابق ، ص٤٣ .

الأمر الذي يعكس الواقع الاقتصادي الجديد الذي تعيشه دول المجلس، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية بين مواطني الدول الأعضاء من خلال تطبيق المساواة التامة بين مواطني الخليج في كافة المجالات الاقتصادية. وبالتالي تعزيز التكامل بين دول المجلس، كما أنها ستوفر العديد من المزايا لمواطني دول الخليج، والتي من أهمها استكشاف الفرص المتاحة في الاقتصادات الخليجية، وتعزيز الاستثمارات البينية والأجنبية، والاستفادة من الميزات المرتبطة بكبر حجم المنشأة الاقتصادية، وتعزيز الإنتاجية والتوزيع الأمثل للموارد، وقد تتجاوز الانعكاسات الإيجابية والمحتملة للسوق الخليجية المشتركة ما وفرته منطقة التجارة الحرة التي تأسست في عام ١٩٨٣ والاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣.

إلا أن المنافع الاقتصادية الفورية لهذه السوق قد تكون محدودة [١]، ولن تتوزع بالتساوي بين الدول الأعضاء، بسبب التباين الكبير بين حجم اقتصادات دول الخليج وعدد سكانها، فبالنسبة إلى حرية التنقل والإقامة والعمل للمواطنين ولرؤوس الأموال سيكون لها انعكاسات إيجابية على دول المجلس، ولكنها محدودة، حيث تحصر اتفاقية السوق الخليجية المشتركة حرية تنقل القوى العاملة بمواطني دول الخليج، أي باستثناء العمالة الوافدة في هذه الدول والذين تتجاوز نسبتهم ثلثي إجمالي القوى العاملة كما في نهاية عام ٢٠٠٦ وعليه، فإن حرية الحركة هذه ستغطي ما دون ثلث القوى العاملة في المنطقة. كما أنه من المتوقع أن تأتي حركة القوى العاملة من الدول المتدنية

[١] بنك الكويت الوطني : الورقة البحثية عن دول الخليج ، **"السوق الخليجية المشتركة خطوة لا غنى عنها لجني ثمار التكامل الاقتصادي "**، ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٨ ، ص ٣ ، ص ٤ .

الدخل الفردي نسبياً وذات البطالة الأعلى إلى الدول الخليجية الأخرى ذات الدخل الفردي المرتفع، أي ستكون في البداية من السعودية وعمان إلى بقية دول الخليج .

وتوقع بنك الكويت الوطني، أن تكون حركة القوى العاملة بين دول الخليج محدودة لأسباب رئيسية أربعة. **أولها** ،أن فرص التوظيف في القطاع الحكومي متدنية جداً لأن هذا القطاع يستقطب حالياً ما يفوق عن حده الطبيعي من حجم العمالة الوطنية نتيجة الرغبة في توفير فرص العمل، إلى جانب سعي الحكومات لتشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل. إضافة إلى ذلك، هنالك احتمالية لوجود درجة من التحيز في إشغال الوظائف الحكومية لصالح مواطني الدولة ذاتها، وخاصة في الوزارات والدوائر التي يعد العمل بها ذو طبيعة حساسة. **ثانيها**، يتعلق بالبرامج القائمة في كافة دول الخليج لدعم العمالة الوطنية كالسعودة والتكويت وغيرها، حيث لم يصدر عن أي دولة خليجية حتى الآن إعلان صريح بأن تعديلاً قد طرأ على هذه البرامج ليضم العاملين فيها من بقية دول الخليج. **وثالث هذه الأسباب**، أن تنقل العاطلين عن العمل محدود لكون نسبة كبيرة منهم من الإناث (على سبيل المثال ، تصل هذه النسبة إلى ٥٣% من إجمالي العاطلين عن العمل في السعودية، و ٣٨ % في الكويت). **وأخيراً**، يلاحظ أن العاطلين عن العمل في دول الخليج وبشكل عام يفتقرون إلى المهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور التي ينشدونها مما يجعلهم في وضع تنافسي ضعيف مقابل العمالة الوافدة.

المبحث الثاني: المشاريع الزراعية والصناعية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تمثل المشروعات المشتركة أحد الملامح الأساسية للتعاون الاقتصادي المجسد على أرض الواقع، وتزداد أهميتها بين دول مجلس التعاون باعتبارها الصيغة التي تمكن من إقامة وحدات إنتاجية كبيرة تستفيد من الوفورات الداخلية، الأمر الذي سيمكن من زيادة القدرة الاستيعابية سواء فيما يخص الموارد البشرية أو المالية أو المادية الأخرى واستثمارها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية لتنفيذ برامج التنمية الطويلة الأمد، كما تمثل إطارًا فاعلاً لاستيعاب المشروعات التي تحولت ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم المشاريع الزراعية والصناعية المشتركة بين دول مجلس التعاون .

المطلب الأول: التعاون الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

نظراً للصلات التاريخية والأهمية الكامنة والمتأصلة للزراعة في النسيج البيئي والاجتماعي والثقافي في مختلف دول المجلس, وبالرغم من تراجع و تواضع أهميتها النسبية بدرجة كبيرة في هيكل الاقتصاد الكلي بمعيار المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي, فإن السياسات الاقتصادية لم تغفل الاهتمام بقطاع الزراعة والعمل على تنميته وتحديثه , والحرص على مشاركته الفاعلة والملموسة في تحقيق طموحات التطوير والنهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة , والسعي نحو تعزيز مقومات هذا القطاع وقدراته الإنتاجية من أجل رفع مساهمته في توفير الغذاء وتحسين وإنعاش الأحوال الاقتصادية والمعيشية للسكان الريفيين والأسر الزراعية، ولذلك فقد تم الموافقة على وثيقة السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس في عام ١٩٨٥, والتي وضعت أفاق ومرتكزات العمل المشترك لتلك الدول في المجال الزراعي, وبعد مرور عشر سنوات على إقرار تلك السياسة، ونتيجة لظهور متغيرات اقتصادية إقليمية ودولية جديدة، فقد استدعى الأمر مراجعة السياسة الزراعية المشتركة والبرامج التي تتضمنها على ضوء هذه المتغيرات.

أولاً : السياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول المجلس.

أقر المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة في كانون الأول عام ١٩٩٦ في الدوحة, السياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول المجلس, وتأتي هذه السياسةتحقيقاً للتكامل الزراعي بين دول المجلس وفق استراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق التكامل الغذائي من مصادر وطنية, وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس عن طريق تنسيق المجهودات الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها، وتسريع وتائر نمو الإنتاج الزراعي ورفع كفاءة الأداء لهذه المجهودات.

كما تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي،وفقاً لمبدأ المزايا النسبية في الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، وتأخذ في الاعتبار استنباط صيغ مناسبة للتعاون بين دول المجلس وبينها وبين الأقطار العربية الأخرى[١].

ثانياً : المشاريع الزراعية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي .

---

[1] SECRETARIAT GENERAL: THE AMENDED JOINT AGRICULTURAL POLICY FOR THE ARAB STATES OF THE GULF COOPERATION COUNCIL,Doha, Qatar, December 1996.

تم إقامة العديد من المشاريع المشتركة التي ساهمت في تطوير العمل الخليجي المشترك في المجال الزراعي، وقد ساهم القطاع الخاص في بعضها، ومن أهمها: شركة البذور والتقاوي, وشركة العروق الأصيلة للدواجن بالرياض, ومشروع تصنيع معدات وأجهزة مشاريع الدواجن والألبان بالفجيره، وإنشاء مشروع نموذجي للزراعة الملحية بدولة الإمارات العربية المتحدة.....و غيرها[1].

وتطبيقاً للاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣، تم تحديد منافذ الدخول للسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية، والحيوانات, وإعفاء مجموعة منها من الرسوم الجمركية، من أهمها، الحيوانات الحية، واللحوم الطازجة والمبردة، والأسماك، والخضروات، والفواكه الطازجة، والحبوب، وبالنتيجة، ارتفع إنتاج المحاصيل الحقلية والإنتاج الحيواني والسمكي في دول مجلس التعاون بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٣، وعلى سبيل المثال ، ازداد إنتاج الحبوب من ٢٣٦٠ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) إلى ٣٠٦٠ ألف طن عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة قدرها ٢٩.٧%، وبقي الإنتاج من الخضار عند المستوى نفسه تقريباً ، بينما زاد الإنتاج من الفاكهة من ١٩٠٩ ألف طن إلى ٢٣٦٠ ألف طن خلال نفس الفترة أي بنسبة زيادة قدرها ٢٣.٦% كما يظهر من الجدول التالي رقم (١٨) والشكل رقم (٩).

جدول رقم (١٨)

تطور إنتاج دول مجلس التعاون من أهم المحاصيل الحقلية ١٩٩٥-٢٠٠٥

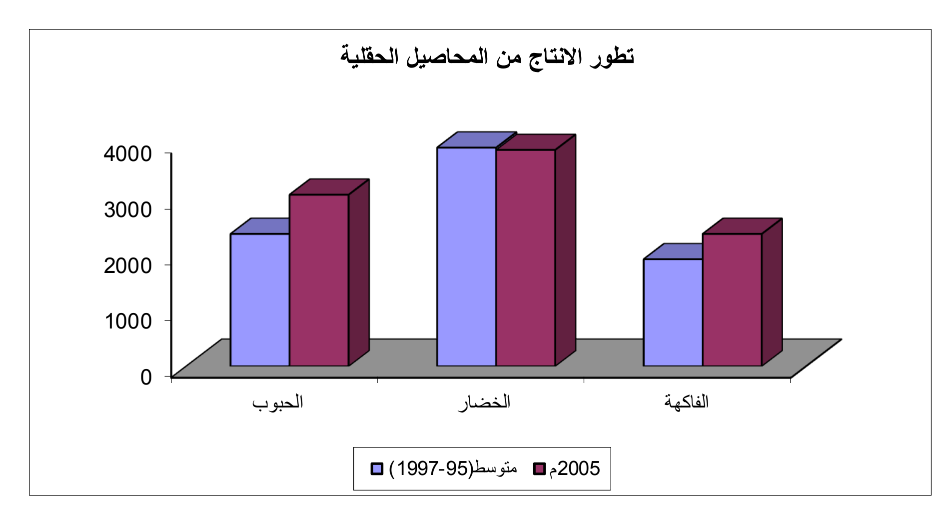
(ألف طن)

العام / السلعة	متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الحبوب	٢٣٦٠	٣٠٠٩	٣٢٣٦	٣٠٦٠
الخضار	٣٩٠٠	٣٢٦٧	٣٦١٧	٣٨٥٨
الفاكهة	١٩٠٩	٢١٦٣	٢٢٩٠	٢٣٦٠

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: "**المسيرة و الانجاز ٢٠٠٨**" ، مرجع سابق ، ص١١٢ ، ص ١١٣ .

المصدر: د. عبدالله بن عبدالله العبيد : **السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية "تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي ، عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٩-٢٠٠٧/١٢/٣١م، ص١٨.

الشكل رقم (٩)



المصدر: المرجع السابق ، ص١٨.

وإعتباراً من بداية شهر آب عام ٢٠٠٣، تم انضمام دول المجلس، كمجموعة واحدة، في عضوية المجموعة الدولية للبحوث الزراعية، كما تم اختيار موضوع بحوث النخيل كمشروع بحثي لدول المجلس لتتقدم به الدول الأعضاء للمجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية (سيجار), ليتم تنفيذه عن طريق أحد المراكز المتخصصة التابعة للمجموعة.

وفي عام ٢٠٠٦ تم الاتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية لتنفيذ برنامج فني لتطوير المحاجر الزراعية بالدول الأعضاء بهدف رفع كفاءتها الفنية وتنمية مهارات وقدرات العاملين بها للتعامل مع الإرساليات الزراعية على ضوء القوانين والشروط والمتطلبات الدولية لحماية مواطني دول المجلس والمقيمين بها والبيئة والموارد النباتية من الآفات والأمراض النباتية والمساهمة في تسهيل وانسياب التجارةويجري حالياً تنفيذ هذا البرنامج.

وبالنسبة لمشروع الربط المائي، فقد تم الانتهاء من الدراسة الأولية في عام ٢٠٠٦، واختيار سيناريو مناسب للربط، يتمثل بإنشاء ثلاث محطات لتحلية مياه البحر سعة كل منها ٢٧٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً، ويمكن رفعها إلى ٤١٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً، كما تم تحديد مواصفات هذه المحطات وأنبوب الربط وكيفية مساره.

ولكن برغم السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس, وما يجري من تطورات وخطوات أكثر تقدماً على طريق التكامل الاقتصادي فيما بين تلك الدول, إلا أن حقيقة ما بلغته الأوضاع الاقتصادية والتجارية الخاصة بالقطاع الزراعي لا تعكس في واقع الأمر مسيرة العمل التكاملي الاقتصادي الزراعي في إطار المجلس, وما صاغته وثائقه من أهداف، وما أفرزته من وسائل وأساليب لتحقيقها .....ولاتزال السياسات والأنشطة والمشروعات الإنتاجية تنطلق بدرجة كبيرة من رؤية وتوجهات قطرية, وتتسم بقدر غير قليل من التضارب والازدواجية[١].

المطلب الثاني: التعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تعمل دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، ووضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكاملي، وذلك من خلال توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية، وتشجيع إقامة الصناعات المكمّلة للمشروعات الأساسية موزعة في الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية. وضمن هذا السياق أوضحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ أهداف العمل الخليجي المشترك في مجال التنمية الصناعية وفقاً لما يلي :

١ ـ تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ "الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس".

٢ ـ تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

---

[١] جامعة الملك فيصل: **"مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين"**, المملكة العربية السعودية ، كلية العلوم الإدارية والتخطيط , ٢٠٠١ , ص ١٤ .

وقد خطت دول مجلس التعاون خطوات كبيرة في مجال التعاون والتنسيق الصناعي فيما بينهما، وعملت على تدعيم كل ما يؤدي إلى تعزيز استمرار التنمية الصناعية بدول المجلس، وفي هذا الإطار عملت على ما يلي[١]:

أ- إقرار الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس، حيث قرر المجلس الأعلى في دورته السادسة التي عقدت في مسقط عام ١٩٨٥ الموافقة على الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وفي دورته التاسعة عشرة المنعقدة في أبوظبي عام ١٩٩٨ أقر المجلس الصيغة المعدلة لهذه الإستراتيجية لتتماشى مع المستجدات في الساحة الاقتصادية.

وتتمحور الأهداف الأساسية للاستراتيجية الصناعية الموحدة [٢]حول تسريع عملية التنمية الصناعية في دول المجلس على أساس تكاملي بما يتناسب وإمكانيات كل دولة، مع إيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة، وتعزيز التكامل بين القطاع الصناعي وقطاع النفط والغاز، والتركيز على زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل القومي، وكذلك رفع نسبة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة إلى ٧٥% كحد أدنى بحلول عام ٢٠٢٠.

وتنص هذه الإستراتيجية على مراعاة متطلبات حماية البيئة من خلال إتباع سياسة الإنتاج النظيف، والحفاظ على مصادر المياه ، كما تصنف أهمية الصناعات تبعًا لمدى قيامها على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوفرة، والصناعات التي تتمتع بإنتاجية عالية وقيمة مضافة مرتفعة، والصناعات التي تؤدي إلى التكامل والتشابك للسلاسل الإنتاجية القائمة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالصناعات الكبيرة والتي تهيئ مجتمع دول المجلس للتحول إلى

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"المسيرة والانجاز ٢٠٠٨"**، مرجع سابق، ص ٩٦.

[2] Secretariat-General : Unified Industrial Development Strategy for the Arab States of the Gulf Cooperation Council ,(Revised Version) ,2000, which is available at: http://library.gcc-sg.org/English/Books/industrial2000.htm

مجتمع صناعي فنياً ونفسياً ، والصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل الصناعي الخليجي من خلال الاستثمار المشترك في المشروعات الصناعية.

أما سياسات تنفيذ الاستراتيجية، فترتكز على مبدأ أساسي وهو تشجيع وتحفيز حكومات دول المجلس للمبادرات التي يبديها القطاع الخاص في إقامة المشروعات الصناعية المجدية وخاصة الصناعات الكيماوية والهيدروكربونية والمعدنية الأساسية والصناعات الهندسية المرتبطة بها. وتتضمن سياسات تنفيذ الاستراتيجية الموحدة الاهتمام بشكل خاص بتوفير مايلي: **أولاً ، الحوافز** ومنها، تقديم المشورة الفنية والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وكذلك إعفاء الآلات والخامات اللازمة للمصانع من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، والإعفاءات الضريبية على أرباح وعوائد المشروعات الصناعية لفترات محددة، وتقديم القروض بشروط ميسرة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المنح والإعانات والمساعدات الفنية، ورعاية وتكريم المبدعين ورواد الصناعة .**ثانياً ، التجهيزات الأساسية،** وتشمل إقامة المدن والمناطق الصناعية المتخصصة، وتطوير البنى الأساسية في المناطق الأقل نمواً لتأهيلها لجذب المزيد من المشاريع الصناعية إليها، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إقامة وتوسيع المدن الصناعية. والاستمرار في تحسين وتطوير خدمات القطاعات المساندة وعلى رأسها شبكات الطرق والموانئ وشبكة الاتصالات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين والخدمات التجارية. **ثالثاً ، المناخ الملائم للصناعة**، من خلال الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وإعطاء الأولوية لتوحيد التعريفة الجمركية وصولاً للسوق المشتركة، هذا إلى جانب الجهد الدؤوب نحو تبني نظام حماية جديد بشكل انتقائي تدريجي يتلاءم مع مقررات منظمة التجارة العالمية، ووضع مجموعة من القوانين لمكافحة الإغراق، والاهتمام بمبدأ خصخصة الصناعات الأساسية للقطاع العام، وتطوير أداء الأجهزة الحكومية المرتبطة بالقطاع الصناعي، ورسم وتبني سياسات مالية ونقدية مناسبة قادرة على تأمين طلب كافٍ بصورة مستمرة على منتجات الصناعة المحلية، وكذلك تطوير نظم استثمار رأس المال الأجنبي لإيجاد مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها على المساهمة في المشاريع الصناعية المشتركة.

ويتطلب تنفيذ هذا التصور للاستراتيجية الصناعية الموحدة تكامل جهود الحكومة مع القطاع الخاص لاسيما في إقامة المشاريع ذات الأهمية الحيوية للدولة أو ذات المخاطر أو التكلفة التي تزيد عن قدرات القطاع الخاص، فضلاً عن اتخاذ عدة تدابير إدارية وتنظيمية من شأنها تنسيق النشاط الصناعي فيما بين دول المجلس، مثل توحيد فترات خطط التنمية الاقتصادية في دول المجلس، وتوحيد إجراءات التراخيص الصناعية، وكذلك توحيد المواصفات والمقاييس المعتمدة

لمنتجات الصناعة الخليجية، وتشجيع المنشآت الصناعية على إتباع نظم الجودة الشاملة، وتوحيد سياسات تمويل التنمية الصناعية، وتشجيع قيام الشركات المساهمة وشركات الاستثمار في المجالات الصناعية. يتطلب كذلك مراعاة ربط سياسات التعليم والتدريب باحتياجات الاقتصاد الوطني مع التركيز على تخريج كوادر بشرية ذات تخصصات فنية ومهنية عالية.

ب- اعتمد المجلس الأعلى في دورته السابعة المنعقدة في أبوظبي عام ١٩٨٦ القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس . كما قرر المجلس الأعلى في الدورة نفسها السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء و مساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهليةوفقاً للضوابط المعدة بهذا الشأن.

ت- قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين المنعقدة في مسقط عام ٢٠٠١ منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الضرائب (الرسوم) الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي، وتم إعادة تقييم هذه الضوابط ووافقت اللجان الوزارية المختصة على صيغتها المعدلة للبدء بتطبيقها ابتداء من كانون الأول عام ٢٠٠٨.

ث- وافق المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة بالدوحة عام ٢٠٠٢ على توصية وزراء المالية والاقتصاد الوطني بدول المجلس بشأن حماية الصناعات الوطنية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي.

ج- اعتمد المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة بالكويت ٢٠٠٣، القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس كقانون إلزامي اعتبار من عام ٢٠٠٤، كذلك قرر المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين عام ٢٠٠٤، اعتماد قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون كقانون إلزامي، وأقر وزراء الصناعة بدول المجلس اللائحة التنفيذية لهذا القانون والبدء بتطبيقه بشكل إلزامي ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٨ ليترجم العلاقات الوثيقة التي تربط بين دول مجلس

التعاون، وما تملكه من موارد وإمكانات إلى واقع تستفيد منه شعوب ودول المنطقة على حد سواء[1].

وفي ضوء ما يشهده العالم في الوقت الراهن من تقدم هائل في شتى مجالات وسائل الاتصال وصناعة تكنولوجيا المعلومات بما فيها صناعة البرمجيات والصناعات المرتبطة بها، فإن التنسيق والتعاون بين دول المجلس لتنفيذ مشروع أو استراتيجية لتوطين صناعة تكنولوجيا المعلومات سيحقق العديد من المزايا الاقتصادية لدول المجلس، حيث سيساهم ذلك في تطوير الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول وإيجاد المزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، وتأهيل الموارد البشرية الوطنية للعمل في هذا المجال الحيوي وزيادة قدرتها على العمل والإنتاج. وخصوصاً أن هناك العديد من المزايا النسبية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تشكل في مجملها مقومات وعوامل أساسية لنجاح صناعة تكنولوجيا المعلومات فيها، تتمثل أهمها في توافر المدخرات المحلية اللازمة للاستثمار في هذا المجال، والعنصر البشري اللازم لهذه الصناعة، وملائمة السياسة الاستثمارية لجذب الاستثمارات إليها، وانتشار العمل بأساليب التجارة الالكترونية واستخدام شبكة الإنترنت، وتوافر بنية أساسية متطورة للاتصالات السلكية و اللاسلكية [2]، فقد صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٤٢ عالمياً على مؤشر البنك الدولي لاقتصاد المعرفة، الذي شمل ١٢٤ دولة، ونشر في الربع الأول من عام ٢٠٠٦، واحتلت الكويت المرتبة ٤٦، والبحرين المرتبة ٥١، وقطر المرتبة ٦١، وأخيراً السعودية في المرتبة ٦٢ [3].

ولاشك أن تنفيذ هذا المشروع الحيوي لجعل دول المجلسمركزاً لصناعة تكنولوجيا المعلومات يتطلب ضرورة العمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون.

---

[1] اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي : **"نبذة مختصرة عن اقتصاديات دول المجلس"** ، ٢٠٠٨ متاح على الموقع :
http://www.fgccc.org/cms/showpage.aspx?page_id=١٢٦

[2] نزار صادق البحارنه :" **التنسيق والتكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي** "، غرفة تجارة وصناعة البحرين ، ٢٠٠٩ . متاح على الإنترنت على الموقع :
http://www.bahrainchamber.org.bh/ar/Content.aspx?pid=57

[3] مركز دراسات الاقتصاد الرقمي (مدار) : **"اقتصاد المعرفة في الإمارات العربية المتحدة "**، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، حزيران ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤ .

المبحث الثالث : التعاون المالي والنقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي .

يشكل قيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة أهمية اقتصادية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون،وتعزيزاً لتطورات العمل الاقتصادي والتجاري فيما بينها، بما يؤدي إلى إيجاد تكتل اقتصادي جديد على خارطة الاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول : السياسة النقدية والإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي .

تبدو دول مجلس التعاون في وضع موات للنجاح في تكوين اتحاد نقدي كامل ، حيث أنه سبق لهذه الدول أن أدخلت عدة عناصر هامة تؤهلها لتصبح أعضاءً في اتحاد نقدي ناجح كما يظهر من الشكل رقم (١٠)، إلا أنه لايزال يتعين على السلطات اتخاذ خطوات هامة لتصميم وتنفيذ اتحاد نقدي فعال، حيث سينبغي أن تدعم الاتحاد سياسات اقتصادية كلية مناسبة, وسلسلة من الإصلاحات الهيكلية , والتزام سياسي قوي, بالاضافة إلى تصميم مؤسسات وأدوات السياسة النقدية الكفيلة لضمان فعالية عمليات السياسة النقدية عبر دول الاتحاد .

ويكمن التغيير المؤسسي الأهم لإقامة الاتحاد النقدي, في استحداث بنك مركزي مشترك مستقل, وستشمل صلاحياته اتخاذ القرارات (انظر الملحق رقم ٣ اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي)، وتحليل البيانات الاقتصادية والمالية عن كل أعضاء الاتحاد، وإدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي العائدة للعملة الموحدة، وإصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية بفئات العملة الموحدة، كما ستناط بالبنك

المركزي المشترك مهمة التأكد من الترابط الفعلي في نظم المدفوعات بما يعزز اندماج الأسواق النقدية بين المصارف وفعالية السياسة النقدية .

هذا ويتعين منح البنك المركزي المشترك استقلالية تشغيلية بحيث يتمتع بحرية التصرف في وضع أدواته النقدية المشتركة مع البنوك المركزية الوطنيةوفقاً لأهداف سياسته دون التدخل السياسي المباشر أو غير المباشر، وبينما يقوم البنك المركزي المشترك بتحديد الشروط لكل من أدوات السياسات، تقوم البنوك المركزية الوطنية بتطبيقها بوصفها وكالات للبنك المركزي المشترك، وعلى سبيل المثال ينبغي أن تكون آليات ومواصفات أية عملية إقراض أو إيداع هي نفسها في كافة الدول الأعضاء فإذا تولى البنك المركزي المشترك تحديد أسعار الفائدة فلابد من أن تطبق تلك الأسعار نفسها في كافة الدول الأعضاء، وبالمثل لا بد من تطابق مواصفات الاحتياطي الإلزامي – مثل نسبة الاحتياط، وسعر الفائدة عليها والعقوبات –تطابقاً تاماً عبر كافة الدول. وفي ظل هذا النهج تتولى البنوك المركزية الوطنية في دول مجلس التعاون تنفيذ قرارات السياسة النقدية، والقيام بكل أو بعض عمليات قطع النقد الأجنبي، والإبقاء على وظائفها في الرقابة المصرفية، وتشغيل نظم المدفوعات.

وسيتطلب التركيب المطروح للاتحاد النقدي الخليجي إنشاء هيئة لاتخاذ قرارات السياسة النقدية، ويمكن أن تتكون هذه الهيئة من محافظي البنوك المركزية لكل دول مجلس التعاون المعينين على المستوى الوطني، إضافة إلى كبار المسؤولين التنفيذيين في البنك المركزي المشترك المعينين على المستوى الإقليمي، ففي حالة البنك المركزي الأوروبي تتكون هيئة اتخاذ القرارات في من ١٢ محافظ من البنوك المركزية الوطنية و ٦ أعضاء من المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي. وفي الاتحادات النقدية في أفريقيا, يتكون مجلس إدارة البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من مديرين اثنين لكل دولة والمحافظ الذي لايحق له التصويت على القرارات. أما في البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى ، فيتفاوت عدد ممثلي كل بلد في مجلس المديرين وفق حجم الاقتصاد (٤من الكاميرون، ٢من الجابون, وواحد من البلدان الأعضاء الأخرى, إضافة إلى مديرين تنتدبهم فرنسا). إلا أنه يتعينأيضاً تطوير أطر مؤسسية وقانونية لإدارة السياسة النقدية الموحدة ليتسنى تشغيل الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون بالسلامة اللازمة، ويمكن تنفيذ التغيرات المؤسسية المطلوبة على أساس خطوة تلو الأخرى خلال الفترة الانتقالية نحو إدخال العملة المشتركة, وتتمثل إحدى أهم مزايا هذا النهج, في إعطاء المتعاملين في السوق والسلطات الفرصة للتعرف على التغيرات الجارية والتكيف معها. وعلى سبيل المثال، فقد تم في حالة الاتحاد النقدي الأوروبي تحقيق التوافق بين معظم الجوانب المؤسسية على مراحل قبل إدخال

اليورو، وقد استمر استخدام أدوات السياسة النقدية بالتفاوت فيما بين الدول الأعضاء إلى حين أصبح الاتحاد النقدي الأوروبي نافذ المفعول[1] .

الشكل رقم (١٠)

أبرز إنجازات الاتحاد النقدي الخليجي

١٩٨٣	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤسس لجنة المحافظين .
١٩٨٦	إعادة ربط الريال العماني رسمياً بالدولار الأمريكي .
١٩٩٤	لجنة المحافظين توافق على تأسيس شبكة الصراف الخليجية (لربط شبكات الصراف الآلي الوطنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) .
٢٠٠٠	ربط الريال القطري رسمياً بالدولار الأمريكي .
٢٠٠٠	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتفق على ربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي مع نهاية العام ٢٠٠٢ .
٢٠٠١	١ . دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي تتضمن تأسيس: - الاتحاد الجمركي الخليجي - السوق الخليجية المشتركة - العملة الخليجية الموحدة ٢. ربط الدينار البحريني رسمياً بالدولار الأمريكي .
٢٠٠٢	١. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤسس لجنة الاتحاد النقدي . ٢. ربط الدرهم الإماراتي رسمياً بالدولار الأمريكي .
٢٠٠٣	١ . إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي .

[1] د. سعود البريكان، د. علي البلبل، د.ابراهيم الكراسنة: **"التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق"**, صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية, ٢٠٠٥ ، ص٢٤٢، ص٢٤٣ ، ص٢٤٤ .

٢ . ربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسمياً بالدولار الأمريكي .

٢٠٠٥ ← دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على معايير التقارب الاقتصادي .

٢٠٠٦ ← لجنة الاتحاد النقدي تقدم مسودة حول عناصر ونسب معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢٠٠٧ ← عمان تعلن عن تأخير انضمامها إلى الاتحاد النقدي الخليجي .

٢٠٠٧ ← إعادة ربط الدينار الكويتي بسلة عملات .

٢٠٠٨ ← إطلاق السوق الخليجية المشتركة .

٢٠٠٨ ← لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول قوانين وأنظمة الاتحاد النقدي .

المطلب الثاني: الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون.

تتطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إصدار عملة خليجية موحّدة بحلول عام ٢٠١٠، في خطوة جريئة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الوطن العربي في التاريخ المعاصر. ويعتبر الهدف الذي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنجازه هدفاً طموحاً إذا ما قورن بالإطار الزمني المحدد له، وبالوقت الذي استغرقه إصدار عملة موحّدة لتكتل اقتصادي كالاتحاد الأوروبي ونظراً لنجاحه في موضوع اليورو ، وانطلاقاً من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه , وقد وافق المجلس الأعلى لدول المجلس في كانون الأول عام ٢٠٠١ على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية ٢٠٠٢، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد .

ويقضي البرنامج الزمني أيضاً أن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية ٢٠٠٥، وذلك تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة ، وقد كلف المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي عام ٢٠٠٥ اللجنة الفنية لشؤون الاتحاد النقدي - المؤلفة من لجنة التعاون المالي و الاقتصادي لدول المجلس والتي تضم وزراء مالية الدول الأعضاء ، و لجنة محافظي مؤسسات النقد والمصارف المركزية في دول المجلس - بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي ، و بناء على تفويض من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة والعشرين (كانون الأول عام

٢٠٠٦)، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في أيار عام ٢٠٠٧ ستة معايير مستوحاة في أغلبها من معاهدة ماستريخت، وقد أقرها المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة كانون الأول عام ٢٠٠٧) ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

أولاً : معايير التقارب النقدي، وتتمثل في أن لا تتجاوز معدلات التضخم ٢% فوق متوسط معدلات التضخم المرجحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وأن تحافظ عملات دول الخليج على سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وألا تتجاوز أسعار الفائدة قصيرة الأجل ٢% فوق متوسط أدنى ثلاثة معدلات، وأن يغطي احتياطي النقد الأجنبي واردات البضائع لأربعة أشهر على الأقل. وبالنظر إلى بيانات الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لدول المجلس الواردة في الجدول رقم (١٣) في الفصل الأول، فإن العقبة الاقتصادية التي تعترض إقامة وإدارة اتحاد نقدي بطريقة جيدة تتمثل في ارتفاع وتباين معدلات التضخم بين دول الخليج ، فالطفرة الاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٣ والمتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط قد رفعت من معدلات التضخم بصورة ملحوظة في كافة دول المنطقة ، حيث ارتفع مما متوسطه ٠,٦% في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٦ % في عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى أنه بعد أن كان الفرق ما بين أعلى وأدنى معدل تضخم بين دول الخليج يبلغ ٣ % كما هو في عام ٢٠٠٣ فإن هذا الفرق قد اتسع ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠,٦%، وقد يؤدي هذا الارتفاع في معدلات التضخم، إلى جانب التباين في معدلات التضخم بين دول الخليج، على الأقل إلى تأخير دخول الاتحاد النقدي حيز التنفيذ إلى أن يأتي الوقت الذي تنعكس فيه هذه الاتجاهات، فالمناطق التي تتفاوت فيها معدلات التضخم لا تمثل الأرضية الخصبة لإقامة اتحاد نقدي فيما بين دولها، حيث أن هذه الدول قد تتطلب تطبيق وفرض أسعار فائدة متباينة لاحتواء الضغوط التضخمية[١].

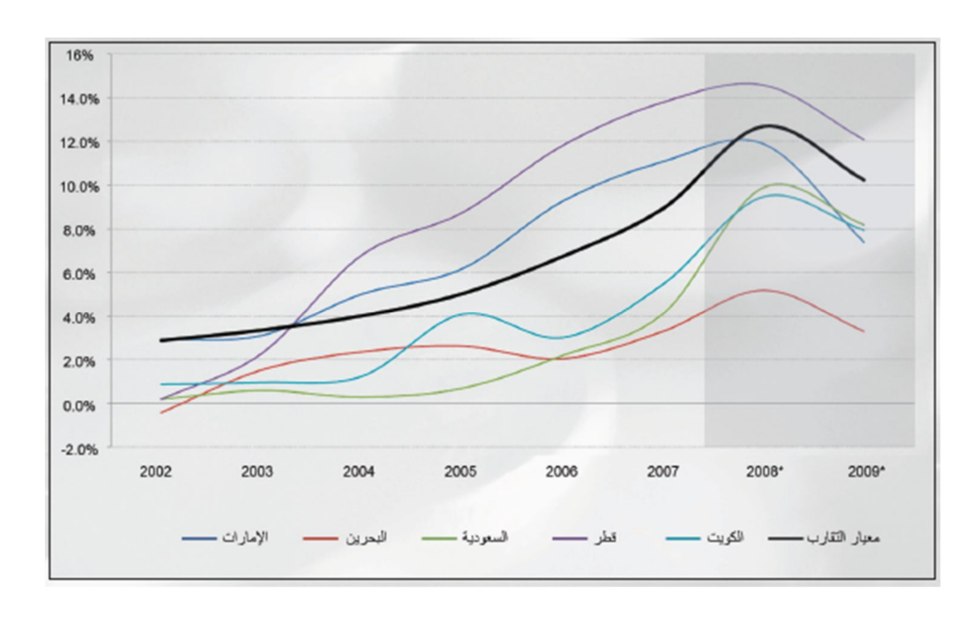
وبالرغم من أن بعض دول المجلس لم تحقق شرط معيار التضخم (كالإمارات وقطر)، كما يظهر من الشكل رقم (١١)، إلا أنها تتشابه مع دول المجلس الأخرى في الاتجاه العام للتضخم، وقد قامت مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس تقريباً بجهود متجانسة في مواجهة

[١] بنك الكويت الوطني : الورقة البحثية عن دول الخليج ، **"هل دول الخليج مستعدة للاتحاد النقدي تقييم اقتصادي للآفاق المستقبلية "**، ٢٨ أيلول ٢٠٠٨ ، ص٤.

التضخم، وهذا ما يؤكد أنه في ظل الاختلاف الكمي فيما يتعلق بمعيار التضخم تبقى السياسة النقدية متشابهة في آلية استهدافها للتضخم.

الشكل رقم (١١)

التقارب بين الدول الأعضاء في معيار التضخم



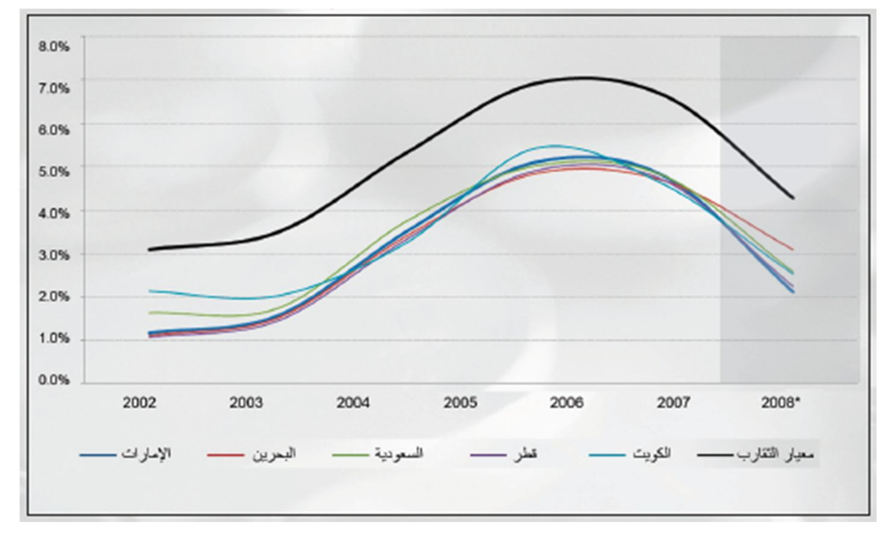
المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لـدول الخليج العربيـة: مستجدات التقارب، العدد الأول، الربع الأول، ٢٠٠٩، ص ٤ .

أما بالنسبة لمعيار سعر الصرف، فإن دولة الكويت غير مؤهلة بعد للانضمام للاتحاد النقدي الخليجي بسبب فك ربط الدينار بالدولار، لكن من الممكن أن تجد دول الخليج نفسها بحاجة إلى إعادة التوازن لأسعار الصرف مقابل الدولار أو حتى مقابل سلة من العملات قبل الشروع في الاتحاد النقدي، فقد أبرز التباعد الأخير في التوجهات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية مدى الحاجة إلى استعادة بعض استقلال السياسة النقدية لمواجهة ضغوط التضخم، وبالمقابل أسفر الارتباط القوي لعملات دول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي

عن سياسة نقدية مشتركة وأسعار فائدة متقاربة بين دول المجلس، الأمر الذي يمكن جميع دول المجلس من تحقيق معيار سعر الفائدة كما يظهر من الشكل رقم (١٢) .

الشكل رقم (١٢)

التقارب بين الدول الأعضاء في معيار سعر الفائدة



المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لـدول الخليج العربيـة: مستجدات التقارب، العدد الأول، الربع الأول، ٢٠٠٩، ص ٥ .

وفيما يتعلق بمعيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، يلاحظ من الجدول رقم (١٩)، تجاوز التغطية للواردات السلعية في جميع دول المجلس مدة أربعة أشهر، كنتيجة منطقية للزيادة في حجم الاحتياطيات النقدية / كما ورد في الفصل الأول لدى تقييم أداء موازين المدفوعات لدول المجلس/، حيث يلاحظ ارتفاع تغطية الاحتياطات للواردات في دولة الامارات العربية المتحدة من نحو٥,٣ شهراً إلى ٧,٨ شهراً ، وفي دولة قطر من حوالي ٤,٩ شهراً إلى نحو ٦شهراً ، وفي مملكة البحرين بشكل طفيف من ٣,٤شهراً إلى ٤,٦شهراً .

وفي المقابل تراجعت نسبة تغطية الاحتياطات للواردات في دولة الكويت، التي حققت أعلى معدل تغطية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي للواردات بين دول المجلس من ١٣,٢شهراً في

عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٩,٧ شهراً في العام ٢٠٠٧، وفي المملكة العربية السعودية من ٨,٥شهراً إلى ٤,٩ شهر وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في الاستيراد.

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن الزيادة المتواصلة في معدل تغطية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي للواردات فوق مستوى النسب المستخدمةدولياً لتغطية الواردات [1]، لا بد أن تطرح معها قضية دراسة أنسب البدائل المتاحة لاستخدام الاحتياطيات والمفاضلة بينها، وذلك بالإضافة إلى قضايا إدارة الاحتياطيات والمحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

الجدول رقم (١٩)

عدد أشهر تغطية الاحتياطيات من النقد الأجنبي للواردات السلعية بدول المجلس

العام / القطر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية السعودية	٨,٥	٧,٤	٨,٣	٨	٨	٥,٨	٥,١	٤,٩
الإمارات العربية المتحدة	٥,٣	٥,٢	٤,٩	٤	٤,١	٣,٤	٣,٨	٧,٨
الكويت	١٣,٢	١٦,٨	١٣,٦	٩,٢	٩,١	٧,٥	١٠,٥	٩,٧
مملكة البحرين	٤,٣	٥	٣,٨	٣,٤	٣,٣	٢,٧	٣,٤	٤,٦
قطر	٤,٩	٤,٦	٤,٩	٧,٩	٨,٣	٦	٥,٧	٦

المصدر : بيانات الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ، ملحق (٥/٩) ، أما بيانات الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ، ملحق (٥/٩) .

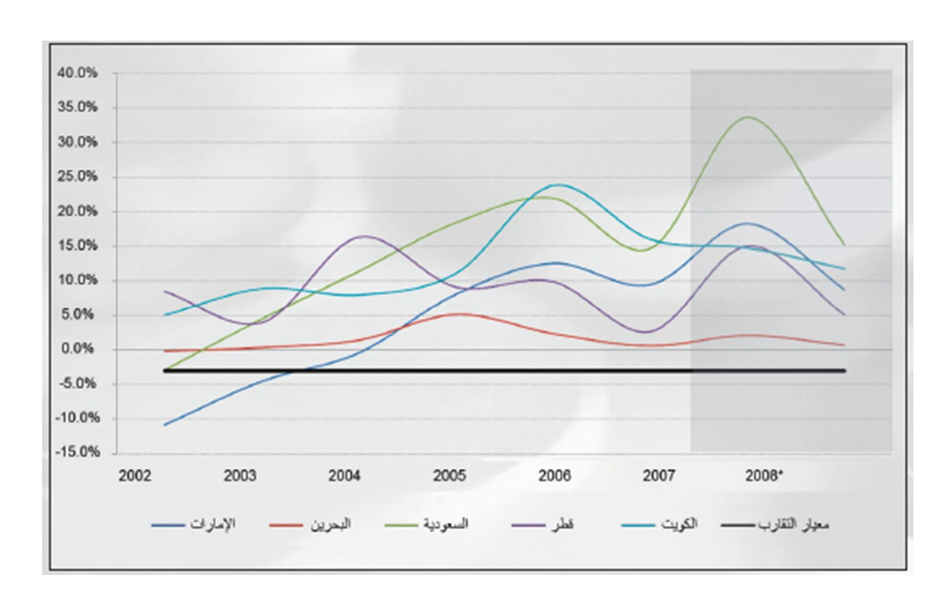
ثانياً : معايير التقارب المالي، وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأن لا يتجاوز العجز في ميزانية الدولة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك ٢٥ دولار أو أكثر)، وألا تتجاوز نسبة الدين العام

[1] المعدل الدولي هو أن يغطي الاحتياطي النقدي ما يعادل قيمة واردات الدولة لمدة ٣ أشهر .

للحكومة العامة[1] ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية[2] ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ووفقاً لمعيار نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد استوفت جميع دول المجلس شروط هذا المعيار كما يظهر من الشكل رقم (١٣) .

الشكل رقم (١٣)

التقارب بين الدول الأعضاء في معيار عجز الموازنة



المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لـدول الخليج العربيـة: مستجدات التقارب، العدد الأول، الربع الأول، ٢٠٠٩، ص ٧.

حيث أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ إلى تجاوز العجز وتحقيق فائض في كافة الموازنات الخليجية، بالإضافة إلى تحقيق انخفاض في معدلات نسبة الدين العام على كل من الحكومة العامة والحكومة المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الشكل رقم (١٤) .

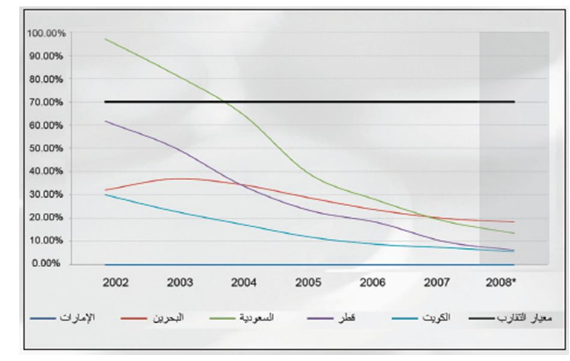
[1] الحكومة العامة تشتمل بالاضافة إلى الحكومة المركزية ، المؤسسات العامة المستقلة في ميزانياتها، كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الإمارات أو الولايات التي تتكون منها الدولة(في حال وجودها)حسب تعريف دليل إحصاءات المالية العامة GFS الصادر عن صندوق النقد الدولي .

[2] الحكومة المركزية تشمل جميع الأجهزة والمنشآت الحكومية التي تدرج ميزانياتها ضمن الميزانية العامة للدولة.

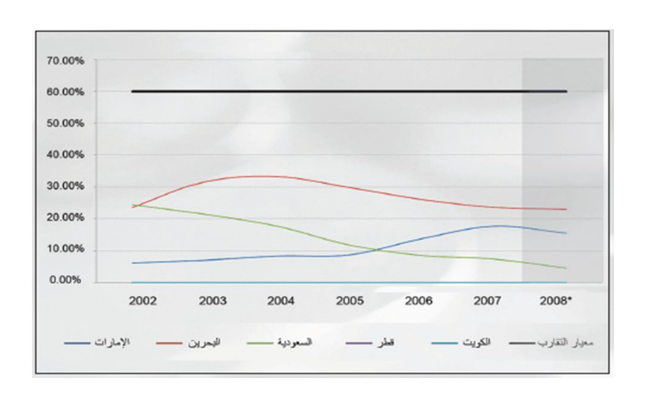
الشكل رقم (١٤)

التقارب بين الدول الأعضاء في معيار الدين

على الحكومة المركزية



على الحكومة العامة



المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: مستجدات التقارب، العدد الأول، الربع الأول، ٢٠٠٩ ، ص ٨ ، ص ٩.

ومع اقتراب الموعد النهائي لقيام الاتحاد النقدي الخليجي في عام ٢٠١٠، يصبح الإطـار المؤسسـي وهيكلية الحوكمة للمصرف المركزي الخليجي أولوية ضاغطة ، فقد تم التوصل إلى نص اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (انظر الملحق رقم ٣ اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي) في اجتماع وزراء مالية دول الخليج في مدينة جدة في عام ٢٠٠٨. والتي تضمنت البنود التفصيلية المقترحة لإنشاء مجلس التعاون النقدي الخليجي الذي سيمهد الطريق أمام تأسيس البنك المركزي الخليجي، دون الإشارة إلى جدول زمني محدد لانطلاقة هذا البنك .

وقد ورد في هذه الاتفاقية قضيتان تستحقان الوقوف عندهما، **أولهما ،** أن الاتفاقية تنص على أن هدف البنك المركزي سيتمثل في ضمان استقرار الأسعار، ولكن في إطار التوظيف الأمثل للموارد بما يحقق الاستقرار الاقتصادي (المادة ١٤ من اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي)، وهذا الهدف يختلف عن سياسة استهداف التضخم الحصري الذي تتبناه العديد من الدول كالبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، ولكنه في الوقت ذاته يبدوقريباً من هدف السياسة النقدية في الولايات المتحدة، حيث أن مجلس الاحتياط الفيدرالي يتبنى هدف استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. **والثاني،** أن الاتفاقية قد حظرت على أي من أجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية من توجيه أي تعليمات إلى البنك المركزي من شأنها التأثيرعلى أداءه لواجباته ومهامه (المادة ١٥ من اتفاقية الاتحاد النقدي

الخليجي)، مما سيمنح البنك المركزي الخليجي استقلالية تامة، الأمر الذي سيوفر مصداقية عالية للسياسة النقدية في المستقبل، ومع أن هذه تعتبر خطوة جوهرية بالنسبة لآلية صنع القرار في المنطقة ، إلا أن الأمر سيتوقف على تفاصيل هذه الاستقلالية . وبالمحصلة ، فإن هذه الاتفاقية بلا شك توفر دفعة قوية لمشروع العملة الخليجية الموحدة ، وتساعد على زيادة درجة الالتزام على أعلى المستويات بهذا المشروع . وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة عمان لم يرد اسمها ضمن الحكومات الموقعة على اتفاقية جدة ، مما يعني أنها ما زالت خارج هذا المشروع[١].

ولاشك أن جميع تلك الإنجازات تعطي دلالات واضحة حول مدى جدية قادة دول المجلس وإصرارهم على تجسيد عملية التكامل الاقتصادي بما يعم الخير على شعوبها، حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الخدمات المالية من خلال تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية، مما يخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويعها وزيادة جودتها،فضلاً عن إزالة تقلبات أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي لدول المجلس مجتمعة على المدى البعيد، وتطوير أسواق الأسهم من حيث الحجم والعمق والسيولة، وبالتالي جذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون، وانتقال رؤوس الأموال بصورة لم يسبق لها مثيل بين هذه البلدان، وبالأخص بعد قرار المجلس الأعلى الخاص بحق تملك الأسهم لمواطني دول المجلس في البورصات الخليجية[٢].

إلا أن المنافع غير المباشرة سوف تكون أكثر أهمية من خلال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الجارية والأخرى المقررة بهدف تحسين المقدرة على التعامل مع تحديات تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل لاستيعاب الزيادة السريعة في القوى العاملة المحلية.

وفي المقابل فإن التكاليف الرئيسة المترتبة على قيام الاتحاد النقدي ستكمن في التخلي عن القدرة على صياغة سياسات نقدية وأسعار صرف مستقلة، ولكنه من المتوقع أن تبقى هذه التكاليف محدودة في المستقبل المنظور إذ أن دول مجلس التعاون لم تعتمد كثيراً ولفترة طويلة على الأدوات النقدية وأسعار الصرف في ظل أنظمة صرف ثابتة، ويضاف إلى ذلك، أن دول المجلس تتأثر بصورة متماثلة من الصدمات الخارجية الهامةنظراً لاعتماد اقتصاداتها الكبير على النفط، فالتقلبات في

---

[١] بنك الكويت الوطني: الورقة البحثية عن دول الخليج ، **"تعليق الوطني على اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي"**، ٢٥ أيلول ٢٠٠٨ .

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **"المسيرة والإنجاز ٢٠٠٨"**، مرجع سابق، ص ٨٤.

أسعار النفط تحدثأثاراً متشابهة على الأوضاع الخارجية والمالية لدول المجلس مما يستدعي استجابة جماعية منها [1].

وبالرغم من المزايا الكثيرة والوفورات الاقتصادية التي سيحققها الاتحاد النقدي بين دول المجلس، إلا أن توحيد العملة ينظر إليه أنه الحلقة الأخيرة في سلسلة التكامل الاقتصادي، وبالنظر إلى النتائج المتواضعة التي تحققت في مجال التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى العقبات المهمة التي تقف أمام توحيد العملة، والتي من أهمها استيفاء معايير الانضمام إلى العملة الموحدة، فإن عملية توحيد العملة التي تتطلب إرادة سياسية وشعبية عازمة على تحقيق التكامل الاقتصادي، قد تكون لاتزال بعيدة التحقيق في حالة دول مجلس التعاون الخليجي في الموعد المحدد في عام ٢٠١٠ [2].

[1] د. سعود البريكان، د. علي البلبل، د.ابراهيم الكراسنة: **"التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق"**, مرجع سابق، ص٢٣٥ .

[2] د.صفوت عبد السلام عوض الله: **"تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، العدد الحادي والعشرون، السنة الحادية عشر، ٢٠٠٧، ص١٤.

الفصل الثالث

الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثالث

الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لدول المجلس .

المبحث الأول : التحديات الدولية.

المطلب الأول : العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني : استحقاقات منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث : اتفاقية التجارة الحرة الشرق أوسطية الأمريكية.

المبحث الثاني : التحديات الإقليمية.

المطلب الأول : التحدي العراقي.

المطلب الثاني : التحدي الإيراني.

المطلب الثالث : العلاقات بين دول مجلس التعاون واليمن.

المطلب الرابع : العلاقات بين دول مجلس التعاون و"إسرائيل".

المطلب الخامس : الوجود العسكري الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث : التحديات الداخلية.

المطلب الأول : التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجلس ومحاولة الدول الكبيرة فرض إرادتها على الدول الصغيرة.

المطلب الثاني : العمالة الوافدة وانتشار البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث : انتشار ظاهرة الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث

الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لدول المجلس

تعد التحديات التي تواجه كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي عبارة عن مزيج متنوع متفاعل على المستويين الداخلي والخارجي, فمنها ماهو نابع من الخصائص التكوينية الداخلية للدولة تاريخياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً , ومنها ماهو آتٍ من الظروف التي يمر بها الإقليم, ومنها أيضاً ماهو مفروض عليها وعلى كل دول العالم في شكل تحديات عالمية جديدة تقنية واقتصادية وبيئية وأمنية وسياسية [1].

من هنا ومن محاولة البحث عن القواعد والوسائل التي يستطيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأمانته العامة الانطلاق منها أو استخدامها لمجابهة تحديات المستقبل, لابد من تحديد هذه التحديات الداخلية والإقليمية والدولية سواء السياسية منها أو الاقتصادية .

المبحث الأول : التحديات الدولية.

هناك مجموعة من التحديات الدولية بدأت تفرض وجودها على دول مجلس التعاون الخليجي من أهم هذه التحديات:

المطلب الأول: العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي.

تعرف العولمة، بأنها تكامل الإنتاج والتوزيع، والتوجه نحو استخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم على نطاق أوسع، بالإضافة إلى زيادة تدفق رأس المال والعمل عبر الحدود والنمو الكبير للتجارة العالمية، وزيادة تقسيم العمل على النطاق العالمي بقيادة فاعلين جدد من غير الحكومات, يتمثلون في عدد من الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية.
ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها " الاعتماد المتبادل أو التكامل الاقتصادي المتنامي بين مجموع بلدان العالم مدفوعاً بازدياد حجم المبادلات العابرة للحدود والمتمثلة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجيا " [2].
فقد استطاعت العولمة أن تقلص حدود الزمان , وتختزل حدود الجغرافيا , وتفرض نهاية لحقبة من التاريخ, وتبدأ تاريخ مرحلة جديدة تماماً لم يعرفها العالم من قبل، فالعالم اليوم يشهد تغيرات متسارعة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي , تغيرات شاملة تعصف بالأضعف مقابل إضافة القوة والهيمنة والاحتكار للأقوى .

---

[1] جمال سند السويدي: **"مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٩, ص٥٩٩ .

[2] جامعة الملك فيصل: "**مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين**", مرجع سابق ، ٢٠٠١ ، ص٢٠١ .

وهي بهذا المعنى تمثل كماً من المخاطر والتحديات, فإذا كانت العولمة تعني الانفتاح الاقتصادي والثقافي والسياسي بين دول العالم, فإن الولوج فيها يتطلب مجموعة من القواعد الإنتاجية المتكاملة وتتطلب كذلك عناصر إنتاج ذاتية من قوى عاملة متعلمة ومعدة إعداداً جيداً لمواكبة التطور التقني, وبشكل قابل للاستمرار والتجديد, وعليه فإن الدول الأقل نمواً لن تكون قادرة على التكامل مع الاقتصاد العالمي، والاستفادة من مكاسب العولمة، إلا إذا استطاعت التفاعل مع التطورات المستجدة، وعملت على إعادة هيكلة اقتصادها بالشكل الذي يمكنها من التصدي للمنافسة المتزايدة من قبل الشركات العالمية، ويبدو من الجدول رقم (٢٠) أن مقومات القوة الاقتصادية في منطقة الخليج لم تصل الى مستوى يؤهلها لدخول أبواب العولمة بنجاح حقيقي, فمعظم هذه الدول تعتبر أحادية الإنتاج لمورد قابل للنضوبولم يُستغل أصلاً خلال عهود الوفرة المالية في أغراض التنمية الشاملة والاستثمار البشري الفعلي.

الجدول رقم (٢٠)

حالة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المتطلبات الأساسية للعولمة

المجال اللازم	درجة التهيؤ
بيئة الاقتصاد الكلي اللازمة للعولمة	

الاعتماد على مصادر الدخل المتقلبة هو عند أدنى الحدود	متدنية، حيث أن معظم صادرات المنطقة من النفط أو الغاز، لذلك فهي تتأثر بالتقلبات الخارجية في الأسعار وأسعار الصرف وظروف السوق .
البنى التحتية المادية	جيدة
الإصلاح المؤسسي	
نظام قانوني مغرٍ للاستثمار الأجنبي	جيدة (في الصناعات النفطية)، ولكن لاتزال رتبة دول مجلس التعاون في مؤشر الأمن الاقتصادي متوسطة أو دون المتوسطة، كنتيجة لعدم وضوح الأنظمة وقوانين العقود التي لها أهمية في اجتذاب الاستثمارات [1].
شفافية متزايدة وفساد متناقص	متدنية ، كنتيجة لعدم كفاءة القطاع العام، الذي يعاني في معظم دول الخليج من الفساد والمحسوبية ، والإفراط في التوظيف .
القدرة التنافسية للقوى العاملة	
إنتاجية القوى العاملة المحلية	متدنية، بسبب انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطرائق الإنتاج التي تقتضي مهارات أساسية متخصصة لا تؤمنها أنظمة التعليم في المنطقة .
مرونة الأجور	متدنية، حيث لايوجد ترابط بين التحصيل العلمي والدخل، فالأجور لاسيما في القطاع العام، يحددها جدول صارم يستند إلى مستوى الدراسة عند الالتحاق بالوظيفة أو إلى مدة الخدمة، ولا ترتبط إطلاقاً بالفعالية أو بالإنتاجية [2].
مرونة أسواق العمل والمهارات	متدنية ، حيث تعاني أسواق العمل في دول الخليج من تصاعد معدلات البطالة وتفتقر إلى المهارات التنافسية بسبب الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة.

المصدر: الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **"العولمة وأسواق العمل في منطقة إسكوا"**، نيويورك، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩ .

وكنتيجة طبيعية, فان إرهاصات العولمة القسرية قد تؤدي إلى أربع نتائج حتمية ينبغي أن تواجهها دول المنطقة منفردة ومجتمعة, وهي :

١- ضعف وانكشاف دول المجلس اقتصادياً وتجارياً أمام التكتلات الإقليمية والدول الصناعية, حيث تعد معدلات الانكشاف في دول مجلس التعاون الخليجي من المعدلات العالية ، كما يتضح من الجدول رقم (٢١) الذي يتضمن قيم هذا المؤشر لدول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، حيث بلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ١٠٧% في حين أنها لاتزيد على٤٠ % في أغلب الدول الصناعية[3]، وهو ما يشير إلى ارتفاع درجة اعتماد اقتصادات

---

[1] الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **"العولمة وأسواق العمل في منطقة الإسكوا"** ، نيويورك، ٢٠٠٢، ص ٥١ .

[2] المرجع السابق ، ص ٣٧ .

[3] يوسف خليفة اليوسف: **"الإمارات العربية المتحدة منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٥ ، شتاء ٢٠٠٩ ، ص ٧٥ .

اقتصادات دول المجلس على الأسواق الخارجية، ناتجاً بالأساس من تصدير النفط الخام وبعض السلع المصنعة، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة الاستثمارية والاستهلاكية[1]، حيث أن درجة الانكشاف التجاري تقاس بمؤشر القيمة الإجمالية للتجارة منسوبة إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، على أن تحسب القيمة الإجمالية للتجارة بأنها قيمة الصادرات بالإضافة إلى قيمة الواردات .

وعليه فيمكن القول أن درجة الانكشاف الاقتصادي لدول المجلس ستعرضها إلى ألوان عديدة من التبعية لاقتصادات العولمة، والتي من نتائجها التأثر بالأزمات الاقتصادية الدولية التي تحدث على الصعيد العالمي، بدءأ بانهيار اتفاقية بريتون وودز منذ عقد السبعينيات، حين فقدت الأسواق الدولية الاستقرار وتخبط الاقتصاد العالمي في أزمة هيكلية انعكست آثارها على بشكل مباشر على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وكان من نتائج هذه الأزمة تصاعد الإجراءات الحمائية والسياسات التميزية التي اتبعتها الدول الصناعية تجاه الدول النامية، ومنها دول المجلس بشكل خاص، حيث وضعت الدول الأوروبية الغربية العراقيل أمام دخول البتروكيماويات إلى أسواقها، بحجة إغراقها للسوق الأوروبية، وبالتالي أصبح الدخول إلى هذه الأسواق لا يعتمد على مبدأ المنافسة والميزة النسبية، بقدر ما يعتمد على الخضوع لقوانين الاحتكار التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات بتشجيع من الدول الصناعية [2]، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية التي بدأت تجلياتها منذ عام ٢٠٠٧ من خلال الانهيار المالي الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية والذي انتقلت آثاره، بدرجات متفاوتة، إلى بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، وإلى البلدان العربية وبخاصة الخليجية منها، باعتبار أن عوائد النفط فيها تشكل المصدر الأساسي لها، ومن المؤكد أن فوائضها المالية ستتراجع بما ينعكس على مشاريع التنمية فيها، إلى جانب تراجع البورصات والأسهم الخليجية نتيجة ارتباط سوق الأوراق المالية في الخليج بالسوق المالية العالمية .

جدول رقم (٢١)

درجة الانكشاف التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي

[1] أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي: **"واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان ٤٣ – ٤٤ ، صيف - خريف ٢٠٠٨، ص ٧٤ .

[2] عهد مزيد غزالة : **" آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي"** ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٤٣.

(نسبة مئوية)

العام / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٧
مملكة البحرين	١٣٨	١٢٥	١١٩	١٢٦	١٢٨	١٣٥	١٣٤	١٣٧	١٣٠
دولة الكويت	٧٢	٧١	٦٩	٧٦	٧٠	٨٠	٧٣	٧٨	٧٤
سلطنة عمان	٨٢	٨٢	٨٣	٨٤	٨٨	٩١	٩١	٩٣	٨٧
دولة قطر	٨٣	٨٢	٩٠	٩٠	٨٢	٧٧	٧٠	٩٢	٨٣
السعودية	٥٧	٥٤	٥٥	٦١	٦٨	٧٧	٧٩	٨٦	٦٧
الإمارات العربية	١١٩	١٢٣	١٢٤	١٣٩	١٢٢	١٢٨	١٤١	١٥٧	١٣٢
دول مجلس التعاون	٩٢	٨٩	٩٠	٩٦	٩٣	٩٨	٩٨	١٠٧	٩٥

المصدر : أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي : **"واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٤٣ – ٤٤ ، صيف - خريف ٢٠٠٨، ص ٧٤ ، وبالنسبة لبيانات ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ من إعداد الباحثة بالاعتماد على **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨"**، ملحق (٢/٢)، ملحق (١/٨) .

٢- هيمنة الاتجاه الواحد في العلاقة المتبادلة بين دول المنطقة والعالم الخارجي, مع احتمال فرض أنماط قسرية من العلاقات التجارية التي تخدم مصالح الاقتصاديات الكبيرة التي بمقدورها فرض شروطها على الاقتصاديات الصغيرة نسبياً، فعلى سبيل المثال تعتبر سوق الواردات في الولايات المتحدة الأكبر في العالم على الإطلاق والأكثر انفتاحاً بين اقتصاديات الدول المتقدمة. الأمر الذي يشجع بعض الدول الأخرى على الرضوخ للشروط الأمريكية، وتجلى ذلك في الخطوة التي أقدمت عليها كل من البحرين وسلطنة عمان بشكل منفرد لاستيفاء الشروط والخطوات التمهيدية، ومن ثم الشروع بالمفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة استجابة لمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش في التاسع من أيار عام ٢٠٠٣ لإقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط باسم (MEFTA) ، والتي تشمل بالإضافة إلى" إسرائيل "١٥ دولة أو كياناً شرق أوسطياً بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي الستة وأربع دول من شمال إفريقيا بحلول عام ٢٠١٣، بحيث يؤدي إلى دمج كامل "للاقتصاد الإسرائيلي" في اقتصادات المنطقة. وبدأت مملكة البحرين بالتفاوض منفردة لتوقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة، وتم توقيع الاتفاقية النهائية في ١٤ أيلول عام ٢٠٠٤ في واشنطن، ومن دون تنسيق مع دول الخليج الأخرى، وبعدها وقعت عُمان في عام ٢٠٠٦، وقد رضخت كل من البحرين وعمان لكافة الشروط الأمريكية.

٣- فرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة وأيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص باعتباره أحد مرتكزات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، بالرغم من أن القطاع الخاص قد تحول- إلى حد كبير- إلى خدمة النظام السائد ونظام العولمة الإمبريالي في آن واحد، بعد أن ألغى هذا القطاع – في معظمه - كل علاقة له بالمشروع التنموي الوطني أو القومي، وأصبح همه الوحيد الحصول على الربح، ولو على حساب مصالح وتطور مجتمعاتنا العربية واستقلالها الاقتصادي، وقد تبنت خطط التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي هذه السياسة في أعقاب الطفرة الاقتصادية خلال السبعينيات، حيث أشارت المادة (٩) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس إلى " تشجيع الدول الأعضاء للقطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات "[١].

٤– ضعف الموقف التفاوضي لدول المنطقة مع التكتلات الإقليمية والعالمية, وبالتالي حرمان المنتجات الخليجية من المنافسة العادلة في الأسواق العالمية, ومن مثال ذلك: استمرار المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي لما يزيد عن عشرين عاماً ، وبات العجز عن التوصل إلى أي نتائج إيجابية أحد السمات الهامة التي تميز العلاقات الأوروبية – الخليجية، والتي فشلت في الارتقاء إلى مستوى التوقعات بالرغم من قرب الموقع الجغرافي ووجود مصالح مشتركة بين الجانبين سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي، حيث تناولت المفاوضات قضايا لاتمت بصلة إلى اتفاقية التجارة الحرة تتمثل بحقوق الإنسان والديمقراطية التي تعتبرها دول المجلس تدخلاً في الشؤون الداخلية لها وانتقاداً غير مباشر لنظمها السياسية [٢].

ورغم ما ينطوي عليه الواقع الخليجي من ضعف وتخوف في مواجهة تحديات العولمة, إلا أنه لايزال يحمل الكثير من مقومات النجاح التي من شانها احتواء ضغوطات العولمة الاقتصادية, بل وقادرة على إحراز مكانة متقدمة في المنظومة العالمية الجديدة، إذا تمكنت من التكيف معها وإجراء تعديلات في قوانين دول المجلس وتطوير مؤسساتها السياسية الاقتصادية والأمنية

[١] جامعة الملك فيصل : **"مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين"**، مرجع سابق، ص ١٠٠ .
[٢] كريستيان كوخ: **"يجب إنقاذ اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس"**، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨، ص ١، متاح على الانترنت على الموقع :

http://www.grc.ae

والاجتماعية، وأن تعمل على تنمية قطاعاتها الإنتاجية المختلفة وتطويرها، حتى تتمكن من المنافسة والصمود أمام منتجات الدول الأخرى الأكثرتطوراً .

المطلب الثاني: استحقاقات منظمة التجارة العالمية .

تعد منظمة التجارة العالمية مؤسسة دولية يتم في إطارها تنفيذ الاتفاقات وإجراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وهي النظام الوحيد الذي يحكم قواعد وإجراءات التجارة الدولية بين ما يزيد على ١٤٩ دولة، وتشكل تجارتها أكثر من ٩٠% من حجم التجارة العالمية، وتهدف اتفاقية منظمة التجارة العالمية بوجه عام الى تحرير التجارة العالمية اعتماداً على تطبيق عدد من المبادئ الأساسية التالية أهمها :

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :**

هو اتفاق بين دول ذات سيادة، يلتزم بموجبه كل طرف بأن يعامل الأطراف الأخرى في الاتفاقية معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لدولة ثالثة. بمعنى أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى أياً كان نوعها المفروضة على الاستيراد أو التصدير أو فيما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات أو بالنسبة للقواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية أو المنتج المتجه إلى دولة ما منضمة لمنظمة التجارة العالمية سوف تمنح فوراً دون قيد أو شرط لكل الدول الأخرى المتعاقدة، وتستثنى التنظيمات الإقليمية الاقتصادية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث يحق للدول الأعضاء في هذه التنظيمات أن تنسق فيما بينها لتبادل امتيازات تفضيلية سواء كانت تلك الامتيازات جمركية أو إدارية وذلك دون أن يحق للدول الأخرى الحصول على هذه الامتيازات.

- **مبدأ المعاملة الوطنية :**

ويعني عدم اللجوء إلى القيود التعريفية مثلاً الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد فالدول المتعاقدة تلتزم بإعطاء السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة الملظرة المنتجة محلياً .

- **مبدأ الشفافية : حظر القيود الكمية :**

ويعني أنه لا يجوز فرض القيود الكمية على الواردات و الصادرات ، حيث اشترطت على أي طرف متعاقد عدم فرض قيود كمية أو أي قيود أخرى غير الرسوم الجمركية على منتجات

الأطراف المتعاقدة الأخرى في التصدير أو الاستيراد لمنتج معين [1]، وهناك استثناءات من هذا المبدأ هي :

* حالة الدولة التي تواجه عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات .
* حالة الزيادة الطارئة لسلعة معينة، مما يهدد الانتاج المحلي بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة .

- **مبدأ خفض التعريفات الجمركية و تقييد زيادتها :**

ويعني خفض التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول من أجل حماية منتجها الوطني أو إلغاء تلك الرسوم كلما كان ذلك ممكناً ، وذلك من خلال المفاوضات التي تتم بين الدول الأعضاء في المنظمة، وبما يساعد مختلف الدول من الوصول إلى الأسواق العالمية من أجل تحقيق الفائدة المشتركة فيما بينها. كذلك فإن هذا المبدأ يرتبط بالتزام الدول بعدم زيادة أو فرض رسوم جمركية تزيد عن تلك الواردة بجدول تعريفاتها الجمركية التي أعلنت عنها، عدا الحالات التي يحق فيها للدول فرض مثل هذه الرسوم وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما هو عليه في حالات الإغراق التي تقرها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

وكانت دولة الكويت هي العضو الوحيد المباشر من بين دول مجلس التعاون الخليجي في (الغات) منذ عام ١٩٦٣، ومع تسارع الأحداث في نظام التجارة الدولية وقرب الوصول إلى اتفاق واختتام جولة أورجواي في نيسان عام ١٩٩٤، سارعت كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر إلى الانضمام للمنظمة، في حين انضمت سلطنة عمان في عام ٢٠٠٠، وأخيراً المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٥ لتصبح العضو المائة والتاسع والأربعين في منظمة التجارة العالمية كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢) .

جدول رقم (٢٢)

طرق وتاريخ انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية

الدولة	طريقة العضوية	تاريخ عضوية المنظمة
الكويت	عضوية الغات المباشرة ٣ أيار ١٩٦٣	١ كانون الثاني ١٩٩٥
البحرين	عضوية الغات غير المباشرة ١٣ كانون الأول ١٩٩٣	١ كانون الثاني ١٩٩٥
الإمارات	عضوية الغات غير المباشرة ٨ آذار ١٩٩٤	١ كانون الثاني ١٩٩٥

[1] عهد مزيد غزالة **:" آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي"**، مرجع سابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

قطر	عضوية الغات غير المباشرة ٧ نيسان ١٩٩٤	١ كانون الثاني ١٩٩٥
عُمان	من خلال التفاوض المباشر	٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠
السعودية	من خلال التفاوض المباشر	١١ كانون الأول ٢٠٠٥

المصدر : محمد هيثم سلمان : **"دور دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية"** ، مركز الخليج للأبحاث، كانون الأول ، ٢٠٠٧ ، ص ١.

إلا أن انضمام دول مجلس التعاون الخليجي الى منظمة التجارة العالمية يضع هذه الدول أمام تحديات لم يسبق مواجهتها من قبل وذلك لما يترتب على هذا الانضمام من آثار سلبية تتمثل فيما يلي :

١. ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة نتيجة تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في دول المنشأ سواء الدول المجاورة أو الدول المتقدمة وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى توقف زراعة بعض الحاصلات الزراعية في دول المجلس بسبب رفع الدعم عنها بما يحتم استيراد تلك المنتجات الزراعية.

٢. ارتفاع أسعار السلع ذات التقنية المتطورة كذلك المخترعات والتصميمات الصناعية والمنتجات الإبداعية والأدوية, وغيرها من جراء تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، خاصة وأن دول المجلس تعاني من تدني نسبة البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر من النسب الأدنى في العالم ، ففي عام ٢٠٠٦ تم تقديم ١٧٣٠٠٠ طلب لتسجيل براءة اختراع إلى مكتب براءات الاختراع في الولايات المتحدة، أي ٤٦٥ طلباً في اليوم، أما في دول مجلس التعاون، فعلى مدى ثمانية سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٦) تم تقديم ٢٩٨ طلباً فقط لتسجيل براءة اختراع. وهكذا، فإن مكتب براءات الاختراع في الولايات المتحدة يتلقى يومياً ضعفي طلبات تسجيل براءة الاختراع التي تقدمت بها دول مجلس التعاون خلال ثمانية سنوات [١].

٣. تعتبر دول المجلس دول مستوردة للصناعات الخدمية وطبقاً للاتفاقية عليها أن تفتح أسواقها للشركات متعددة الجنسيات العملاقة، ومنافسة المؤسسات الخدمية الصغيرة في دول المجلس التي لاتزال في طور النمو معتمدة على الدعم الحكومي.

[١] فريدريك سيكري : **"المخاطر في بيئة الخليج من منظور القطاع الخاص ، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤٤ ، ص٢٤٥ .

٤. خضوع بعض منتجات دول المجلس, لاسيما المنتجات البتروكيماوية إلى فرض قيود مختلفة من قبل الدول الأوروبية بحجة حماية صناعاتها التي تعتمد على مواد خام مثل الغاز الطبيعي والتي تسعر بأسعار أعلى من نظائرها في الدول العربية، بحيث تعتبره يخضع لقواعد الإغراق ويتيح لها اتخاذ إجراءات حمائية، وبذلك تفقد تلك المنتجات الميزة النسبية التي تتمتع بها. أما بالنسبة إلى المنتجات الصناعية الأخرى التي تنتجها دول مجلس التعاون مثل صناعة البناء والتشييد والإسمنت والمعادن وغيرها من الصناعات الهندسية، فإنه يتعين في هذه الصناعات إعادة ترتيب أوضاعها ورفع قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً لأنها ستواجه منافسة قوية من جانب المصدرين من الخارج .

وخلاصة المشكلة أن التحديات التي تتعرض لها دول مجلس التعاون من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية, تأتي من أن اقتصاديات هذه الدول اقتصاديات نامية معرضة لصدمات خارجية على الرغم من محاولاتها تنويع مصادر الدخل, وليس أمامها إلا أن تسرع الخطى على طريق التكامل الاقتصادي ليس الخليجي فحسب وإنما العربيأيضاً ، وذلك بتوحيد القوى والكفاءات الاقتصادية العربية. وهذا التوحيد لا يكون بمجرد القيام بعمليات تبادل تجاري أو بناء سوق عربية مشتركة، ولكنه يكون في شكل مؤسسي أي بناء مؤسسات صناعية كبرى تساهم فيها كل الدول العربية وتشمل نشاطاتها كامل الوطن العربي حتى تتمكن من خلق مزايا تنافسية لمنتجاتها من حيث الجودة والسعر والنفاذ إلى الأسواق الدولية .

المطلب الثالث: اتفاقية التجارة الحرة الشرق أوسطية الأمريكية.

مع ازدياد حجم الصعوبات التي تواجه مسار المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة والاستثمار في ظل نظام دولي متشابك المصالح، والتي انطلقت من العاصمة القطرية الدوحة في نهاية العام ٢٠٠١، وضمت أطراف المجموعة السداسية وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا والبرازيل والهند، حيث تم الإعلان عن تعليق المفاوضات، بسبب ثلاث قضايا جوهرية عالقة بين التكتلات الرئيسية. **أولها،** تقليص الدعم الأمريكي للقطاع الزراعي، حيث تقدم الولايات المتحدة شتى أنواع الدعم لمزارعيها، وتقدر قيمة الدعم التي قدمتها الحكومة الفيدرالية إلى مزارعيها بنحو ١٥٠ مليار دولار في الفترة ما بين (١٩٩٥ و٢٠٠٥). و**الثانية،** تكمن في الضغوط التي تمارسها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الدول النامية الكبيرة نسبياً مثل البرازيل والهند للحد من التعريفات المفروضة على الواردات الزراعية، التي تصل إلى نحو ٦٥%. حيث ترى هذه الدول (البرازيل والهند) أنها مضطرة لفرض هذه الضرائب العالية نسبياً لحماية منتجاتها الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية المدعومة، كما

تعتبر فرض الضرائب على السلع الزراعية مصدراً حيوياً لإيرادات موازنتها العامة. **وأما القضية الثالثة،** فتتمثل في الطلب من الاتحاد الأوروبي فتح أسواقه أمام المنافسة الأجنبية، والذي يتميز بنجاحه في تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين أعضائه، بدليل أن التجارة البينية بين الدول الأعضاء تزيد على نصف تجارتها العالمية وقد أصبح في غنىً عن العالم الخارجي في العديد من السلع والمنتجات والخدمات[١] .

وعلى أثر فشل هذه المفاوضات اتجهت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو الدخول في اتفاقيات تجارة إقليمية أو ثنائية تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. حيث أعلنت الولايات المتحدة بُعيد احتلال العراق مباشرةً عن اتفاقية التجارة الحرة المزمع قيامها في الشرق الأوسط (MEFTA)، وجاءت هذه المبادرة في سياق توصية لجنة الحادي عشر من أيلول للحكومة الأمريكية بضرورة تبني استراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب تتضمن سياسات تجارية تشجع على الديمقراطية والتنمية وانفتاح المجتمعات وتوفير فرص عمل أفضل. وقد حددت واشنطن شروطاً عدة يجب توافرها في الدول الراغبة في الانضمام إلى المبادرة المذكورة في مؤتمر البحر الميت الذي عقد في حزيران من عام ٢٠٠٣، وهي أن تكون الدولة مسالمة وجاهزة للتعهد بالإصلاح والتحرير الاقتصادي ، وألا تشارك في أي من الدرجات الأولى والثانية والثالثة من الحظر التجاري على "البضائع الإسرائيلية" وبذلك تجبر أمريكا الدول العربية على (التعامل) مع "إسرائيل"، كما نصت على تطبيق تدريجي للمبادرة من خلال الخطوات التالية[٢]:

أولاً: الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، وسوف تقوم الولايات المتحدة بدعم طلبات الدول غير الأعضاء ومساعدتها أثناء التفاوض.

ثانياً: الاستفادة من النظام المعمم للأفضليات[٣]، بحيث تحصل الدولة المؤهلة على إعفاء كامل أو جزئي من الرسوم الجمركية على بضائعها عند الدخول إلى الولايات المتحدة .

---

[١] د. جاسم حسين : **"تداعيات انهيار مفاوضات جولة الدوحة"**، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٦، ص ١ .

[٢] محمد هيثم سلمان: **"الخليج العربي في اتفاقية التجارة الحرة الشرق أوسطية الأمريكية"**، مركز الخليج للأبحاث، نيسان ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .

[٣] يقتضي النظام العام الأفضليات الجمركية (G.S.P) إعفاء الصادرات الصناعية للدول المستفيدة من هذا النظام من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلاد المتقدمة ، مع بقاء تلك الرسوم على وحدة السلع من بلاد متقدمة أخرى أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية ، ويستفيد من هذا البرنامج حالياً عدد كبير من الدول العربية مثل مصر واليمن والأردن وعُمان ولبنان.

ثالثاً: التوقيع على اتفاقية ثنائية لتحرير التجارة والاستثمار ينبثق منها مجلس ثنائي يبحث ويتابع قضايا التجارة والاستثمار بين البلدين .

رابعاً: التوقيع على اتفاقية ثنائية للاستثمار بحيث تتعهد الدولة المضيفة بعدم التمييز في معاملة المستثمرين الأمريكيين وتوفير الحماية لهم ومعاملتهم بشكل عادل.

خامساً: التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الشاملة لتحرير المنتجات والخدمات والاستثمار بين الطرفين، والتي تتشابه نصوصها إلى حد كبير مع بقية الدول في المنطقة، إذ تحتوي بشكل عام على ثلاثة محاور رئيسية .

أ- **جداول الرسوم الجمركية،** وتشمل عادة موافقة الطرفين على إعفاء المواد الاستهلاكية والصناعية من الرسوم الجمركية مع بعض الاستثناءات الخاصة ببعض المنتجات، بالإضافة إلى وضع آلية تدريجية لتخفيض الرسوم الجمركية على المواد المتبقية وخلال مدة زمنية قد تصل إلى عشر سنوات .

ب- **التعهدات بفتح الأسواق والقواعد الداعمة لها،** وتشمل عادة تحرير قطاعات مثل البنوك، التأمين، الاتصالات، الصحة والتعليم وغيرها، وتعهدات بحماية الملكية الفكرية للمنتجات الأمريكية بأنواعها المختلفة، وتعهدات بحماية المستثمرين الأمريكيين ومعاملتهم على قدم المساواة مع مواطني الدولة المضيفة بما فيها ضمان حقهم في إقامة المشاريع الاستثمارية أو المشاركة فيها وعدم التمييز في المشتريات الحكومية، وتعهدات بمحاربة الرشوة والفساد الإداري بكل صوره، وأخيراً تعهدات بالشفافية في الإجراءات الحكومية المختلفة.

ت- **حماية العمال والبيئة بحسب المعايير العالمية .**

وفعلاً باشرت دول مجلس التعاون الخليجي باستيفاء الشروط، فاستكملت المملكة العربية السعودية إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ووقعت مملكة البحرين الاتفاقية النهائية في أيلول عام ٢٠٠٤، وبدأت كلاً من سلطنة عمان وقطر ودولة الإمارات جولات التفاوض لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووقعت سلطنة عمان في كانون الثاني عام ٢٠٠٦ ، بينما توقفت المفاوضات مع كل من قطر والإمارات. أما في الكويت،لم يبدأ التفاوض الثنائي فعلياً. ومع دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة البحرينية – الأمريكية حيز التنفيذ في بداية آب عام ٢٠٠٦ أصبح لزاماً على مملكة البحرين إعفاء ٩٨% من الواردات الأمريكية من أية رسوم جمركية، وهذا بدوره شكل خسارة للخزانة نظراً إلى أن الولايات المتحدة تعتبر أهم الشركاء التجاريين

للبحرين[1]، مما أثار حفيظة المملكة العربية السعودية باعتباره يخالف كل من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١ لدول مجلس التعاون الخليجي، والاتفاق الاقتصادي في مسقط عام٢٠٠١، ويخرق بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي، وكاد يعصف بقمة المنامة الخليجية في كانون الأول ٢٠٠٤ [2]، فلهذه الاتفاقية العديد من المخاطر والتحديات من جهة، والفوائد والفرص التي تهدف الدول الخليجية الحصول عليها من جهة ثانية، فإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية يحقق فوائد اقتصادية لدول مجلس التعاون مجتمعة أو منفردة من خلال الانفتاح على أكبر اقتصاد في العالم، ألا وهو الاقتصاد الأمريكي. كما توفر فرصة تاريخية لتحسين بعض التشريعات في دول الخليج مثل ضرورة الحفاظ على الملكية الفكرية وضمان حقوق العمالة الوطنية منها والأجنبية، وبالتالي جعلها تتواكب مع متطلبات العصر الحديثفضلاً عن جذب الاستثمارات الأمريكية، فأمريكا هي أكبر دولة مصدرة للاستثمارات في العالم [3]. وفي نفس الوقت، هناك الكثير من الجوانب التي تدفع بدول مجلس التعاون لإمعان النظر في ماهية هذه الاتفاقيات، إذ تنص اتفاقية الاتحاد الجمركي على اعتماد (مبدأ نقطة الدخول الواحدة) حيث يتم استيفاء الرسوم الجمركية بواقع ٥% في أي نقطة من نقاط الدخول إلى دول المجلس ومن ثم تصبح البضائع حرة في التنقل بين دول المجلس. وبناء على هذا الاتفاق، فإن الاتفاق على إعفاء البضائع الأمريكية الاستهلاكية والصناعية من الرسوم الجمركية من خلال اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين سوف يخل بالتزام البحرين بجباية الرسوم الجمركية عند معابرها الحدودية، وربما يؤدي إلى ازدياد حاد في دخول البضائع الأمريكية من البحرين لتلافي دفع الرسوم الجمركية في بقية دول الخليج مما يؤثر سلباً في المصالح التجارية والاقتصادية لدول المجلس بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص باعتبارها أكبر سوق تجاري في المنطقة . كما أنها قد تدمر الزراعة المحلية، إذ تسمح الاتفاقيات بدخول الشركات الزراعية الأمريكية العملاقة إلى الأسواق المحلية وبيع منتجاتها،خصوصاً مع قيام الدول الخليجية بإلغاء قوانينها الحمائية مما يعني القضاء على قطاع الزراعة، كما أنها تعطي حقوقاً كبيرة للشركات الأمريكية تتمثل بامتيازات قانونية للشركات الأجنبية، تتخطى السلطة المحلية، إذ يمكن للشركات الأمريكية وفق بنود اتفاقيات

---

[1] جاسم حسين علي: **"أهمية التنويع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥٨.

[2] ماتيو ليغرينزي: **"الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي وموجة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الجديدة"**، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٥ ، ص١.

[3] د. جاسم حسين : **"التبعات الاقتصادية لاتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا "**، مركز الخليج للأبحاث ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٥ ، ص ١.

التجارة الحرة مقاضاة الدول والحكومات مباشرة ومطالبتها بتعويضات إذا ما قامت الحكومة بتنفيذ قوانين محلية ترى فيها الشركة تهديداً لأرباحها مثل قوانين الصحة العامة أو قوانين حماية البيئة المحلية. وتتضمن هذه الاتفاقية أيضاً خصخصة الخدمات الأساسية المهمة كالطاقة والتعليم والصحة والمياه، وحتى البريد وخدمات الهاتف وشركات المراسلة والتوصيل والنقل، وهو ما يعني ارتفاع كلفة تلك الخدمات الضرورية والحيوية للمجتمع ككل. بالإضافة إلى أنها تسمح للشركات الأمريكية بحماية (حقوق الملكية الفكرية)، خاصةً في الأبحاث والمنتجات العلمية، وقد تكون تلك المنتجات ضرورية لعلاج أمراض خطيرة. وبذلك تمنع الشركات المحلية من إنتاج تلك الأدوية لفترة قد تزيد على عشرين سنة، مما يجعل الشركات الأمريكية تتحكم بالأسعار، الأمر الذي يهدد صناعة قومية كصناعة الدواء وتمنع الأدوية من الوصول إلى الطبقات الفقيرة [١] .

وأخيراً ، فإن هذه الاتفاقيات الحرة المنفردة تكرس هيمنة الدول الصناعية وخاصة أمريكا على الدول الخليجية، والتي من أهم أهدافها تفكيك التكامل الاقتصادي الخليجي، فقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية على التفاوض الثنائي مع كل دولة من دول المنطقة على حدة على الرغم من ارتباط دول المجلس باتفاقية اتحاد جمركي وذلك بزعم أن التفاوض مع دول المجلس ككتلة واحدة سوف يأخذ الكثير من الوقت والجهد، كما هي حال اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، وقد أكد ذلك ما جاء في كتاب لصاموئيل هندرسون نشره عام ٢٠٠٣ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أن (على واشنطن تشجيع تفكيك مجلس التعاون الخليجي، ذلك النادي الدبلوماسي في مظهره، وذو الصبغة العسكرية الخفية، المكون من جميع الدول العربية الخليجية الست المحافظة، ويجب تفكيك منظمة (أوبك) أيضاً ، وسوف يصبح موقف الولايات المتحدة بذلك أقل تأثراً بالصراعات الداخلية الخليجية ، وأكثر فاعلية بالتعامل مع دول منفردة)[٢].
إلا أنه مؤخراً تم بلورة قرار خليجي محدد بوقف التفاوض الثنائي التجاري مع الولايات المتحدة أو مع غيرها وتحويل ملفات المفاوضات السابقة إلى لجنة مشتركة لمتابعة التفاوض بشكل جماعي مما يسهم في تعزيز خطوات دول مجلس التعاون التكاملية [٣] .

---

١ نهاد الخاتم عيسى: **"اتفاقيات التجارة الحرة جوانبها المتعددة وتأثيراتها الاقتصادية"**، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٥ ، ص ٣.

٢ ماتيو ليغرينزي: **"الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي وموجة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الجديدة"**، مرجع سابق ، ص ١.

[٣] محمد هيثم سلمان: **"الخليج العربي في اتفاقية التجارة الحرة الشرق أوسطية الأمريكية"**، مرجع سابق، ص٢.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية.

إن الأوضاع المتوترة في منطقة الخليج العربي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي، مثل إيران والعراق واليمن و"اسرائيل"، وما أدت إليه من وجود عسكري أجنبي في الخليج ومن سياسة تستنزف قسماً كبيراً من الثروة الخليجية[1]، تعد من أهم التحديات والمخاطر الإقليمية التي تواجهها دول الخليج العربية.

المطلب الأول: التحدي العراقي.

شكل العراق خلال فترة حكم الرئيس صدام حسين تهديداً سياسياً وأمنياً واقتصادياً لمنطقة الخليج العربي، تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب العراقية الإيرانية، والتي استمرت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ والتي استنزفت طاقات مادية وبشرية هائلة، ساهمت دول مجلس التعاون بنسبة كبيرة في جانبها المادي، وما كادت تلك الحرب تنتهي، حتى شن النظام العراقي في ٢ آب ١٩٩٠حرباً جديدة ومباشرة على دولة الكويت، وأقدم على احتلالها، وتدمير بنيتها التحتية وتعطيل نظامها السياسي، وشل اقتصادها، ثم جاءت حرب تحرير الكويت في شباط عام ١٩٩١ لتعزز التواجد العسكري الغربي عموماً، والأمريكي على وجه التحديد، الأمر الذي حول دول مجلس التعاون إلى جبهة حرب مباشرة وغير مباشرة مع الجيش العراقي، مما أدى إلى رفع درجة الانكشاف السياسي والأمني لهذه البلدان تجاه الولايات المتحدة التي استنزفت تلك الدول بطريقة لم يشهدها تاريخ المنطقة سابقاً ، ولازالت تداعياتها السلبية السياسية والاقتصادية مستمرة إلى يومنا هذا خاصة في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في ١٩ آذار عام ٢٠٠٣، حيث يشكل عدم الاستقرار في العراق تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ككل من خلال وجود قوات الاحتلال التي عززت انتشار العنف والفوضى وتشريد ومقتل ملايين العراقيين داخل وخارج العراق، فقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في شباط ٢٠٠٧، بأن العراق يشهد أربع حروب مستعرة ومتفجرة معاً، هي: شيعية – شيعية للسيطرة على البصرة والمناطق الجنوبية في العراق

[1] جمال سند السويدي: **"مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين"**، مرجع سابق، ص ٦٠٧ .

والتحكم بالثروة النفطية، و**حرب ثانية**، مذهبية سنية - شيعية، أما **الحرب الثالثة** ، فهي التمرد بقيادة العناصر السنية والمعادية للولايات المتحدة الأمريكية، و**الحرب الرابعة**، هي حرب تنظيم القاعدة التي تقوم بمهمتين: الأولى دعم التمرد السني، والثانية تأجيج العنف السني الشيعي، ففي عام ٢٠٠٦ شهد العراق الكثير من التدهور الأمني وبلغت عدد العمليات والاعتداءات اليومية مئة اعتداء، نتج عنها في المتوسط مقتل ٣٠٠٠ عراقي شهرياً واختطاف ٤٠ عراقياً في المتوسط اليومي، والذين عادة ما تكتشف جثثهم ملقاة في الشوارع، مع ارتفاع عدد السجناء إلى ٣٠ ألف سجين .

وخوفاً من امتداد تداعيات المأزق العراقي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، سواء بتصدير الإرهاب والإرهابيين أو اللاجئين والفارين، أعلنت المملكة العربية السعودية عن مشروع بناء سور متعدد المستويات ومزود بالتقنيات العالية على طول الحدود بين البلدين بطول ٨١٤ كيلومتراً، وأعلنت دولة الكويت أيضاً عن مشروع إكمال سور أمني على طول الحدود مع العراق يصل طوله إلى ٢١٧ كيلو متراً [١]. إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه مخاوف أخرى تتعلق بمستقبل الوجود العسكري في العراق، ومستقبل نظام الحكم فيه وتوجهاته نحو دول الجوار وأهمها مستقبل علاقاته مع دولة الكويت، وذلك في حال حصول العراق على استقلاله وخصوصاً ، بعد أن أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون في نهاية نيسان ٢٠٠٦، أوصى فيه بربط تمويل الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان بجدولة الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق مع بداية تشرين الأول ٢٠٠٧ ليكتمل في نهاية آذار ٢٠٠٨، وهو ما عارضه الرئيس بوش واستخدم ضده حق الفيتو. لكن إدارة الرئيس بوش أعادت النظر في موقفها وقررت الاستجابة لمواقف الديمقراطيين الذين يسيطرون على الكونجرس، وأجرت الولايات المتحدة محادثات مع إيران لإيجاد مخرج للأزمة في العراق، على مستوى السفراء، في بغداد في ٢٨ أيار ٢٠٠٧ بعد أن كانت تجهر برفض ذلك .

وتبدو دول مجلس التعاون الخليجي في حالة لاتوازن ، فمن جهة لا تؤيد الوجود الأمريكي في العراق، حيث وصف الملك عبد الله بن عبد العزيز الوجود الأمريكي في العراق، في كلمته أمام القمة العربية التي انعقدت في الرياض في آذار ٢٠٠٧، بالاحتلال غير الشرعي، وهي في الوقت نفسه لا تؤيد الانسحاب الأمريكي الفوري من العراق لأن حصول العراق على استقلاله سيهدد أمن

---

[١] عبد الله الشايجي : **"الوضع الأمني في العراق و تداعياته على منطقة الخليج العربي ، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨ ، ص١٢٣ .

المنطقة واستقرار دولها من خلال مجموعة من التحديات[1]. **أولها**، ظهور منافسة حادة في مجال النفط, فعند السماح للعراق بتصدير النفط، فإنه سوف يحاول أن يعوض ما فاته لحاجته الشديدة الى عوائد النفط, من أجل إعادة التعمير واستيراد السلع الاستهلاكية ودفع التعويضات وأداء الديون، وذلك من خلال تنفيذ الخطط العريضة التي وضعتها وزارة النفط العراقية التي تسعى للوصول، خلال السنوات القليلة المقبلة، إلى أعلى معدل إنتاجي للنفط حققه العراق في فترة ما قبل الحرب، وهو ما يعادل ستة ملايين برميل في اليوم، الأمر الذي يمكن أن يحدثارتباكاً هائلاً في السوق النفطية، ستكون دول المجلس هي أول من سيدفع ثمنه إذا حدث هبوط حاد في أسعار النفط بسبب الزيادة الهائلة في المعروض النفطي. **وثاني هذه التحديات،** قد يظهر عندما يستعيد العراق سيادته على أراضيه ومجاله الجوي, ويستعيد حرية الحركة على المستوى الدولي, فبالنسبة الى مخططي السياسات العسكرية في الخليج, سوف يزعجهم استعادة العراق سيطرته على مجاله الجوي جنوب خط عرض ٣٢, وإلغاء القيود الحالية على تحركات القوات جنوب هذا الخط لأنها – من وجهة نظرهم – ستسهل حشد القوات العراقية على حدود دولة الكويت. ومن المتوقع أن تستمر الضغوط للتفاوض حول الحدود لإعطاء العراق مزيداً من الأراضي المطلة على الخليج مما يمكن أن يدفع بالعراق إلى القيام ببعض التهديدات العسكرية خلال السنوات المقبلة . **ويكمن التحدي الثالث**، في أن العراق إذا ما أخفق في حل مشكلاته الداخلية, ولم يتحسن وضعه الدولي، فسوف تتردى أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية على نحو يؤدي الى انهيار مؤسسات الدولة, ومن المؤكد أن سقوط الحكومة في بغداد سوفيشكل نوعاً مختلفاً من التحديات أمام دول الخليج ذلك أن عدم الاستقرار في العراق يمكن أن يمتد عبر الحدود جنوباً مثلما يمتد الآن باتجاه الشمال، وإذا لم تستطع الحكومة العراقية أن تحافظ على القانون والنظام في الجنوب وأن تسيطر على حدودها مع إيران والكويت والمملكة العربية السعودية فان ذلك قد يؤدي الى نشاطات عبر الحدود تزعزع استقرار المنطقة. **أما التحدي الرابع** ، فهو الشرخ النفسي الذي أحدثته عملية غزو الكويت والعقوبات الاقتصادية الطويلة على العراق بين الشعب العراقي والشعوب الخليجية المجاورة لها,هذا الشرخ سوف يبقى بالعراق – سواء استمر النظام الحالي أم رحل – بمثابة القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أية لحظة بدافع الانتقام ورد الاعتبار، بالإضافة إلى التوتر الذي يثور بين العراق وإيران بين الحين والآخر, واحتمالات الصدام بينهما مرة أخرى .

---

[1] علي بن صميخ المري: **"مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل"** , القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٦ ، ص ١٣٧ ، ص ١٣٩ ، ص ١٤٠.

والمشكلة الرئيسية في المسألة العراقية تكمن في أن العراق سيبقى دولة جوار أياً كان النظام الحاكم فيه, ولا توجد حتى الآن سياسة خليجية موحدة وواضحة لدول مجلس التعاون تجاه العراق سواء في ظل النظام القائم في بغداد حالياً أو في حال تغييره, ومن هنا فإنه يجب على دول المجلس رسم سياسة مشتركة موحدة تجاه العراق ومستقبله، تأخذ في الاعتبار، حقيقة الوجود العراقي كدولة جوار دائمة، بحيث تتمسك بعدم قبول تقسيم العراق وتبدي استعدادها للمشاركة في دفع تكاليف فاتورة الإصلاح الاقتصادي به، بالإضافة إلى سعيها لاستعادة العراق لسيادته على أراضيه وتخفيف العزلة المفروضة عليه، وخصوصاً أن إلغاء القيود المفروضة على المجال الجوي العراقي وتحركات قواته في الجنوب يستلزم اتفقاً بين العراق وجيرانه من دول المجلس, وتحديداً الكويت.

المطلب الثاني: التحدي الإيراني.

تنظر دول الخليج إلى إيران على أنها أحد التحديات الدائمة والمباشرة لأمن الخليج العربي, تحت ذرائع تغذيها الولايات المتحدة، ومعظم البلدان الأوروبية ومن أهم تلك الذرائع سعي إيران إلى امتلاك برامج تسلح استراتيجية تضم الصواريخ الباليستية، بالمقابل تتمثل سياسة إيران تجاه دول الخليج في اتجاهين هما: رغبتها في التعاون مع دول الخليج العربية, ولذلك فهي تمارس سياسة التهدئة والحوار. والثاني يكمن في سعيها الى بناء قدرات عسكرية ذاتية ، ترى دول الخليج أنها تخل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة بما يهدد أمن واستقرار دول الجوار, ومن هنا تبرز التحديات الإيرانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تتمثل بالمسائل الأساسية التالية :

أولاً : النزاع على الجزر بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران:

تتنازع دولة الإمارات العربية مع إيران حول ثلاث جزر هي جزيرة أبوموسى التابعة للشارقة، وجزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة منذ الانسحاب البريطاني من دولة الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٧١ .

وفي شهر أيار ١٩٩٧، ساند مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية جهود دولة الإمارات التي تدعو إيران لحل النزاع بينهما عن طريق المفاوضات الثنائية أو عن طريق محكمة العدل الدولية، والتزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبدأ الحل السلمي، وحاولت الدبلوماسية الإماراتية تأكيد أنه لا حل لأزمة الجزر سوى الحل السلمي، وقد حاولت دولة الإمارات تحسين علاقاتها مع

إيران بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، لكن الأخيرة فرضت كامل سيطرتها على جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ بعد أن كانت تتشارك والشارقة في إدارتها منذ عام ١٩٧١، وفي مطلع عام ٢٠٠٠، قامت إيرانأيضاً بإبعاد المدنيين من جزيرة أبو موسى وأقامت قواعد عسكرية في جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، مما كرس عدم ثقة دول الخليج العربية بالنيات الإيرانية، وبصورة خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة .

ثانياً : أزمة الملف النووي الإيراني:

تسعى الولايات المتحدة مع حلفائها الأوروبيين لخلق قناعة لدى دول الخليج، بأن الملف النووي الإيراني يشكل خطراً بيئياً وأمنياً على دول المجلس والمنطقة برمتها، ولاسيما أن محطة بوشهر النووية تقع على ساحل الخليج وتبعد عن الكويت مسافة أقل من ١٠٠ كيلومتر، وهو ما قد يؤدي في حال حدوث أي خلل في عمل المفاعلات النووية الإيرانية إلى كارثة بيئية كبيرة، لأن بحر الخليج شبه مغلق ودول مجلس التعاون تقوم بتحلية المياه من هذا البحر، وتستخدم هذا البحر لإيصال الطاقة لمختلف دول العالم، وبالتالي فإن هذا البحر يعدرافداً أساسياً للمياه والاقتصاد والكهرباء، فضلاً عن المخاطر الإشعاعية التي سيتعرض لها سكان الخليج في حال حدوث أي تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر، إذ لن يتأثر بها سوى ١٠ % فقط من سكان إيران، بينما تتراوح هذه النسبة من ٤٠ إلى ١٠٠% من سكان الخليج [١] هذا من الناحية البيئية .

أما من الناحية الأمنية، فهذا الملف يؤدي إلى تصعيد المواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، وخاصة مع تصعيد اللهجة الخطابية بينهما، وصدور قرارين من مجلس الأمن بالإجماع بفرض عقوبات اقتصادية وعقوبات على القائمين على البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ البالستية. مما يضاعف من عدم الاستقرار وتهديد الأمن في المنطقة، فإيران تستطيع ضرب القوات البحرية الأمريكية والأهداف والمنشآت النفطية في الخليج العربي، ومهاجمتها بصواريخ مضادة للسفن، ووسائل الحرب غير المتماثلة، والألغام، بالإضافة إلى وقف تدفق النفط عبر مضيق باب السلام في وجه الملاحة الدولية والإقليمية حيث سيتوقف نحو ٩٠% من إجمالي الصادرات النفطية الخليجية، بالإضافة إلى إثارة القلاقل الداخلية في دول الخليج من خلال دعم لجماعات موالية لإيران[٢]. كما أنها قد تقوم بوقف كل شحناتها من النفط والغاز لرفع أسعار النفط

---

[١] عطا السيد فتوح الشعراوي: **"ثوابت خليجية في المسألة النووية الإيرانية"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والخمسون، مركز الخليج للأبحاث، أيار، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨ .

[٢] المرجع السابق، ص ٦٨.

وإلحاق الضرر بالاقتصادين العالمي والأمريكي، مما يجعل دول مجلس التعاون تشعر بالقلق الشديد، وهي تكاد تسمع قرع طبول الحرب مع إيران، في ظل التصعيد السياسي والحشد العسكري ضدها وعلى الرغم من أنها ستدفع ثمناً لأي مواجهة جديدة في المنطقة إلا أنها تشعر بالعجز عن التأثير أو تغيير مسار الأحداث، ولا تملك إلا التأكيد على حل هذه الأزمة بالطرق الدبلوماسية والحوار الجاد مع إيران، والابتعاد عن استخدام القوة المسلحة.

ثالثاً : العلاقات الإيرانية ـ العراقية :

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات الإيرانية العراقية تأخذ منحى تدخل إيراني في العراق يهدد بحدوث حرب طائفية فيه قد تمتد تأثيراتها إلى داخل مجتمعاتها التي تمثل الأقليات الشيعية فيهانسباً مهمة من سكانها، لذلك تدعو دول مجلس التعاون إلى إقامة حكومة وحدة وطنية في العراق تعبرعن جميع أطياف الشعب العراقي، كما تشدد على سلامة ووحدة التراب العراقي واستقلاله. وقد دعا البيان الختامي الصادر عن القمة الخليجية التي انعقدت في الرياض في كانون الأول ٢٠٠٦، إلى " دعم وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته، ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم، والتأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي طرف كان، لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية من أجل تحقيق أهداف لاتخدم الوحدة الوطنية العراقية، أو من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق ، بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة "[1].

المطلب الثالث : العلاقات بين دول مجلس التعاون واليمن.

يُعَداليمن جزءاً من النسيج التاريخي والاجتماعي والثقافي والاستراتيجي لمنطقة الجزيرة العربية، ويتمتع بموقع استراتيجي متميز لوقوع مضيق باب المندب في المياه الإقليمية اليمنية، وهي منطقة يُعَد الاستقرار فيهامرتبطاً بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للترابط الجيواستراتيجي والاعتماد المتبادل بين المنطقتين ، كما يمثل اليمن العمق الاستراتيجي الجنوبي للمملكة العربية السعودية بصورة خاصةنظراً إلى طول الحدود المشتركة. وقد شهدت العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون الخليجيواليمن شيئاً من التوتر ولا سيما في ما يتعلق بالمسائل الحدودية بين اليمن وكل من عمان والسعودية، وموقف اليمن الجنوبي(قبل الوحدة بين اليمنين)وسلطنة عمان، وقد تمت تسويتها في الثمانينيات بموجب اتفاقية تم التصديق عليها في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٢، واستمر الجفاء بين اليمن والسعودية الذي وصل إلى مرحلة الاشتباكات الحدودية المباشرة طوال

[1] عبد الله الشايجي: **"الوضع الأمني في العراق و تداعياته على منطقة الخليج العربي"**، مرجع سابق، ص١٢٠، ١٢١.

حقبة التسعينيات على الرغم من توقيع مذكرة التفاهم في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ في مكة المكرمة .ولذا لم تتردد دول مجلس التعاون أثناء انعقاد اجتماعات القمة السابعة عشرة في قطر في كانون الأول عام ١٩٩٦ في إعطاء ضوء أخضر للطلب اليمني بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي . وفي نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، شهدت علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي جميعهاتحولاً جذرياً في المجرى العام حمل في ثناياه رغبة مشتركة في إعادة جسور المودة ، فقد تم في عام ٢٠٠١ من الموافقة على دخول اليمن في عضوية عدد من اللجان الفنية والوزارية التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثناء مؤتمر القمة الخليجية في العاصمة العمانية مسقط في كانون الأول عام ٢٠٠١، إضافة إلى ذلك، قام فريق عمل من الأمانة العامة لمجلس التعاون واليمن بالعمل على إيجاد صيغة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين والنظر في إمكانية إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي واستفادته من المؤسسات الاقتصادية القائمة في إطار مجلس التعاون ، **وفي ضوء ذلك تبلورت عملية تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي وفق أربع مسارات رئيسية:**

المسار الأول: تأهيل تنموي شامل لليمن، من خلال حشد الدعم والتمويل.

المسار الثاني: إيجاد مناخ وبيئة مواتية لتشجيع وجذب الاستثمارات الخليجية والدولية.

المسار الثالث: تنشيط مجموعة العمل المشتركة بشأن انضمام اليمن إلى عدد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية في مجلس التعاون، بعد أن انضم إلى بعض اللجان الفنية والوزارية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠١ .

المسار الرابع: مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات في اليمن ومواءمتها مع ما هو سائد في دول المجلس[١]**.** وبذلك يتمكن اليمن من الحصول على عضوية كاملة ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي**.**

وبالتالي، فإن تحقيق الأمن الإقليمي الخليجي يتمثل بإقامة تجمع إقليمي أوسع يضم الدول الأعضاء حالياً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (كمجموعة) والعراق وإيران واليمن، وعندئذ تتكون منظمة الأمن الخليجي من أربع تكتلات، هي : إيران والعراق واتحاد دول مجلس التعاون واليمن، ويكون بين هذه التكتلات الأربع تنسيق وتعاون واضحان بهدف تعزيز البعد العربي

---

[١] نايف على عبيد : **"دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩١-٢٠٠٥ "**، دبي دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨، ص ٣٦٥ ، ص ٣٧١ .

وبناء العلاقات الثنائية والابتعاد عن الصراعات مما يحقق لهاتوازناً إقليمياً أكبر[1]، وهذا لن يتحقق من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي إلا بتخلي إيران عن بناء ترسانات عسكرية غير تقليدية, وتوجهها نحو بناء جسور الثقة مع باقي دول الخليج وأيضاً قيام النظام العراقي بانتهاج سياسة متوازنة تجاه دول الخليج, والتزامه بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بترسيم الحدود مع دولة الكويت وقبوله العودة للصف العربي وفقا للشروط العربية .

المطلب الرابع : العلاقات بين دول مجلس التعاون و"إسرائيل" .

أخذت القضية الفلسطينيةدوراً بارزاً على المستويين الرسمي والشعبي في دول مجلس التعاون الخليجي، وأثرت التطورات في هذه القضية على السلوك السياسي لهذه الدول، من خلال الربط بين الاستقرار في الخليج والسلام في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينيةحلاً عادلاً يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك بالنظر إلى ما يمثله النشاط العسكري والسياسي "الإسرائيلي "من تهديد بارز للأمن والاستقرار العربي عموماً والخليجي على وجه التحديد، فالصراع العربي- الصهيوني صراع حضاري شامل، فهو صراع وطني على المستوى الفلسطيني- "الإسرائيلي"، وقومي على المستوى العربي- الصهيوني، كما أنه صراع ضد الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في قلب الوطن العربي أكثر من كونهنزاعاً على الحدود، حيث إن "إسرائيل" بوصفها كياناً استعمارياً استيطانياً توسعياً عدوانياً لن تكتفي -على المدى البعيد- باستيطان فلسطين، بل إن أطماعها تمتد إلى مناطق أخرى في شرق الأردن وشبة جزيرة سيناء، والمملكة العربية السعودية، وأجزاء من لبنان والعراق[2]. وإلى جانب التهديد العسكري, هناك نظرة "اسرائيل" الى الخليج أنه مصدر لتمويل مشاريعها الشرق أوسطية, وسوق هامة لصادراتها ومبيعاتها من الأسلحة, علاوة على رغبتها في التدخل العسكري الأمريكي- "الإسرائيلي" فيها.

وكانت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ المحطة المفصلية التي صهرت دول الخليج في الصراع العربي مع "إسرائيل"، عندما استخدمت الدول العربية في الخليج سلعة النفط الاستراتيجيةسلاحاً رفع في وجه العالم الغربي الذي انحاز إلى "إسرائيل" وقدّم الدعم لها، وكان أقوى من المدافع والدبابات على أرض المعركة، فقرار خفض الإنتاج ومن ثم فرض المقاطعة النفطية على الدول الغربية الداعمة "لإسرائيل" في الحرب كان لهما الأثر الأقوى في تغيير مجرى الأحداث وسير

[1] المرجع السابق، ص ٤٦٧ .

[2] د . كمال محمد الأسطل: **مرتكزات أمن الخليج والصراع العربي – "الإسرائيلي"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز، ٢٠٠٨، ص ١٩ .

المعارك الحربية، إذ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إثر ذلك القرار إلى التدخل للفصل بين القوات المصرية و"الإسرائيلية" في سيناء، أما الأوروبيون، الذين شعروا بخطورة أزمة الطاقة، فقد أصدروابياناً مشتركاً في تشرين الثاني عام ١٩٧٣ طالبوا فيه "إسرائيل" بالانسحاب من الأراضي المحتلة، و أشاروا فيه إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بعد أن تم تجاهلها طويلاً .واعتباراً من تلك اللحظة، دخلت دول الخليج العربية بشكل مباشر وقوي على خط الصراع مع "إسرائيل"[1]، إلا أن الأوضاع الدولية والإقليمية السياسية والعسكرية والاقتصادية تغيرت منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" عام ١٩٧٩، وتزايدت الضغوط على دول الخليج من أجل التطبيع مع "إسرائيل"[2]، وإقامة علاقات دبلوماسية معها . كما استغلت "إسرائيل" غزو النظام العراقي لدولة الكويت ، ووقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب صدام حسين، ودفعت بدول مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في المسألة الأمنية الخليجية والقضية الفلسطينية ، واعتبار العراق من هدد أمن هذه الدول وليس "إسرائيل"، مما جعل حرب الخليج الثانية تمثل منعطفاً هاماً في العلاقات "الإسرائيلية"/الخليجية، حيث نشأت جسور اتصال وتفاهم متعددة بين دول الخليج و"إسرائيل"، بدءاً من مشاركة المجموعة الخليجية في مسار عملية السلام العربية " الإسرائيلية" في مؤتمر مدريد في عام١٩٩١، ومروراً بإنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة "لإسرائيل" في الأول من تشرين الأول عام ١٩٩٤، فمبادرة الملك عبد الله للسلام في بيروت في العام ٢٠٠٢، والتي أفشلها شارون عندما قام باجتياح جنين وقتل المئات من الفلسطينيين، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأسد في قمة غزة الطارئة فاعتبرها بحكم الميتة، لأن ظروف إقرارها وما تلاها من أحداث، دلت على أنه كلما أمعنّا في تقديم البراهين على رغبتنا الجادة في السلام، وكلما قدمنا المزيد من التنازلات، أمعنت "إسرائيل" في غطرستها وتجاهلها لحقوقنا المشروعة[3].

إلا أن دول الخليج استمرت في تسوية علاقاتها مع "إسرائيل"، ولجأت بعض هذه الدول إلى التطبيع معهادبلوماسياً وتجارياً خصوصاً بعد الحرب الأمريكية على العراق في آذار عام ٢٠٠٣، التي قدمت خدمة كبيرة "لإسرائيل" بالتخلص من عدو رئيسي في المنطقة له ثقله الاستراتيجي في صراعها مع العرب، وأتاحت لها فرصة الدخول إلى الخليج عبر السياحة والتجارة والمنتديات

[1] سقاف عمر السقاف: **"أمن الخليج والصراع العربي-"الإسرائيلي": حدود الاشتباك بين النفط والسياسة "**، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز، ٢٠٠٨، ص ٢٢، ص ٢٣.

[2] عبد الفتاح المنيعي: **الموقف الخليجي من مسألة التطبيع مع "إسرائيل"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز، ٢٠٠٨ ، ص ٣٧ .

[3] كلمة السيد الرئيس بشار الأسد في قمة غزة الطارئة، الدوحة، ٢٠٠٩ .

الديمقراطية والاقتصادية، بهدف إشراك (الحكومات الصديقة) لواشنطن في الخليج في منظومة إقليمية تحقق "الإسرائيل" بسط النفوذ السياسي والأمني على دول مجلس التعاون الخليجي، وتفتيت وحدتها إلى كيانات سياسية صغيرة، وذلك لتحييدها عن الصراع العربي – الإسرائيلي، ووقف دعمها للفلسطينيين سياسياً واقتصادياً وإعلامياً على المدى البعيد . وبالفعل قدمت بعض دول المجلس مرونة في علاقاتها مع "إسرائيل" منذ عام ٢٠٠٥ على أساس أن ذلك في خدمة القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني [١]، واستمرت مسيرة التطبيع مع "إسرائيل" فأقامت بعض دول المجلس علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة معها مثل قطر و سلطنة عمان، والبحرين التي رفعت الحظر المفروض على دخول البضائع "الإسرائيلية" الي أسواقها، على الرغم من حساسية الوضع الداخلي في الخليج تجاه "اسرائيل"، والذي تجلى بظهور تيار شعبي خليجي يعارض ويقاوم التطبيع معها، فعلى سبيل المثال، رفض البرلمان البحريني في ١١ تشرين الأول عام ٢٠٠٥ قرار الحكومة البحرينية الآنف الذكر، وأقر قانوناً يعيد فتح مكتب مسؤول عن مراقبة دخول السلع "الإسرائيلية" للأسواق المحلية، كما عبر عدد من نواب مجلس الأمة الكويتي عن استيائهم الشديد من زيارة بعض رجال الأعمال الكويتيين "لإسرائيل" بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وطالبوا بسحب الجنسية وجوازات السفر الكويتية ممن قاموا بتلك الزيارات. كما استجابت حكومتا قطر وعُمان للضغوط الشعبية التي تعرضت لها وقررت إغلاق مكتب التمثيل "الإسرائيلي" في كل من الدوحة ومسقط.

وباستمرار الرفض الشعبي الخليجي لإقامة أية علاقات مع "إسرائيل، قد تقوم "إسرائيل" بخطوات من شأنها جعل الكيان السياسي والجغرافي لدول المجلس في حالة اهتزاز مستمر من خلال تشجيع الأقليات العرقية في دول الخليج على المطالبة بالمشاركة السياسية وحق تقرير المصير وإثارة النزعات الطائفية والإثنية والعرقية في دول الخليج مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي في دول الخليج. بالإضافة إلى تصعيد العداء مع إيران والذي يؤثر في كل الأحوال على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهنا تخشى دول الخليج قيام "إسرائيل" بتوجيه ضربة سريعة إجهاضية للبرنامج النووي الإيراني، بما قد يؤدي إلى انتشار الغبار الذري في أجواء المنطقة ووصوله إلى الساحل الغربي للخليج، أو القيام بعمل عسكري شامل واسع النطاق ضد إيران، وهو ما تحرص

---

[١] مفيد الزيدي: **علاقة أمن الخليج "بإسرائيل" في ظل توترات المنطقة** ، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧ .

الأنظمة الخليجية على عدم حدوثه لما سيترتب عليه من تداعيات سلبية[1]. يضاف إلى ذلك أن الخطر النووي لا يأتي من إيران وإنما من "إسرائيل"، ولذلك تطالب دول الخليج "إسرائيل" بالانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحث المجتمع الدولي على الضغط على "إسرائيل" - وهي القوة النووية غير الشرعية الوحيدة في المنطقة - لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن. والتأكيد على أن امتلاك "إسرائيل" للقدرات النووية من أكبر مصادر تهديد الأمن والسلام الإقليمي والدولي وعامل تشجيع للأطراف الأخرى في المنطقة لتطوير وامتلاك القدرات النووية مما سيقود المنطقة إلى حالة من سباق التسلح الخطير[2].

المطلب الخامس : الوجود العسكري الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي .

تعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المصدر المهيمن للوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج، وقد كان هذا الوجود العسكري الأجنبي في الماضي نتيجة للحرب الباردة، أما في الوقت الحاضر، ووفقاً للرؤية الأمريكية – الخليجية، فقد جاء لمواجهة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من إيران والعراق, سواء التهديد بالعدوان أو بغزو دولة لدولة أخرى أو احتلال أراضي دولة أخرى, أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن القوى الدولية المتواجدة بالمنطقة لها القدرة على إحباط أو تأجيج أي محاولات عسكرية في المنطقة, بالإضافة إلى نهب الثروات النفطية التي تملكها دول الخليج، واستغلال الموقع الجيواستراتيجي الهام .

في حين تتمثل مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي من الوجود العسكري الأجنبي فيها في تشكيل مظلة أمنية لها، وتوفير تدريب وخبرة إضافيين لقواتها المحلية، وإضفاء المشروعية على النظام الحاكم والمحافظة على استقرار الوضع الداخلي؛ إلا أنه يعني ضغوطاً على هذه الدول كي تتعاون بتقديم التسهيلات الموسعة للمكونات العسكرية الأمريكية، وحقوق المنفذ، والتحليق عبر المجال الجوي وزيارات القطع البحرية، وبالفعل؛ وفرت الكويت في السنوات الأخيرة نطاقاً متنوعاً من المساعدات للقوات الأمريكية وسمحت بالاستخدام الواسع للأراضي والمنشآت الكويتية، كما ازداد الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في قطر كجزء من سياسة قطرية متعمدة لتعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة، أما البحرين فقد ضمت قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، في حين فضلت دولة

---

[1] د عمار علي حسن: **جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي – "الإسرائيلي"**، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز، ٢٠٠٨، ص ٢٦ .

[2] عطا السيد فتوح الشعراوي: **"ثوابت خليجية في المسألة النووية الإيرانية"**، مرجع سابق، ص ٦٩.

الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان الإبقاء على تعاون أمني أقل بروزاً مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وتتوقف النظرة المستقبلية حول مدى استمرارية هذا الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة من عدمه بالدرجة الأولى على مدى قدرة دول الخليج العربية وغير العربية على توفير بيئة أمنية مستقرة في المنطقة.

وبالنتيجة، دفعت عوامل التهديد الإقليمي والدولي بدول مجلس التعاون إلى تطوير نفقاتها العسكرية بشكل ملفت للانتباه، فقد رصد التقرير السنوي للمعهد الدولي لبحوث السلام لعام ٢٠٠٨ ارتفاع الإنفاق العسكري لدول المجلس (باستثناء قطر) من ٢٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو سنوي ٥%، ويوضح الجدول رقم (٢٣) تطور هذا الإنفاق لدول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٧).

الجدول رقم (٢٣)

تطور الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧

الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات العربية المتحدة	٢٨٧٦	٢٨٣٦	٢٨٦٢	٢٨٠٧	٢٥٨٥	٢٥٩٩	**...	...
دولة الكويت	٣٠٨٢	٣٠٢٩	٣١٢٦	٣٣٦٩	٣٦٧٩	٣٩٠٩	٣٩٠٩	٤٤٠٠
مملكة البحرين	٣٣٧	٣٥٥	٣٥٧	٤٩١	٤٩١	٤٨٦	٥٢٨	٥٤٣
المملكة العربية السعودية	٢٠١٢٥	٢١٤٣٤	١٨٨١٧	١٨٩٥٦	٢١٠٧٤	٢٥٣٩٣	٢٨٩٢٦	٣٣٧٩٣
سلطنة عمان	٢١٣٩	٢٤٨٨	٢٥٦٢	٢٦٩٥	٣٠٣٠	٣٦٥٢	٣٩٠٥	٣٨١٣
دولة قطر	...	...	...	...	...	...	...	...

[١] جون بيترسون : **"الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي : سلاح ذو حدين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٢٢٤ .

دول المجلس	٢٨٥٥٩	٣٠١٤٢	٢٧٧٢٤	٢٨٣١٨	٣٠٨٥٩	٣٥٩٩٩	٣٧٢٦٨	٤٢٥٤٩
معدل النمو*	-	٥,٥٤	٨-	٢,١٤	٨,٩٧	١٦,٦٥	٣,٥٢	١٤,١٧

المصدر : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي : **"التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي "**، الكتاب السنوي ٢٠٠٨ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، ص ٣٥٩ ، الجدول رقم(٥أ–٣).

ومن ناحية أخرى ، يبرز ارتفاع نسب الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي إذا ما قورنت بمتوسط نسبة الإنفاق العسكري في العالم، فقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري في العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١.٩% في عام ٢٠٠٤، في حين بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٣.٧ %، وفي عمان نحو١٢.٣%، وحوالي ٣.٩% في البحرين، وفي الكويت ١٠.٤%، وفي المملكة العربية السعودية نحو ٩.٨ %، وبذلك فإن نسبة الإنفاق العسكري في كافة دول مجلس التعاون تفوق وبفارق كبير عن المتوسط العالمي، ولهذا يظل الإنفاق العسكري المتزايد إحدى القضايا الملحة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، كما يظل إحدى العقبات الرئيسية في عملية التنمية [١].

المبحث الثالث: التحديات الداخلية.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الداخلي، العديد من التحديات التي يجب أن تتعامل معها بأسلوب علمي ووفق رؤية مشتركة بما لايتجاهل خصوصيات كل دولة من دول المجلس واختلاف ظروفها، ومن أهم هذه التحديات:

المطلب الأول: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجلس ومحاولة الدول الكبيرة فرض إرادتها على الدول الصغيرة.

على الرغم من أن الظروف الأمنية في المنطقة في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات كانت الدافع في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن أعضاء مجلس التعاون لم يتفقوا في مرات كثيرة على مساحة التعاون الأمني التي ينبغي لهم اتباعها، وبدأت الخلافات تظهر علناً بين دول مجلس

---

[١] خديجة عرفة محمد أمين :**" دول مجلس التعاون بين الإنفاق العسكري والقضايا التنموية (حقائق وأرقام)"**، مركز الخليج للأبحاث ، نيسان ، ٢٠٠٥ .

*حسب معدل نمو الإنفاق العسكري من قبل الباحثة بدون دولة قطر لعدم توفر البيانات المتعلقة بها.

**حسبت معدلات النمو للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، من قبل الباحثة بدون الإمارات العربية وقطر لعدم توفر البيانات المتعلقة بكل منهما.

التعاون الخليجي خلال المؤتمرات السنوية، وذلك بسبب خوف دول الخليج من احتمالية أن تحاول السعودية الهيمنة على المجلس باعتبارها الدولة المركز بحكم مساحتها وعدد سكانها واقتصادها. والذي تجلى باعتقاد النظام السعودي أن بإمكانه تصدر موقع الدفاع عن الخليج وحقول النفط، فتدخلت السعودية أثناء الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠- ١٩٩١، وتم وضع قوات من دول مجلس التعاون الخليجي تحت إمرة قيادة سعودية شاركت في عملية تحرير الكويت، ساهمت فيها السعودية ب ٤٠ ألف جندي و٥٠٠ دبابة و ١٨٠ طائرة، مقارنة مع ٧٠٠ جندي و ٦٠ دبابة و ٢٠ طائرة من الكويت، و ٨٠٠ جندي و ٢٤ دبابة و٨٠ طائرة من عمان والإمارات وقطر والبحرين[1]، إلا أنه بفشل السعودية في حماية الكويت واستدعائها للأمريكيين أدركت الدول الخليجية الصغيرة أنها ليست بحاجة إلى السعودية لتحقيق أمن الخليج، وأنه بإمكانها التواصل مباشرة مع الولايات المتحدة دون المرور عبر البوابة السعودية. وقد أكد ذلك توقيع واشنطن لاتفاقيات دفاعية منفصلة مع كل واحدة من دول الخليج، حيث وقعت الكويت أول اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة في ١٩ أيلول عام ١٩٩١، تليها البحرين التي وقعت على اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة في ٢٧ تشرين الأول من العام المذكور، وكذلك وقعت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات للدفاع والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة في حين تجنبت السعودية التوقيع على اتفاقية دفاعية شاملة مكتفية باتفاقيتها القديمة التي كانت قد أبرمتها معها في الماضي[2] .

وكان من نتيجة ذلك إضعاف مشروع استراتيجية الدفاع الخليجي المشترك الذي كان يعتمد على ما كان يسمى " قوات درع الجزيرة " [3]، واقتراب نهاية للهيمنة السعودية على تلك الدول سياسياً وعسكرياً ، وخصوصاً بعد تسوية معظم النزاعات الحدودية الناجمة عن محاولات الجانب السعودي التدخل المستمر والتوسع باتجاه أراضي جميع دول الجوار وقد تم ذلك سواء عن طريق محكمة العدل الدولية أو بالتراضي بين تلك الدول عن طريق اتفاقيات حدودية غير متوازنة مستغلة ظروف الدول الخليجية الأخرى لفرض الهيمنة، حيث رفضت الاعتراف بدولة الإمارات العربية لسنوات طويلة مشترطة تسوية الخلاف الحدودي،مما شكّل ضغطاً كبيراً على الاتحاد الإماراتي بمكوناته السبعة، ولم يتوقف الأمر على الإمارات وإنما قطر والبحرين أيضاً ، فربطت مصير الدول

---

[1] نايف علي عبيد : **"دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩١-٢٠٠٥"** ، مرجع سابق ، ص٣٠٣ .

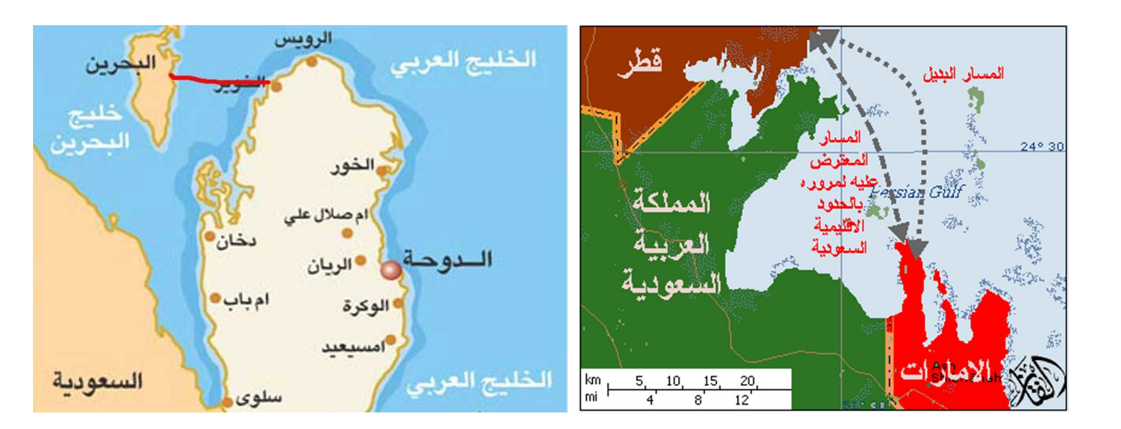
[2] جمال سند السويدي : **" مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين"** ، مرجع سابق ، ص ٦٥١ .

[3] أنشأ مجلس التعاون الخليجي قوات درع الجزيرة في ١٩٨٢ لتكون نواة لجيش موحد و قوة خليجية ذاتية.

الخليجية الثلاث: الإمارات وقطر والبحرين باتفاقيات حدودية تتسم بالغبن والاستغلال بحيث ترتبط هذه الدول بحدود مباشرة مع السعودية فيما لا رابط بري بين أي منها ببعض، وهو ما دفع بقطر للتفكير في مشروع جسر يربطها مع الإمارات وجسر آخر مع البحرين من المتوقع انجازه في العام ٢٠١١، على غرار الجسر الذي يربط بين السعودية والبحرين والذي تم تدشينه في عام ١٩٨٦ [١]، مما أثار إستياءً شديداً لدى السعودية، كون مثل هذه الجسور تفضي إلى إحباط الهيمنة السعودية، إذ ستكون بداية لفك العزلة الجغرافية التي فرضتها تلك الاتفاقيات الحدودية، وستشكّل أساساً متيناً وواعداً لعلاقات تجارية وسياسية واجتماعية بين قطر والإمارات والبحرين كما يظهر من الشكل رقم (١٥).

الشكل رقم (١٥)

الجسر بين الإمارات وقطر **الجسر بين البحرين وقطر**



وشجبت المملكة العربية السعودية توقيع مملكة البحرين على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في محاولة للبحرين من أجل العيش بصورة مستقلة وحفظ الكرامة الوطنية وصيانة السيادة، بعد أن كانت ملتزمة الي حد التطابق بممليات السياسة السعودية طيلة السنوات الماضية،

[١] د.جاسم حسين : **"التعاون الاقتصادي بين قطر والبحرين يخدم التكامل الاقتصادي الخليجي"**، مركز الخليج للأبحاث ، آب ، ٢٠٠٦، ص ١ .

كونها تعتمد في مصادر دخلها على ما تقدمه دول الخليج الأخرى مثل الإمارات والكويت والسعودية على معونات مالية أو عينية لهذا البلد، الأمر الذي أغضب السعودية فأوقفت معوناتها السنوية إلى الحكومة البحرينية، وفرضت تدابير صارمة على عمليات التبادل التجاري معها، وأجرت تخفيض حاد في كمية النفط المخصصة للبحرين من بئر أبو سعفة النفطي[١] المشترك بينهما .

وبالرغم من أن السعودية التي تمكنت من ضبط سيطرتها على دول الخليج الصغيرةسابقاً لم تعد في مأمن من تمرد وتذمر من هذه الهيمنة على المستوي الشعبي وحتى على مستوى بعض الزعامات في الدول الصغيرة، إلا أنها لاتزال تمارس دبلوماسيتها المعهودة في الهيمنة على دول الخليج وتعتبر مجلس التعاون الخليجي أداتها السياسية لمخاطبة العالم وبسط النفوذ الإقليمي، حيث أن الإصرار السعودي على اعتبار الإقليم الذي تعيش فيه دول مجلس التعاون صاحب الأولوية في المصالح، وأن أي اتفاق يجب أن يضع في حسابه الاقتصادي مصلحة دولالمنطقة أولاً قبل مصلحة الدول الأخرى، ليس أكثر من تأكيد على مركزية السعودية في الإقليم، الأمر الذي يجعل ذلك من التحديات التي تسمم العلاقات بين دول مجلس التعاون، ومؤشراً قوياً لخلافات خليجية أخرى قادمة.

المطلب الثاني : العمالة الوافدة وانتشار البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي.

من أهم الظواهر التي نتجت عن اكتشاف النفط وانطلاق مسيرة التنمية في دول الخليج ظاهرة العمالة الوافدة التي استقدمتها لسد النقص في مهارات وأعداد الأيدي العاملة وإنجاز العديد من برامج التنمية وتشييد الهياكل والبنى التحتية. وقد شهدت العمالة الوافدةمؤخراًتزايداً ملحوظاً في تلك الدول بسبب زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، وإقامة مشروعات وبرامج تنموية ضخمة لتحديث مجتمعاتها، وقد ساهم في إذكاء هذا التوجه استمرار النقص في قوة العمل الوطنية الماهرة والمدربة، الأمر الذي كان يمكن أن يجعل هذه الدول عاجزة عن تنفيذ خططها التنموية إذا ما اقتصرت على قدراتها البشرية فحسب، حيث تمثل الفئات المستبعدة من قوة العمل نسبة مهمة من السكان، وخاصة الأطفال والنساء، فالفئة التي تقل أعمارها عن الخمسة عشر عاماً تزيد على٥٠% من إجمالي عدد السكان وذلك بسبب حدوث نمو سريع في السكان خلال العقدين الأخيرين [٢] ، كما أن النسبة الأكبر من النساء رغم التطور الذي لحق بقضايا المرأة خلال السنوات

---

[١] يقع حقل أبو سعفة النفطي في المياه الإقليمية بين البحرين والسعودية حيث تعطي السعودية البحرين ثلثي إنتاجه.
[٢] ميثاء سالم الشامسي: **"الخلل في التركيبة السكانية و تأثيره في دول الخليج "**، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

الماضية لاتزال بعيدة عن سوق العمل، حيث بلغ معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في العام ٢٠٠٤ نحو ٢٧,٣%، وهي من أقل النسب في العالم [١]، وذلك بسبب المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوضع المرأة في الخليج العربي، علاوة على ذلك تتسم العمالة المستوردة بكونها لا تكلف الدول المستقبلة لها أي نفقات تعليمية أو تدريبية، كما أنها أكثر مهارة وأقل كلفة من حيث الأجور وأكثر عائدية من حيث إنتاجيتها،فضلاً عن إقبال الأجانب على العمل ببعض الوظائف والمهن الفنية والحرفية التي تعزف عنها العمالة الوطنية، حيث ينظر المواطنون في دول الخليج إلى هذه الوظائف أو المهن نظرة دونية تأثراً برواسب اجتماعية وثقافية قديمة، ويفضلون في المقابل العمل في المجال الإداري والدوائر الحكومية، نظراً لتميز العمل الحكومي بالاستقرار الوظيفي والمزايا التصاعدية المشجعة .

وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار الدور الهام الذي تقوم به العمالة الوافدة من خلال مشاركتها في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي ومساهمتها في سد النقص الكلي في العمالة الوطنية التي تحتاجها التنمية المتسارعة إلا أنه في المقابل هناك العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات ومجتمعات دول المجلس خلفتها العمالة الأجنبية التي لم تكن تخضع لخطط مدروسة ومعايير واضحة ومحددة لاستقطابها منها :

أولاً : الآثار الأمنية والسياسية :

تتمثل الآثار الأمنية والسياسية في تهديد الاستقرار الداخلي بإثارة النزعات الدينية والطائفية، وإحداث أعمال القلق والاضطرابات والتخريب وحرق الممتلكات العامة والخاصة كما حدث مؤخراً في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت عناوين مختلفة منها تحسين الوضع والأجور [٢]، كما تمثل خطراً على الوجود والكيان السياسي لدول الخليج وذلك من خلال تحول العمالة الوافدة إلى قوى تمارس دوراً سياسياً باستخدامها من قبل دولها للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج بدعوى حماية هذه الجاليات، وتمثل ذلك في منتدى "حوار المنامة" الذي عقد في مملكة البحرين في منتصف شهر كانون الأول عام ٢٠٠٨، حيث طالب الوفد الهندي المشارك بإعطاء العمالة

---

[١] شيرين أحمد شوقي: **"دور المرأة في أسواق العمل الخليجية"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٠.

[٢] اتحاد الغرف الخليجية : **"العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها "**، آذار ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢ ، متاح على الإنترنت على الموقع :
http://www.fgccc.org/cms/showpage.aspx?page_id=٦٣

الهندية في دول الخليجحقوقاً سياسية وعدم اعتبارها عمالة وافدة أو مؤقتة، بل عمالة مهاجرة تتمتع بنفس حقوق المهاجرين في البلدان الأخرى، وعدم تحديد مدة إقامتها في هذه الدول، ما يعني عملياً إعطاء هذه العمالة حق الإقامة الدائمة وبعض الحقوق السياسية الأخرى، وقد استشهد الوفد الهندي بفوز باراك أوباما ذي الأصول الأفريقية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية [1]. وبالتالي فإنه مع مرور الوقت سيكون الخطر الكبير الذي سيواجه الدول الخليجية في أن تتمكن العمالة الوافدة من الحصول على الحقوق السياسية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والوصول إلى مناصب وزارية مما يمكن أن يؤدي إلى تغيير شكل وطبيعة النظم السياسية الخليجية، وتنبع خطورة الطرح الهندي بأنه يتفق مع توجهات بعض جماعات حقوق الإنسان الدولية التي تطالب دول الخليج بإقرار بعض الحقوق للعمالة الوافدة، وتزايد الضغوط التي تمارس على دول الخليج في ظل العولمة والنشاط المكثف لجمعيات حقوق الإنسان لتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتوطين العمالة ومنحها حق التصويت والتجنيس، وقد تعرضت الدول الخليجية خلال الأعوام الماضية لمساءلة لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية للأقليات المحرومة ومنها العمالة الوافدة، وتجاوز تشريعات حقوق الإنسان الدولية والاتفاقات الدولية.

ثانياً : الآثار الاقتصادية :

ومن أبرزها سيطرة الأجانب جزئياً على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، خصوصاً في الاستثمار العقاري، والوساطة المالية، وقطاع الإنشاءات والمقاولات، واستنزاف جزء من الدخل القومي بشكل تحويلات مالية سنوية للعمالة الوافدة, وتتضح خطورتها بمقدار تأثيرها السلبي على اقتصاديات دول المجلس، /كما ورد في الفصل الثاني عند تحليل حساب صافي الخدمات والدخل والتحويلات الجارية في ميزان المدفوعات لدول المجلس/، يضاف إلى ذلك أن هؤلاء المهاجرين ساهموا في زيادة الضغط على السلع والخدمات حيث تحصل العمالة الوافدة و أسرهم على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة دون مقابل أو بمقابل رمزي، كما تستفيد من الدعم المقدم من دول المجلس على الكثير من الخدمات مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وهو الأمر الذي يساهم في ارتفاع العجز في الميزانيات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي [2] .

---

[1] فتوح هيكل: **"العمالة الآسيوية في الخليج: مؤشرات خطرة"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الأول، ٢٠٠٩ ، ص ١ .

[2] اتحاد الغرف الخليجية: **"العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها"**، مرجع سابق، ص١١ .

كما تسببت العمالة الوافدة في انتشار عمليات غسيل الأموال وذلك لكون معظمها من الآسيويين القادمين من دول منتجة للمخدرات مما يجعلهم مصدراً لعمليات غسيل الأموال، مما أدرج دول الخليج ضمن الدول الجاذبة لعمليات غسيل الأموال وفقاً للمؤشر الصادر عن اللجنة الدولية المالية لمكافحة غسيل الأموال والمعروف باسم " فاتف " والذي يعطي درجة أكبر للدولة ذات الجاذبية الكبرى لهذه الأنشطة، حيث جاءت كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف اللائحة بما يتراوح ١٥٠ و ١٩٩ نقطة تليها سلطنة عمان ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية بين ٥٠ و ٩٩ نقطة، وبالرغم من أن هذه المؤشرات مازالت أقل بكثير من الدول الأخرى مثل لوكسمبورغ التي تأتي على قمة اللائحة بحوالي ٦٨٦ نقطة، والولايات المتحدة ب ٦٣٤ نقطة، وسويسرا ب ٦١٧ نقطة، فإن ورود الدول الخليجية على هذه القائمة يمثل تحدياً في حد ذاته [١].

ثالثاً : الآثار القيمية والثقافية :

بات المجتمع الخليجي يتعرض لتشويه وثقافي وديني من خلال استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية والذي يؤثر بشكل ملحوظ في الثقافات والعادات والتقاليد والقيم واللغة من خلال طمس الهوية، وتحلل الشخصية الخليجية، حيث استقر الملايين من العمال الآسيويين في مناطق محددة بالمدن الخليجية، وشكلوا مجتمعات مشابهة لمجتمعاتهم الأصلية يستخدمون فيها لغاتهم وثقافاتهم ويمارسون طقوسهم الاجتماعية والدينية، وانتشرت كثير من المدارس الآسيوية، و ظهرت العديد من المجلات والصحف غير العربية،فضلاً عن الانتشار الكبير للمربيات الأجنبيات اللاتي لا يعرفن اللغة العربية وقد تبين أن ٥٧.١% من أطفال قطر يقلدون الخادمات الآسيويات في اللغة وأن ١٤.٢٥% منهم يقلدونهم في الطقوس الدينية الخاصة بهم[٢]، يضاف إلى ذلك ازدياد ظاهرة الزواج من أجنبيات حيث تقدر نسبة المتزوجين من أجنبيات عموماً في بعض الأقطار الخليجية مثل الإمارات العربية المتحدة بما لا يقل عن ٣٠% [٣] ، مما يؤدي إلى انتقال قيم أخلاقية غير مستحسنة، وإحداث شرخ في بنيان العائلة الخليجية، وتطعيم الأطفال بثقافة غير عربية .

---

[١] علي بن عبد الرحمن الدعيج: **"الجريمة المنظمة داخل دول الخليج العربية والعابرة للحدود، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨ ، ص٣٩٠ .

[٢] علي بن صميخ المري : **"مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل"**، مرجع سابق، ص١٥٠ .

[٣] ميثاء سالم الشامسي : **"الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج "** ، مرجع سابق ، ص ٤٨٥ .

ولا يقتصر التغير على المجتمع المدني فقط، بل امتد ليشمل المؤسسات الحكومية الإدارية والخدمية في كثير من دول الخليج بسبب وجود الملايين من العمال في الدوائر الحكومية والخاصة، الأمر الذي انعكس على استخدام اللغة الأصلية للمجتمعات الخليجية فانتشرت اللغة الأجنبية في الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة، حتى أصبحت اللغة العربيةتقريباً اللغة الثانية في بعض المجتمعات !ويتوقع على المدى غير البعيد أن يقل استخدام اللغة العربية بنسبة كبيرة في المجتمعات الخليجية، وتحل محلها لغات المهاجرين كنتيجة حتمية لثقلهم الديموغرافي في المنطقة، مما سوف يؤثر بشكل كبير في هوية وثقافة السكان الأصليين، ويمكن أن نستدل على خطورة هذه المسألة من خلال بيانات الجدول رقم (٢٤) الذي يوضح أعداد العمالة الوافدة من بعض الجنسيات الآسيوية، غير الناطقة بالعربية.

الجدول رقم (٢٤)

أعداد الآسيويين ونسبتهم إلى السكان الأصليين (الخليجيين) خلال عام ٢٠٠٢

البيان	ألف نسمة	النسبة إلى السكان المواطنين %
هنود	٣٢٠٠	١٦
باكستانيون	١٧٤٠	٨,٧
بنغلادش	٨٢٠	٤,١
فليبين	٧٣٠	٣,٦٥
سيرلانكا	٧٠٥	٣,٥٢٥
السكان الأصليين	٢٠٠٠٠	١٠٠

المصدر : ميثاء سالم الشامسي: **"الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج"**، مرجع سابق، ص٥٠٩، ص ٥١٥.

رابعاً : الآثار الديمغرافية والاجتماعية :

ترتب على هجرة العمالة الوافدة إلى مجتمعات الخليج وخاصةً الآسيويين، إحداث خلل في بنية وتركيبة السكان يتجلى في تقلص حجم السكان المواطنين مقارنة مع الوافدين إلى إجمالي سكان الدولة، واضطراب نسبة النوع في كل المجتمعات الخليجية، وأيضاً خلل في التركيب العمري، وفي ميزان القوى العاملة .

أ- **الخلل الحجمي :**

تختلف دول الخليج من حيث حجم معاناتها من الخلل في حجم سكانها المواطنين بالنسبة للسكان الوافدين، وذلك وفق عدة متغيرات منها: حجم السكان المواطنين، حجم المشروعات التنموية، مدى اندماج العمالة الوطنية في قطاعات العمل في كل دولة [1].

وتتصدر الإمارات العربية المتحدة دول الخليج من حيث تقلص حجم سكانها المواطنين، تليها قطر ثم الكويت كما يظهر من الجدول رقم (٢٥). ونتيجة لذلك تحولت المجتمعات الوطنية إلى أقليات داخل أوطانها.

جدول رقم (٢٥)

التوزيع النسبي للسكان بدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٦ (%)

الدولة	مواطنون	وافدون
دولة قطر	٢١.٦	٧٨.٤
الإمارات العربية المتحدة	٢٠.٠	٨٠,٠
دولة الكويت	٣٣.٩	٦٦.١
مملكة البحرين	٦١.٩	٣٨.١
المملكة العربية السعودية	٧٢.٩	٢٧.١
سلطنة عمان	٧٣.٥	٢٦.٥
دول المجلس	٦١.٩	٣٨.١

المصدر : د.جمال محمد السيد هنداوي : **"دول مجلس التعاون ..... بين الحاجة للعمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨، ص١٩.

ب- الخلل النوعي :

نتيجة لنوعية تيارات الهجرة المتدفقة إلى دول الخليج العربية والتي معظمها من الذكور ازدادت أعداد الذكور على أعداد الإناث في كل دول الخليج العربية، مما أدى إلى اختلال نسبة النوع كما

[1] د.جمال محمد السيد هنداوي: **"دول مجلس التعاون .... بين الحاجة للعمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية"** ، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون ، مركز الخليج للأبحاث، آب ، ٢٠٠٨، ص١٩.

يظهر من الجدول رقم (٢٦)، حيث يلاحظ أن متوسط عدد الذكور يزيد على ٢٠٠ ذكر في مقابل ١٠٠ أنثى في كل من الإمارات وقطر.

الجدول رقم (٢٦)

الخلل في نسبة النوع بدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٦(%)

الدولة	**نسبة النوع (ذكر لكل ١٠٠ أنثى)**
دولة قطر	٢٠٣
الإمارات العربية المتحدة	٢١٢
دولة الكويت	١٥٥,٣
مملكة البحرين	١٣٥,٢
المملكة العربية السعودية	١٢٤,١
سلطنة عمان	١٢٧,٨
النسبة الطبيعية هي النسبة التي تقترب من ١٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى	

المصدر : د.جمال محمد السيد هنداوي: **"دول مجلس التعاون ..... بين الحاجة للعمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨، ص٢٠ .

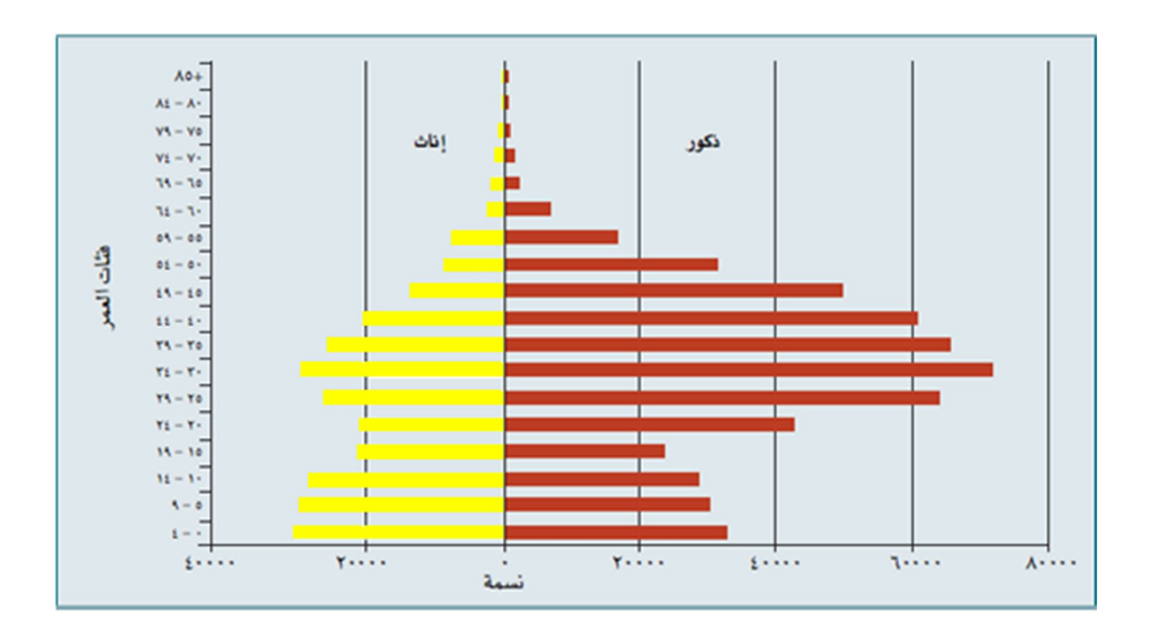
ت- **الخلل العمري :**

أدى وجود أعداد كبيرة من الوافدين في فئات معينة (الشباب في سن العمل) في المجتمعات الخليجية إلى حدوث خلل في التركيب العمري لهذه المجتمعات، ويمكن ملاحظة ذلك الخلل من

الشكل رقم (١٦) الذي يمثل الهرم السكاني لدولة قطر كنموذج لدول الخليج، حيث يلاحظ وجود زياد كبيرة في أعداد السكان في فئات متوسطي العمر (٢٥-٥٠) .

الشكل رقم (١٦)

الهرم السكاني لدولة قطر ٢٠٠٥



المصدر : د.جمال محمد السيد هنداوي : **"دول مجلس التعاون ..... بين الحاجة للعمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون ، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨، ص٢٣ .

ث- الخلل في القوى العاملة :

يقصد بالخلل في القوى العاملة أن يختل ميزان القوى العاملة لصالح العمالة الوافدة على حساب العمالة الوطنية، وتشير البيانات في الجدول رقم (٢٧) إلى أن نسبة العمالة الوطنية من إجمالي العمالة بلغت أقل من٥٠% في كافة دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٥، ولم تقتصر سيطرة العمالة الوافدة على نصيب العمالة الخليجية من القوى العاملة فحسب، وإنما حلت محل العمالة العربيةأيضاً ، فقد بلغت نسبة العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٥ نحو ٢٣%، في حين أن نسبة العمالة الآسيوية ٦٩.٩%، وعلى المستوى القطري شكلت العمالة العربية ما نسبته ٥,٦% من حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان، و٨,٧% في الإمارات العربية المتحدة، و١٢,٤% في البحرين، وحوالي ٣٠,٩% في الكويت، و٣١,٢% في السعودية ، و٤٠% في قطر. وقد أدى ذلك إلى أن قيماً متعاظمة من التحويلات أصبحت تذهب لصالح بلدان غير عربية بعد أن كانت تساهم بفاعلية في الحد من الفقر في العديد من الدول العربية، وفي توفير عوامل مهمة للتنمية والاستقرار في هذه البلدان، حيث تعادل تحويلات الهنود فقط العاملين بدول مجلس التعاون والبالغة في عام ٢٠٠٠ قرابة ١٧ مليار دولار تحويلات كافة العمالة العربية الموجودة فيها في العام المذكور [١].

جدول رقم (٢٧)

القوة العاملة ونسبة العمالة الوطنية وغير الوطنية في دول الخليج العربية عام ٢٠٠٥

الدولة	إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية	عدد العمالة الوافدة	نسبة العمالة الوافدة %	نسبة العمالة الوافدة حسب الجنسية %				
				عربية	آسيوية	أوروبية	أمريكية	أخرى
دولة الكويت	١٥٩٤٠٠٠	١٣٠٢٠٠٠	٨١,٧٠	٣٠,٩٥	٦٥,٣٦	٠,٣١	٠,١٥	٣,٢٣
المملكة العربية السعودية	٧٥٧٩٠٠٠	٤٨٩٤٠٠٠	٦٤,٥٧	٣١,٢٠	٥٩,٣٠	٣,٢٥	٢,١٠	٤,١٥
الإمارات العربية المتحدة	٣٣١٥٠٠٠	٢٧٣٨٠٠٠	٨٢,٢٦	٨,٧١	٨٧,١٤	١,٥٠	٠,٥٤	٢,١١
مملكة البحرين	٥٢٢٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	٥٨,٥٨	١٢,٤٢	٨٠,٠٧	١,٩٦	١,٩٦	٣,٥٩
سلطنة عمان	٩١٤٠٠٠	٦٠٥٠٠٠	٦٦,١٣	٥,٦١	٩٢,٤٠	-	-	١,٩٩
دولة قطر	٥٥٥٧١٤	٣١٥٠٣٤	٥٦,٦٩	٤٠,٠٧	٤٥,٦٤	١,٩٩	-	١٢,٣٠
دول المجلس	١٤٤٧٩٧١٤	١٠١٦٠٠٣٤	٧٠,٢٧	٢٣,١٩	٦٩,٩٠	٢,١٢	١,٢٥	٣,٥٤

المصدر : د.أشرف محمد دوابة : **"تحديات أسواق العمل الخليجية"**، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨، ص ٢٥ .

[١] ميثاء سالم الشامسي : **"الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج"**، مرجع سابق ، ص ٤٨٤ .

من ناحية أخرى، أدى وجود العمالة الأجنبية في دول الخليج إلى انتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية بين أبنائها، مثل ظهور كثير من الانحرافات والجرائم، نظراً إلى أن طبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشها الآسيويون تساعد على إيجاد ظروف مواتية لارتكاب الجريمة والسلوك المنحرف فضلاً عن الاختلاف الواضح بين جملة القيم والتقاليد في الدول الخليجية عن تلك الموجودة في الدول الآسيوية [١]، كما أدت إلى تكاسل بعض المواطنين عن أداء الأعمال وعدم التحمس لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للمهن، وبالتالي انتشار البطالة بين أبناء دول المجلس، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تقييم دقيق للوضع الراهن نظراً لاختلاف مصادر المعلومات فيما يتعلق بمعدلات البطالة في مختلف دول المجلس، إلا أن تقديرات صندوق النقد العربي لعام ٢٠٠٨ تعتبر هذه المعدلات لاتزال آمنة قياساً بالدول العربية وأقاليم العالم الأخرى، حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي بحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٨) أدنى معدلات البطالة بين الدول العربية ودول العالم الأخرى، والتي بلغت نحو ٦.٣% في الدول المتقدمة، و٥.٥% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٨.٨% في منطقة اليورو في العام ٢٠٠٤ [٢].

الجدول رقم (٢٨)

معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	السنة	معدل البطالة " مواطنون فقط "%
دولة الكويت	٢٠٠٧	٥.٥
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٥	٦.٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٤	٣
مملكة البحرين	٢٠٠٤	٣.١
سلطنة عمان	٢٠٠٤	٧.١
دولة قطر	٢٠٠٤	٢.٣

المصدر : جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨"**، ص٤٠، جدول رقم (٧) .

[١] علي بن عبد الرحمن الدعيج: **"الجريمة المنظمة داخل دول الخليج العربية والعابرة للحدود"**، مرجع سابق، ص٣٩١ .

[٢] جامعة الدول العربية, الأمانة العامة و[آخرون]، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨"**، ص٢٦٧، ملحق (٣/١) .

إلا أن واقع الحال في دول المجلس يشير إلى أن معدلات البطالة متجهة إلى الزيادة خصوصاً مع عدم قدرة سوق العمل على امتصاص الأعداد المتزايدة من الباحثين الشباب عن العمل، حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢٩) ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب (١٥-٢٤) سنة عن المعدل العالمي في جميع دول الخليج باستثناء الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (٢٩)

معدلات البطالة لدى الشباب (١٥-٢٤) سنة حسب الجنس

الدولة	السنة	معدل بطالة الشباب (١٥-٢٤) سنة %		
		ذكور	إناث	كلا الجنسين
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٥	٦,٤	٥,٧	٦,٣
مملكة البحرين	٢٠٠٥	٢٧,٥٠	١٧,٨٠	٢٠,٧
المملكة العربية السعودية	٢٠٠١	٢٤,٤٠	٣١,٦	٢٥,٩
سلطنة عمان	٢٠٠٣	١٧,٦٨	٢٢,٣٤	١٩,٦٥
دولة قطر	٢٠٠٥	١١,٦٠	٥٠,٩	١٧
دولة الكويت	٢٠٠٥	١٣,٢٥	٢٤,٣٦	٢٣,٣٢
العالم	٢٠٠٣	-	-	١٤,٤

المصدر: موقع منظمة العمل العربية ، إحصاءات العمل ، إحصاءات تشغيل الشباب في البلدان العربية ٢٠٠٦ ، جدول رقم ٢ ، متاح على الإنترنت على الموقع : http://www.alolabor.org

وترجع أسباب ذلك إلى عوامل عديدة منها عدم تناسب مخرجات التعليم مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل بالإضافة إلى التباطؤ الملحوظ لدى القطاع الخاص في الاستجابة لبرامج الإحلال والتوطين نتيجة عدم ثقة القطاع الخاص في العمالة الوطنية من حيث قدراتها وكفاءاتها الإنتاجية وخبراتها فضلاً عن انخفاض أجور العمالة الوافدة،مما سينجم عنه تحدياً جديداً لدول المجلس يتمثل في كيفية إدماج أعداد متزايدة من الشباب والإناث خاصة في الوظائف المتوفرة.

خامساً : الآثار الصحية :

يعد انتشار الأمراض إحدى السلبيات التي حدثت بفعل العمالة الوافدة، وخاصة الآسيوية، حيث يفد هؤلاء من بلدان ذات كثافة سكانية عالية ومستوى الخدمات الصحية فيها متدنٍ، فيحملون معهم بعض الأمراض والأوبئة، وبالرغم من أن القادم للعمل يخضع إلى فحص طبي قبل تسلمه العمل إلا أن الكثير من الأمراض المعدية في شبه القارة الهندية وبعض الدول الآسيوية الأخرى تفشت في دول الخليج منذ بدء الهجرة الآسيوية، وانتقلت إلى المواطنين الآخرين الموجودين في المنطقة وأصبحت مستوطنة في شبه الجزيرة العربية مع أنها لم تكن معروفة من قبل مثل الملاريا والتيفوئيد والجذام والسل والأمراض الطفيلية والأمراض الزهرية، وأكثر هذه الأمراض انتشاراً الدرن الرئوي الذي يرجع إلى الظروف المعيشية للعمال، حيث يتكدسون في أماكن للسكن غير صحية، وأخطرها فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقد أخفقت جميع التدابير المتخذة في الحد من انتشار الأمراض المعدية لأن هذه الأمراض لا تشخص بالوسائل العادية أو بالفحص التقليدي.

ومع إدراك دول الخليج للآثار السلبية للعمالة الوافدة على اقتصادياتها وبنائها الاجتماعي، فقد شرعت بإعداد خطط لإحلال العمالة الوطنية في الوظائف المتوفرة محل العمالة الوافدة، وإجبار الشركات على توظيف أكبر عدد من العمالة الوطنية وحصر بعض المهن بالمواطنين، مما أسهم في ارتفاع نسبة (السعودة) في القطاع الحكومي السعودي إلى أكثر من ٩١% وإلى ١٣% في القطاع الخاص، وفي البحرين بلغت نسبة (البحرنة) في القطاع الخاص نحو ٢٠%، في مقابل نسبة ٨٩% في القطاع الحكومي، كما ارتفعت نسبة (التعمين) في القطاع الحكومي إلى أكثر من ٧٤% والقطاع الخاص إلى ٤٥% بنهاية عام ٢٠٠٦، وتواصل كل من قطر والكويت والإمارات جهودهما للحد من سياسات استقدام العمالة الوافدة، وتحفيز العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، مع إعطاء الأولوية للمواطنين في القطاع العام[1]. إلا أن تخفيض العدد المطلق للوافدين في الخريطة السكانية أو على الأقل الحفاظ عليه في حدود النسبة الآمنة من إجمالي عدد السكان يتطلب الاستمرار في تطبيق سياسات التوطين ورسم وتطبيق سياسة سكانية وبرامج وخطط وإجراءات كافية وصارمة، ووضع المزيد من الخطط المحلية الانتقالية والبعيدة المدى .

المطلب الثالث : انتشار ظاهرة الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] د.السيد عوض عثمان : **"سياسات توطين العمالة في دول مجلس التعاون رؤية في الجهود المبذولة"**، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السابع والأربعون ، مركز الخليج للأبحاث، آب ، ٢٠٠٨، ص٣٨، ص ٣٩ .

إن التهديدات الخطيرة للأمن والاستقرار التي أصابت بعض دول مجلس التعاون ولاسيما السعودية والبحرين والكويت، أخذت تمتد إلى دول أخرى في المجلس بالإضافة إلى اليمن التي باتت مرشحة لاستيعاب المزيد من الإرهابيين والمطلوبين على المستوى الدولي، وتأخذ صفة الإرهاب الذي يحمل شعارات إسلامية أصولية. فهذه الجماعات الإرهابية التي ظهرت في الداخل تنتمي إلى ما يعرف بالإسلام السياسي، وتبرر ممارساتها واعتداءاتها بمبررات دينية إسلامية، تؤدي إلى تشويه الإسلام وانتشار الكراهية ومشاعر العداء تجاه المسلمين، كما تدخل تلك الجماعات قضية العراق وفلسطين ووجود القوى العسكرية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة في منطقة الخليج ضمن برامجها وأولوياتها، وقد تسببت هذه الأعمال الإرهابية في إحداث أضرار بشرية ومادية كبيرة، وترويع الآمنين وإشاعة الخوف والذعر بينهم، واستهداف المنشآت الحيوية، ومحاولة هز الثقة في الأجهزة الأمنية بالإضافة تدني عوائد السياحة التي تعتبر مورداً مهماً من الموارد الاقتصادية.

وتتمثل سبل مواجهة الإرهاب بالإصلاح السياسي الديمقراطي الذي يسمح بالحوار الفكري الحر وتنشيط المؤسسات الثقافية والسياسية وتعميق وتوسيع المشاركة السياسية بما يؤدي إلى احتواء الفكر الذي تتستر وراءه تلك الموجة الإرهابية، كما يستلزم مواجهة ذلك الفكربفكرٍ يعبر عن سماحة الإسلام واعتداله. وتقع هذه المسؤولية على عاتق رجال الدين، وعلى النخب المثقفة، وعلى البرامج الدراسية والتربوية، وعلى وسائل الإعلام، و على سلوك المؤسسات الرسمية بجميع مستوياتها، مع القيام بإصلاحات جدية وجذرية لهذه المؤسسات بما يدحض المسببات والأعذار التي تتذرع بها تلك الجماعات المتشددة[١]. بالإضافة إلى بذلجهوداً دولية مكثفة لمحاربته والقضاء عليه . وقد وقع مجلس التعاون الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في نيسان عام ١٩٩٨. كما أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في مسقط عام ٢٠٠٢ ، وفي أيار عام ٢٠٠٤ استطاعت دول المجلس أن تحققإنجازاً أمنياً مهماً بتوقيع "الاتفاقية الأمنية لمكافحة الإرهاب لدول مجلس التعاون الخليجية العربية"، كما قامت دول المجلس بالانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

[١] نايف علي عبيد : **"دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩١-٢٠٠٥ "**، مرجع سابق ، ص٤٨٧.

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية لاقتصاديات دول المجلس .

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في مستقبل الأوضاع في الخليج.

المطلب الأول : العوامل الخارجية.

المطلب الثاني : العوامل الداخلية.

المبحث الثاني : ملامح واتجاهات مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : سيناريوهات المنتدى الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني : سيناريوهات منتدى التنمية الخليجي.

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية لاقتصاديات دول المجلس

على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته الدراسات المستقبلية خلال العقود الأخيرة، إلا أن عملية استشراف المستقبل في المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة هي عملية محفوفة بكثير من المحاذير،نظراً للتعقيد الشديد الذي تعيشه منطقة الخليج، والذي هو نتاج لعوامل ومتغيرات عديدة، داخلية وإقليمية ودولية. ولتقديم رؤية استشرافية عامة للأوضاع في الخليج خلال المستقبل المنظور، لابد من رصد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل هذا المستقبل، وأهم ملامحه واتجاهاته وقضاياه مع استعمال قدر من التعميم، والتغاضي عن بعض الفروقات المحلية لكل دولة على حدة، دون أن يؤثر ذلك على النتائج النهائية للتوقعات الاقتصادية.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في مستقبل الأوضاع في الخليج.

تتوزع العوامل المؤثرة بمستقبل الوضع الاستراتيجي في الخليج في السنوات المقبلة إلى عوامل خارجية، وعوامل داخلية .

المطلب الأول: العوامل الخارجية.

١. ميزان القوى في المنطقة سواء على المستوى العسكري أو السكاني أو الاقتصادي أو العلمي. حيث أشار منتدى التنمية في البحرين عام ٢٠٠٨ إلى أن العلاقات الدولية ستشهد خلال السنوات العشرين القادمة مزيداً من الاتجاه نحو الشرق، حيث ستتحول مراكز القوة من الغرب إلى الشرق، ومن المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي وسيقل الارتباط

بالاقتصادات الغربية مع تطوردول الشرق تقنياً وصناعياً [1]، ويبدو أن معدلات النمو الكبيرة التي حققتها الصين والهند، وتقدم الصين على ألمانيا في عام ٢٠٠٧ بعد أن احتلت المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان[2]، يؤكد أن التحول في القوة والقيادة بدأ يتحقق بالفعل، وسيتم استعادة الأدوار المفقودة في العلاقات الدولية، وتكريس اتجاه حقبة التعددية القطبية، لذلك فإن طبيعة علاقة دول الخليج مع القوى الصاعدة لاسيما في منطقة آسيا مثل الهند والصين تعد من أهم العوامل الحاكمة لمستقبل الخليج.

٢. آفاق الأزمة المالية العالمية التي تعيشها الولايات المتحدة، وانتقال تداعياتها إلى اقتصادات دول الخليج العربية، وبخاصة بعد الهبوط الكبير في أسعار النفط الخام والذي يعد المصدر الرئيسي للدخل الوطني، مقروناً بتراجع الإنتاجية في قطاعات رئيسية أخرى وانكماش السيولة، إلى جانب تهاوي أسعار الأصول وتراجع في أداء جميع أسواق الأسهم الخليجية خصوصاً بعد انهيار سوق الأسهم الأمريكية، ومن ثم أسواق الأسهم العالمية الأخرى، الأمر الذي سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي فيها.

٣. مستقبل الطلب العالمي على النفط الخليجي ومعضلة تراجع ونفاذ هذا المصدر للطاقة، والذي يشكل /كما لاحظنا في الفصل الأول من البحث/، المرتكز الرئيسي لاقتصاديات دول الخليج العربي، وبالرغم من أن الاحتياطات البترولية الخليجية كبيرة وتكفي كما تشير معظم التقديرات حوالي ٧٠ عاماً واحتياطات الغاز حتى ٢٠٠ عام [3]، إلا أن هناك تبايناً واضحاً بين الدول الخليجية في حجم ثرواتها من النفط، ما يجعل حاجة كل من البحرين وعُمان إلى تنويع اقتصاداتهابعيداً عن النفط في غاية الأهمية. كما هو موضح في الشكل رقم (١٧)، وقد افُترض أن يعوض إنتاج الغاز واحتياطياته نضوب الاحتياطيات النفطية في كل من هذين البلدين .

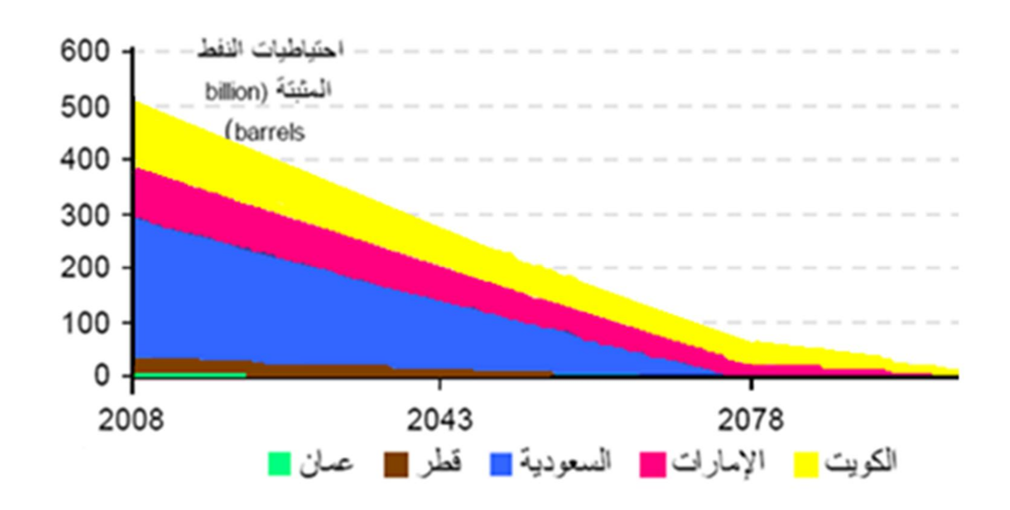
[1] وديع أحمد كابلي: **"مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام ٢٠٢٥ "**، منتدى التنمية ـ البحرين ، ٨/٧ شباط ٢٠٠٨ م ، ص ١٧ ، ص ١٨ .

[2] http://www.syrianeconomic.com/?page=show_det&select_page=&id=256

[3] محمد الرميحي : **"الخليج ٢٠٢٥: دراسات في مستقبل مجلس التعاون"**، دار الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ .

الشكل رقم (١٧)

الزمن المتوقع لاستنفاذ دول الخليج لاحتياطاتها من النفط



المصدر : بنك الكويت الوطني: الورقة البحثية عن دول الخليج ، ٢٨ أيلول ٢٠٠٨ ، ص ٣.

حيث تؤكد الوكالة الدولية للطاقة أن التراجع التدريجي في جميع حقول النفط هي على تسارع في حين أن الطلب العالمي على الطاقة يتزايد، ويُتوقع معدل نموه بنحو ١,٦% سنوياً خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٦ - ٢٠٣٠)، وذلك بسبب التزايد المتسارع في استهلاك الطاقة في العديد من البلدان المتصاعدة النمو وخاصة في قارة آسيا مثل الصين والهند، إذ سيساهم هذين البلدين في رفع الطلب العالمي على الطاقة بين ٢٠٠٦ -٢٠٣٠ إلى ما يتجاوز النصف، حيث سيرتفع الطلب العالمي على النفط بمعدل ١% سنوياً مرتفعاً من ٨٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، وأما الطلب العالمي على الغاز الطبيعي فسيزداد بوتيرة أسرع، بمقدار ١,٨% سنوياً، ومعظم الزيادة في استخدام الغاز مرده إلى قطاع توليد الكهرباء، وفيما يتعلق بالفحم الحجري فالطلب العالمي عليه سينمو بمقدار ٢% سنوياً، ويقدر أن ٨٥% من الزيادة

في الاستهلاك العالمي للفحم الحجري مرجعه إلى قطاع الكهرباء في الصين والهند[1]. وفي المقابل فإن الزيادة في الانتاج العالمي ستأتي في معظمها من بلدان الأوبك، حيث سترتفع الحصة الجماعية لهذه البلدان من ٤٤% عام ٢٠٠٧ إلى ٥١% عام ٢٠٣٠، وستكون حصص الدول الأعضاء في الأوبك، كل على حدة، رهنا بوضع احتياطياتها، وهو ما سيؤثر على سياسات الإنتاج الوطنية، ويتوقع أن تبقى المملكة العربية السعودية المنتج الأكبر في العالم خلال الفترة المذكورة (٢٠٠٧ – ٢٠٣٠)، إذ يقدر أن يقفز إنتاجها من ١٠,٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٠ [2]، الأمر الذي سيزيد من أهمية منطقة الخليج العربي السياسية والاقتصادية، ويجعلها محل أطماع دولية مستمرة، وذلك طالما بقي النفط هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم.

٤. التطورات الداخلية على الساحة الإيرانية والعراقية، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج وتأثير كل منها على مستقبل الوضع الأمني في الخليج، /كما هو موضح سابقاً في الفصل الثالث/ .

المطلب الثاني: العوامل الداخلية .

١. طبيعة وحدود التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ بدءاً بتطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي في ٢٠٠٣، والسوق الخليجية المشتركة في ٢٠٠٨، والشروع في إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي في ٢٠١٠؛ إلا أنه وجد تفاوتاً كبيراً بين الدول الخليجية عند التطبيق سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري في المنطقة أو بالسوق الخليجية المشتركة والتملك والحركة وغيرها؛ الأمر الذي يشكل تحدياً مستمراً مالم تتحول هذه المعطيات إلى واقع ملموس تفرضه الظروف والمتغيرات الاقتصادية الدولية المتسارعة.

٢. استمرار معدل النمو السكاني المرتفع: إن مجتمعات الخليج وتطورها الحالي والمستقبلي أكثر تعقيداً من مجتمعات أخرى نامية أو متطورة، حيث يصعب التنبؤ بالاتجاهات السكانية المستقبلية في دول مجلس التعاون بسبب وجود عدد كبير من الوافدين الذين تتزايد أعدادهم أو تتناقص سريعاً تبعاً لأي تغير في السياسات الوطنية الخاصة بالهجرة أو استقطاب العمالة، وتأثر عوامل التغير السكاني باقتصاديات هذه الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية المتقلبة، وبالرغم من ذلك

---

[1] International Energy Agency: World Energy Outlook, Executive Summary, 2008 , P5, p6

[2] Ibid : p 9 .

فإن التقديرات الديمغرافية الخليجية حسب مكتب الإحصاء الأمريكي تشير إلى أن إجمالي عدد سكان دول الخليج مجتمعة (الأصليين + العمالة الوافدة) في عام ٢٠٥٠ سيصل إلى ١١١,٦٧ مليون نسمة [١]. وهناك تقدير آخر، يرى أنه، إذا ما استمر سكان هذه الدول في التزايد بالمعدلات الحالية أو حتى معدلات نمو أقل قليلاً مما هي عليه، فإنه على أساس معدل نمو سنوي ٣%، يصبح إجمالي عدد السكان ٨٦,٨ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، وهذا التقدير الإجمالي وإن كان أقل من تقدير مكتب الإحصاء الأمريكي فإنه، يبرز على أية حال، خطورة التوجهات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل[٢]. خصوصاً مع ارتفاع نسبة صغار السن والشباب في الهياكل السكانية لدول المجلس، وهو ما يعني ارتفاع الأعباء والضغوط المستقبلية على حكومات دول المجلس من أجل الإيفاء بمتطلبات الأجيال الجديدة من التعليم والصحة والترفيه وفرص العمل والإسكان وغير ذلك. كما يتوقع تصاعد معدلات البطالة وذلك بسبب نظم التعليم السائدة في المنطقة العربية عامة، وفي بعض دول الخليج خاصة، والتي تخلق فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصادات الخليجية وطلب السوق علي المهارات العلمية والتطبيقية.

٣. الإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون: لقد اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات متفاوتة على طريق الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تستمر في هذا الطريق خلال المستقبل المنظور وخاصة في ما يتعلق بعمليات الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص. ولكن من المستبعد أن تقود هذه الإصلاحات الاقتصادية إلى تحقيق نقلة كبيرة على صعيد تنويع مصادر الدخل في دول المجلس، حيث سيستمر النفط المصدر الرئيسي للدخل والمحرك الأساسي للاقتصادات الوطنية .

٤. الوضع الداخلي في الخليج: من أسباب عدم استقرار دول الخليج ثقافة القبيلة التي تسيطر على ثقافة التمدن، فبالرغم من وجود الدولة الحديثة إلا أن القبائل لاتزال تتنافس على أن يكون لها وجود سياسي اقتصادي ثقافي ومعنوي، بالإضافة إلى تأثير الوضع الطائفي في مستقبل المنطقة.

---

[١] ميثاء سالم الشامسي : **"الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج"** , مرجع سابق ، ص ٤٥٢.
[٢] المرجع السابق ، ص٤٥٣.

المبحث الثاني: ملامح واتجاهات مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي.

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على سيناريوهات الاقتصاد الخليجي لعام ٢٠٢٥ ضمن إطار تغيرات البيئة الدولية والإقليمية والداخلية. حيث سيتم من خلاله التعرف على الفرص المستقبلية المتاحة وآفاق التعاون الخليجي من ناحية والتحديات المتوقعة ضمن هذا المدى الزمني .

المطلب الأول: سيناريوهات المنتدى الاقتصادي العالمي.

طرحت دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٧ تحت عنوان (دول مجلس التعاون والعالم .. السيناريوهات حتى ٢٠٢٥)، ثلاثة سيناريوهات محتملة للتطورات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين ٢٠٠٧ و ٢٠٢٥ [1]. أعدها نحو ٣٠٠ خبير من منطقة الخليج وخارجها واستغرق إعدادها ١٨ شهراً، وتقوم هذه السيناريوهات على اعتبار البيئة الدولية والإقليمية كمتغيرين مستقلين أساسيين في تطور المستقبل الاقتصادي للمنطقة. بحيث يشمل متغير البيئة الدولية على عنصرين أساسيين هما : النمو الاقتصادي العالمي وسعر النفط. أما متغير البيئة الإقليمية فيتمثل في التوتر السياسي المرتبط بالملف النووي الإيراني، وقد تمت صياغة السيناريوهات ضمن محورين أساسيين هما: الاستقرار أو عدم الاستقرار الإقليمي من ناحية، والإصلاحات الاقتصادية والإدارة الفعالة لها من ناحية أخرى. ويشير الشكل رقم (١٨) إلى السيناريوهات الثلاثة التي تم تطويرها وهي: سيناريو الواحة، وسيناريو الخليج الخصيب، وسيناريو العاصفة الرملية .

* **سيناريو الواحة:**

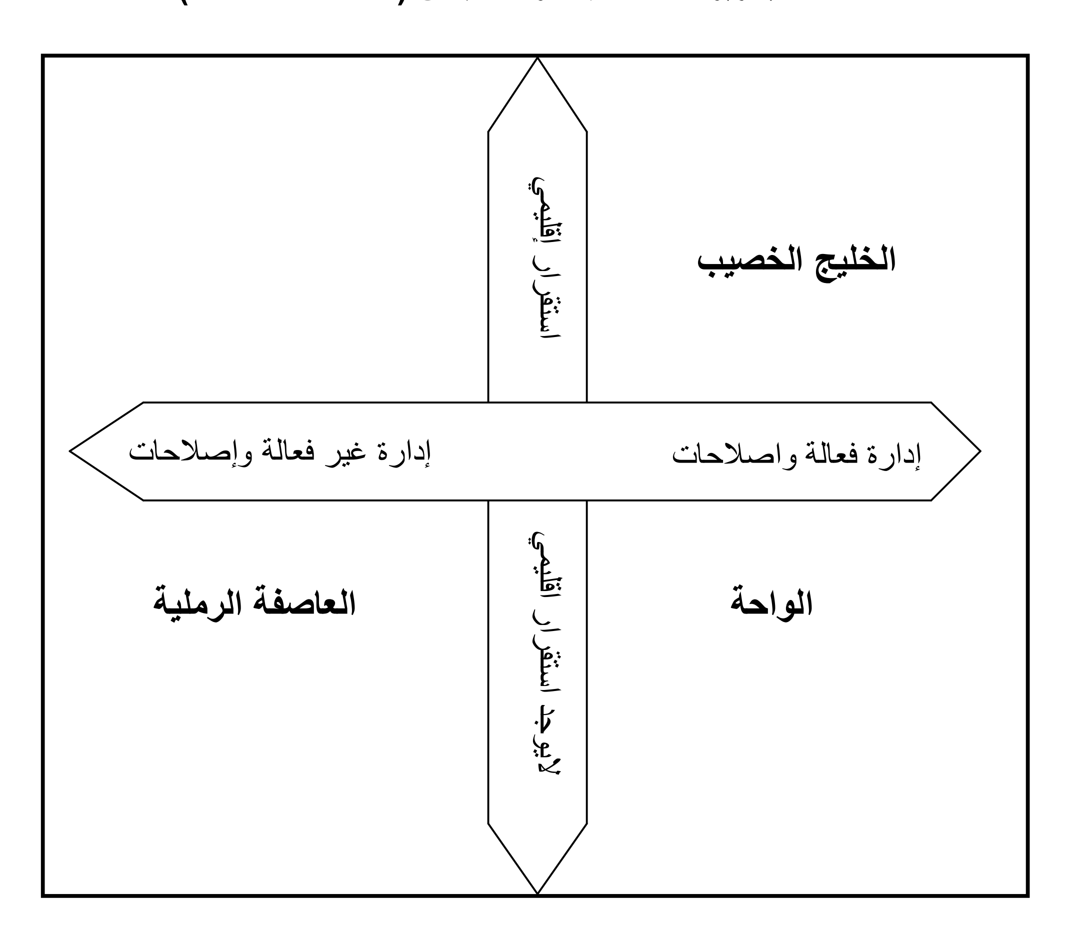
سيبقى الاستقرار الإقليمي في هذا السيناريو يشكل تحدياً لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تجد نفسها وسط بيئة إقليمية تتسم بالصراع الإقليمي وعدم الاستقرار السياسي بسبب إصرار إيران

[1] WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, p8 .

على الاستمرار بالبرنامج النووي الذي تعارضه الولايات المتحدة والدول الغربية، واعتباره مصدراً لتهديد واستقرار منطقة الخليج البالغة الأهمية للاقتصاد العالمي، كما ترى فيه " إسرائيل " مصدراً لخطر يهدد أمنها، إنما مع استمرار الوضع على ماهو عليه، أو دون الوصول إلى مرحلة التدخل العسكري يمكن لبلدان مجلس التعاون أن تستمر في تحقيق إصلاحات اقتصادية مؤسسية هامة وتنسيق سياسات دبلوماسيةَ واقتصادية من خلال مؤسسات فعالة وقوية وسوق داخلية أكثر قوة. كما ستعمل دول المنطقة على بناء القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب وإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك لسد العجز في فجوة المهارات، مع الأخذ في الاعتبار أن النفط سيستمر كمصدر رئيسي لدخل ميزانيات تلك الدول.

الشكل رقم (١٨)

سيناريوهات مستقبل دول المجلس (٢٠٠٧ - ٢٠٢٥)



Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World : Scenarios to 2025, Executive Summary, p7.

* **سيناريو العاصفة الرملية :**

يتم هذا السيناريو في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الإقليمي، حيث يتوقع هذا السيناريو قيام الولايات المتحدة الأمريكية أو "إسرائيل" بتوجيه ضربة عسكرية للمرافق النووية في إيران في المستقبل المنظور، مما قد يؤدي إلى رد إيراني صاروخي على القواعد الأمريكية في دول المجلس وعلى أهداف معينة داخل الكيان الصهيوني، ويتبع ذلك تفاعل السكان في دول المجلس بشكل قوي مع تدهور الأوضاع الأمنية مما يوجد حالة من عدم الاستقرار الداخلي، وعندها تحاول حكومات دول المجلس التعامل مع المخاطر الداخلية والإقليمية وذلك بزيادة الإنفاق العسكري والأمني على حساب المجالات المدنية الأخرى. وضمن هذا السياق، يتم تعثر مشروعات الإصلاحات التي تتعلق بالتعليم والبحث والتطوير والإستثمار. الأمر الذي سيقوض قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على إجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية بطريقة فعالة .

* **سيناريو الخليج الخصيب :**

هو بمثابة السيناريو المثالي لدول مجلس التعاون الخليجي وهو يفترض توفر البيئة الإقليمية والدولية المثالية من حيث توفر الاستقرار الإقليمي وارتفاع سعر البترول نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليه وتنامي العولمة، وخاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات التجارة والاستثمار . حيث ستشهد اقتصاديات دول مجلس التعاون حقبة من الازدهار وستتحول إلى مركز الابتكار مما سيتيح الفرصة لتركيز جهودها على تطوير كوادرها البشرية على كافة المستويات والاستثمار بقوة في التعليم ومواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والمؤسسي بحذر من أجل دعم مجتمعاتها واقتصاداتها .

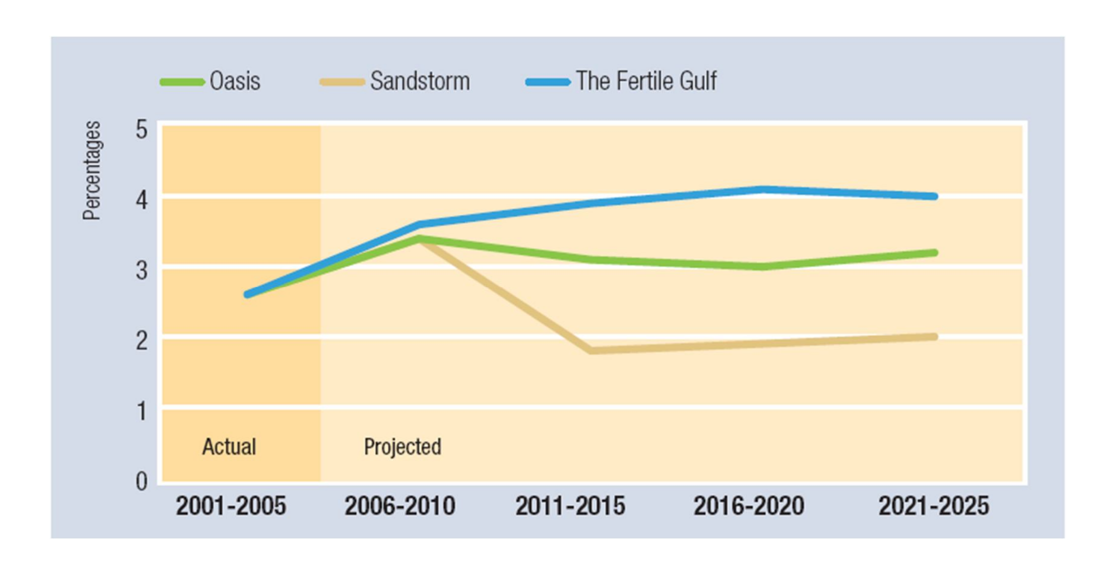
وقد تصور المنتدى الاقتصادي العالمي تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه السيناريوهات الثلاثة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٢٥ كما يلي :

▪ **الناتج المحلي الإجمالي العالمي :**

في **الواحة**، ستستمر مفاعيل العولمة والاحتكاك بالأسواق العالمية على الرغم من النزاع الاقليمي في مناطق كثيرة في العالم وسينمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٣- ٣.٥ % خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٢٥، على النقيض من ذلك في **العاصفة الرملية** حيث أن صدمات النفط وانعدام الثقة ستقلل من التعاون الدولي والتكامل التجاري مما يتسبب بالكساد العالمي خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٢، يتبعه فيما بعد معدلات نمو بطيئة للناتج المحلي الإجمالي العالمي. أما في **الخليج الخصيب**، فسيستفيد الاقتصاد العالمي من اضطراد نمو التجارة في بيئة عالمية منسجمة وستصل معدلات النمو العالمي إلى أكثر من ٤% كما يظهر من الشكل رقم (١٩).

الشكل رقم (١٩)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي



Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary, Annex , p7, Figure A.1

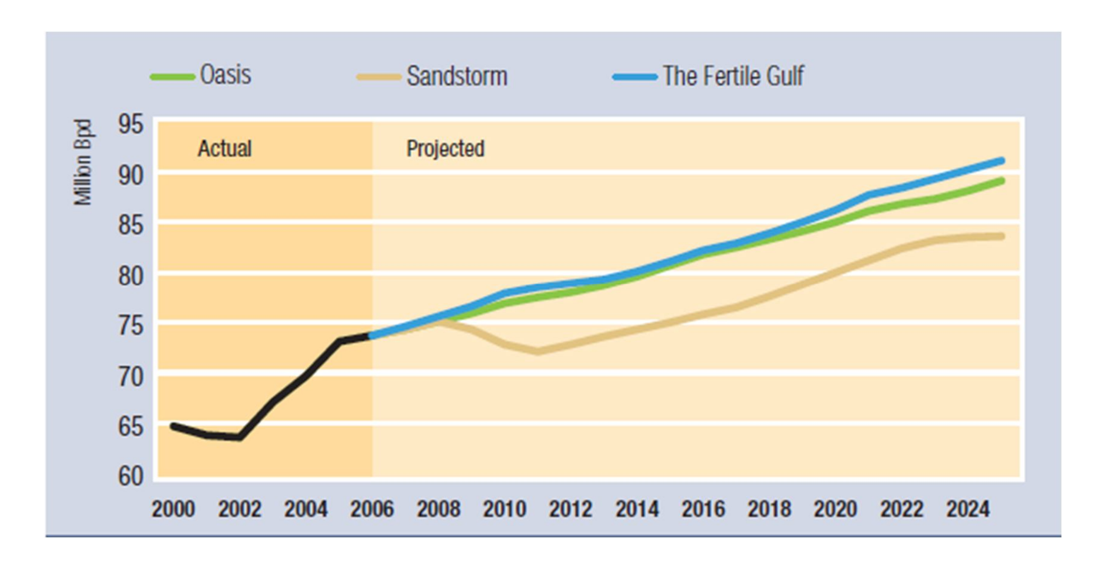
▪ **الطلب العالمي على النفط :**

سيكون الطلب العالمي على النفط مرتفعاً في كل من **سيناريو الواحة والخليج الخصيب** بسبب العولمة وارتفاع الطلب عليه من قبل العديد من دول العالم النامية، وخاصة الصين والهند، أما في

سيناريو العاصفة الرملية فخلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١ سينخفض الطلب على النفط بسبب الكساد العالمي الناجم عن المشاكل السياسية في الخليج، ولكن بعد هذه الفترة سينتعش قطاع النفط وسيرتفع الطلب على النفط مجدداً ويظهر ذلك من الشكل رقم (٢٠).

الشكل رقم (٢٠)

الطلب العالمي على النفط



Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary**,** Annex , p9 , Figure 6.3

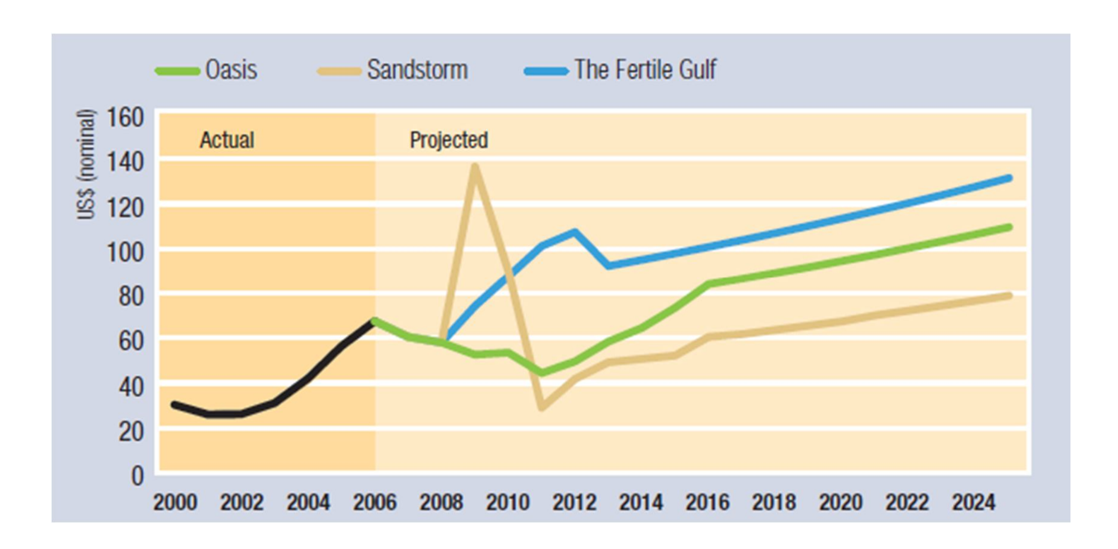
- **أسعار النفط :**

في الواحة، ستبدأ أسعار النفط بالانخفاض، لكن الأوبك ستنجح في الحفاظ عليها عند مستويات مناسبة لاتقل عن ٤٥ دولاراً للبرميل، ومنذ نهاية عام ٢٠١٦ سوف يتصاعد الطلب على نفط الأوبك مما سيرفع أسعار النفط إلى ما يقارب ١٠٠ دولار للبرميل في نهاية الفترة المدروسة. **في العاصفة الرملية،** سيتسبب التباطؤ في الاقتصاد العالمي في انخفاض أسعار النفط إلا إذا أقدمت الولايات المتحدة أو " اسرائيل " على توجيه ضربة عسكرية لإيران مما سيؤدي إلى قفز أسعار النفط إلى متوسط قدره ١٢٥ دولار للبرميل، لكن هذا الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط وعدم الاستقرارالإقليمي مع الضعف الاقتصادي في السوق الأمريكية سيؤدي إلى زيادة التباطؤ في الاقتصاد العالمي وانخفاض في الطلب على النفط خلال الأربع السنوات التالية لقصف إيران مما يسبب انخفاض كبير في أسعار النفط وعندها لن تكون الأوبك قادرة على رفعها، ومنذ عام ٢٠١٦ سيكون التحسن بطيئاً وستعمل الأوبك على رفع سعر النفط إلى ما فوق ٤٥ دولار حتى عام

٢٠٢٥. أما في سيناريو **الخليج الخصيب** فإن الطلب العالمي القوي على النفط سيؤدي إلى زيادة الأسعار وقد تصل إلى ما فوق ١١٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٢٥، ويوضح ذلك الشكل رقم (٢١).

الشكل رقم (٢١)

أسعار النفط



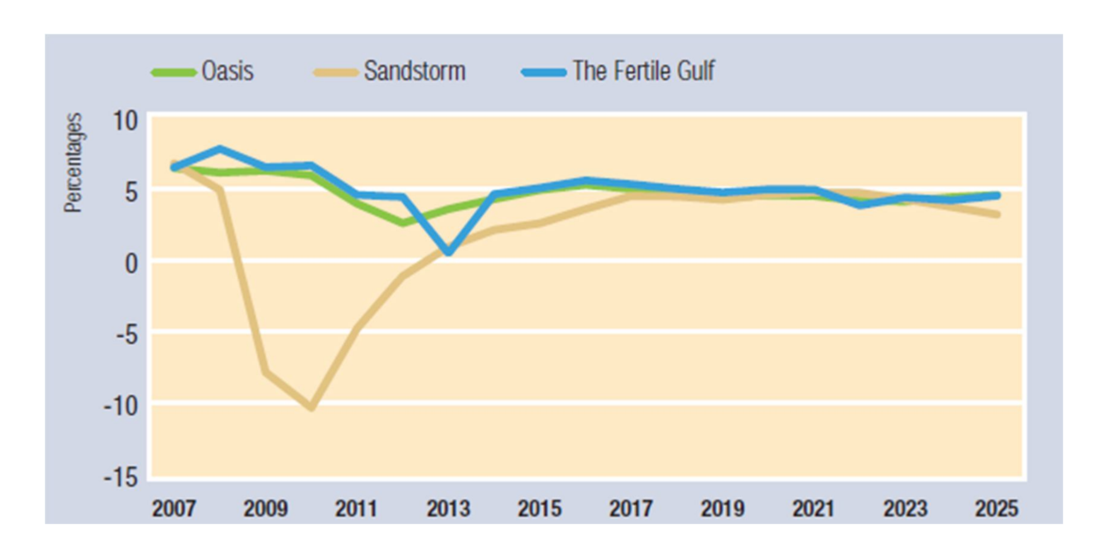
Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary, Annex , p8 , Figure 6.2

- **الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج :**

في جميع السيناريوهات، سيبقى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي متأثراً بأسعار النفط ، وستتحقق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول باستثناء سيناريو العاصفة الرملية حيث سيؤدي الانهيار الكبير في أسعار النفط إلى معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي كما يظهر من الشكل رقم (٢٢).

الشكل رقم (٢٢)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج



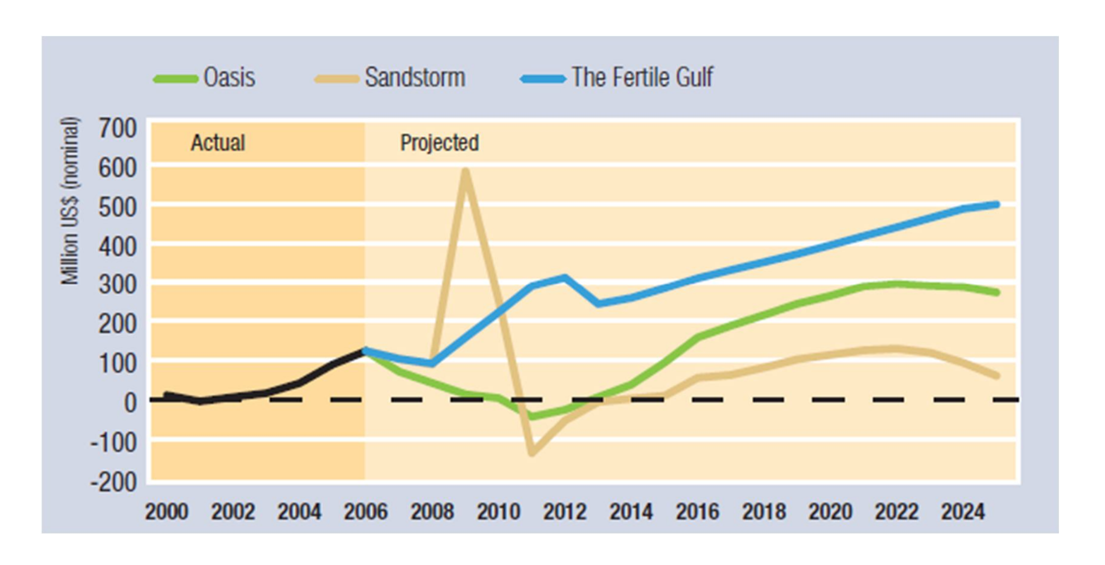
Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary, Annex , p10 , Figure 6.6

- **الميزانيات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي:**

في جميع السيناريوهات، ستبقى الميزانيات الحكومية لدول‌المجلس مرتبطة جداً بأسعار النفط. في **الواحة**، ستؤدي إيرادات النفط المنخفضة والزيادة السكانية إلى عجز بالميزانية بحلول عام ٢٠١١ والذي سيتحول إلى فائض منذ عام ٢٠١٣ مع التحسن في أسعار النفط. **في العاصفة الرملية،** سيخلق تراجع إيرادات النفط عجز هام في الميزانيات الحكومية إلا أنه سيحدث تحسّن بطيء منذ ٢٠١٥ وحتى نهاية الفترة المدروسة، **في الخليج الخصيب،** ستستفيد جميع دول المجلس من الإيرادات النفطية المرتفعة وستحقق جميع الميزانيات الحكومية فوائض مالية خلال الفترة المدروسة، كما يظهر ذلك من الشكل رقم (٢٣).

الشكل رقم (٢٣)

الميزانيات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي



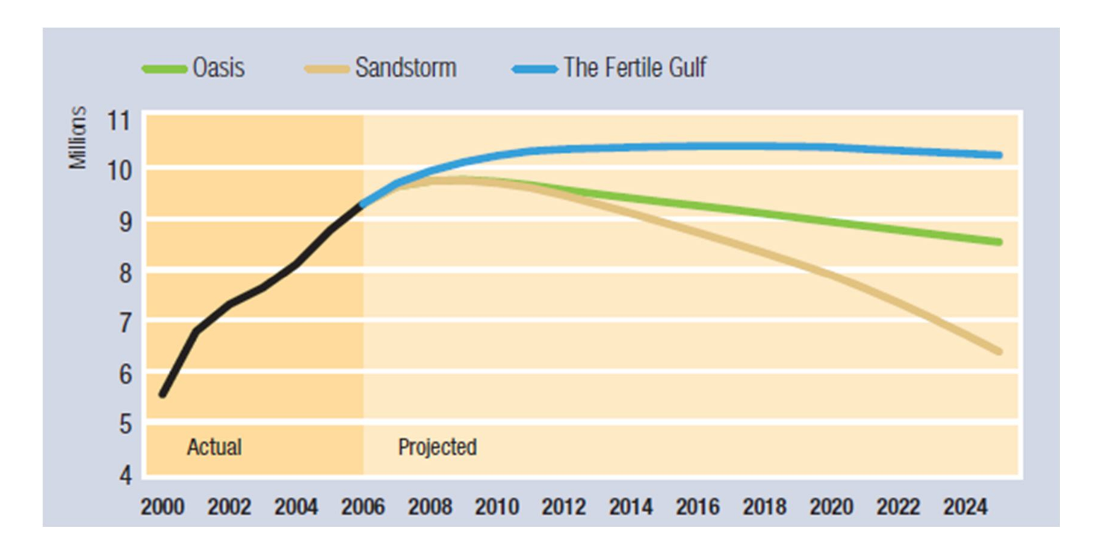
Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary , Annex , p11 , Figure 6.8

- **العمالة الأجنبية في دول الخليج :**

ستبقى أعداد العمالة الأجنبية كبيرة في دول الخليج في جميع السيناريوهات، ومع ذلك، سيتقلص العدد المطلق للعمالة الوافدة في سيناريو الواحة تبعاً لانخفاض الحاجة لعمال البناء، **وفي العاصفة الرملية،** سيؤدي الكساد العالمي وأسعار النفط المتقلبة وعدم الاستقرار الإقليمي إلى انخفاض الطلب على العمالة الأجنبية بشكل ملحوظ ،**أما في الخليج الخصيب،** سيبقى الطلب على العمالة الأجنبية قوياً حتى إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل تقريباً وخصوصاً على العمّال الأجانب ذوي المهارات العالية ، كما يظهر ذلك من الشكل رقم (٢٤).

الشكل رقم (٢٤)

العمالة الأجنبية في دول الخليج



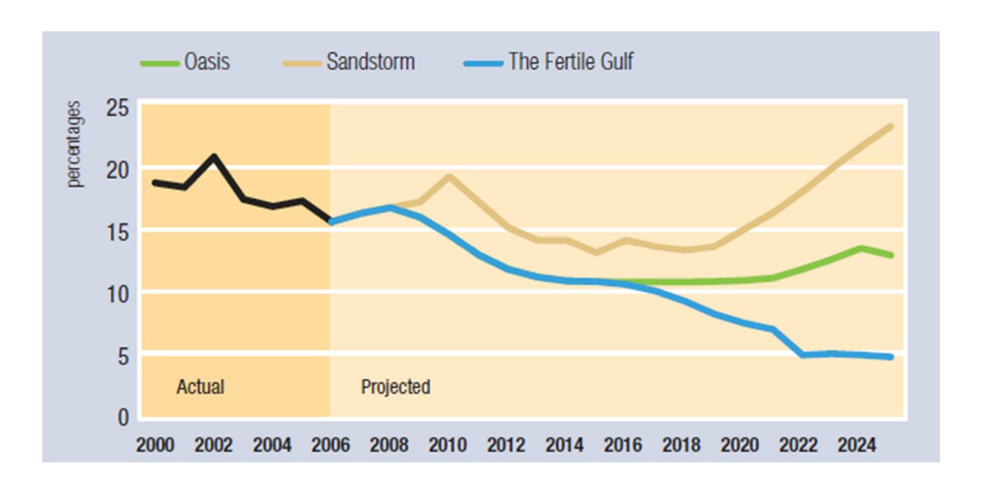
Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary, Annex , p12 , Figure 6.10

- **معدلات البطالة في دول الخليج :**

تتفاوت معدلات البطالة فيما بين السيناريوهات الثلاثة. ففي **سيناريو الواحة**، ستتراوح معدلات البطالة بين ١٠ - ١٢%، بينما في **سيناريو الخليج الخصيب**، ستتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تخفيض معدل البطالة إلى ٥% في عام ٢٠٢٥، أما في **سيناريو العاصفة الرملية** ستستمر معدلات البطالة في الارتفاع حتى نهاية الفترة المدروسة، ويوضح ذلك الشكل رقم (٢٥).

الشكل رقم (٢٥)

معدلات البطالة في دول الخليج



Source: WORLD ECONOMIC FORUM : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary, Annex , p13 , Figure 6.11

المطلب الثاني: سيناريوهات منتدى التنمية الخليجي.

تطرق منتدى التنمية التاسع والعشرين في عاصمة البحرين " المنامة " في ٧-٨ شباط عام ٢٠٠٨، إلى مستقبل الخليج وما سوف يكون عليه في عام ٢٠٢٥، وتناول خمسة سيناريوهات مختلفة لمستقبل الخليج السياسي وما سيكون عليه في العام ٢٠٢٥ [١] وهي :

السيناريو الأول، ويتوقع النقاط التالية :

- استمرار الأزمة العراقية بملامحها الراهنة، وبالتالي استمرار الصراعات الطائفية في العراق وانتقالها إلى دول المنطقة. فالتحسن الأمني لا يمكن ضمانه من دون تغييرات سياسية جذرية، بمعنى أن مايحدث حالياً في العراق من تحسن أمني يرجع إلى أسباب واضحة. **أولها**، يكمن في تغير الموقف الإيراني، الذي وجد أن له مصلحة في التخفيف من دعم بعض هذه الصراعات والاقتتال الداخلي بحكم أنه بدأ بالتفاوض مع الجانب الاميركي فيما يتعلق بالعراق. و**السبب الثاني**، فيتمثل في الاقتتال السني السني الذي تغير عندما ظهرت "الصحوات" في بعض العشائر، والتي وجدوا فيها الملاذ الآمن وانضم إليها أكثر من ٩٠ ألف شخص وأصبحت العشائر هي من يقاتل القاعدة من الداخل.

---

[١] محمد الرميحي: **"الخليج ٢٠٢٥: دراسات في مستقبل مجلس التعاون"**، مرجع سابق، ص١٨ إلى ٢٨.

- استمرار التعنت الإيراني والضغوط الأمريكية على إيران مما قد يؤثر على أمن دول الخليج، وذلك بسبب عدم انصياع إيران لقرارات مجلس الأمن وإصرارها على الاستمرار ببرنامج التخصيب، وقد أعلنت مؤخراً أنها أصبحت الدولة الحادية عشرة في العالم في السباق الفضائي .....
- استمرار تعثر بعض القرارت المتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق بين دول المجلس .
- استمرار التذبذب في أسعار النفط وبالتالي ستجد معظم الدول الخليجية صعوبة في تلبية احتياجات ميزانياتها التي بنتها على أسعار عالية .
- تعرض بعض الدول الخليجية لعمليات إرهابية، حيث ستشهد عمليات الإرهاب تزايداً في اليمن وأفغانستان وباكستان وقد تبين أنه قد تم القبض على أكثر من ثمانمائة يمني وما يقارب ستمائة فرد من المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج والدول العربية ممن تدربوا في أفغانستان.
- ستضطر دول الخليج إلى المزيد من الإنفاق العسكري، والذي بلغ ٤٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ (الجدول رقم ٢٣)، ومع ذلك لم تتوفر الحماية والأمن لدول المنطقة.

السيناريو الثاني، ويتوقع هذا السيناريو :

- انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وإذا تم هذا الانسحاب من دون ترتيبات كافية لإحلال الأمن، فإنه سيؤدي إلى تفكك العراق واندلاع حرب جديدة في الخليج، وتعتبر إسرائيل بالإضافة إلى مجموعات داخل العراق ممن تحبذ تقسيم العراق وتسعى إليه، إلى جانب عناصر عراقية وعربية أخرى. وهنا ستنشأ صراعات ومواجهات بين الدويلات العراقية، وسيحتدم الاقتتال مما قد يؤدي إلى خروج الخلافات العراقية إلى دول الجوار وبالتالي المزيد من العمليات الإرهابية الطائفية.
- اندلاع حرب بين أميركا وإيران، وانعكاساته سوف تكون وخيمة على دول الخليج . خصوصاً مع التصريحات الإيرانية حول إغلاق مضيق باب السلام وتوجيه ضربات إلى المصالح الأمريكية في الخليج .

السيناريو الثالث، ويتوقع امتلاك إيران القنبلة النووية وهيمنتها على الخليج ، حيث ستكون إيران في مأمن من أي هجوم عسكري أميركي أو "إسرائيلي" عند نجاحها في تصنيع الأسلحة النووية، وذلك في حال تردد أمريكا في الدخول في مواجهة عسكرية نتيجة الضغوط الداخلية السياسية الأمريكية بعد تجربة العراق، أو في حال حدث سوء تقدير لسرعة إيران في إنتاجها للبرنامج

النووي، مما سيؤدي إلى تنمية الخلل الاستراتيجي في ميزان القوة في المنطقة لمصلحة إيران الدولة النووية التي سوف تتعامل مع الدول المجاورة وفقا لمبدأ الهيمنة. وقد تجلت رغبة إيران في السيطرة على الدول الخليجية عندما جاء أحمدي نجاد إلى دبي وكانت النقطة الأولى التي طالب بها هي خروج القوات الأجنبية الموجودة في الخليج، لتكون إيران المسؤولة عن أمن الخليج، كما أنها ستحاول فرض سيطرتها على العراق، الأمر الذي سيزيد من قوة إيران الاستراتيجية.

السيناريو الرابع، ويفترض وقوع الخليج تحت هيمنة أميركية إيرانية مشتركة، أي ما يسمى «الصفقة الكبرى»، أي تسوية سلمية، أو تحالف أميركي إيراني استراتيجي على حساب المنطقة، وذلك مع استبعاد واشنطن لخيار الحرب مع طهران، وحل أزمة الملف النووي بوسائل سلمية ، أي قبول إيقاف النشاطات النووية الإيرانية، وحدوث توافق إيراني أمريكي على قضايا إقليمية في المنطقة مثل : قضايا لبنان وفلسطين، أي تخلي إيران عن ثوابت سياستها الخارجية أي العداء الإيراني "لإسرائيل"، وأهم النقاط التي سيتناولها التحالف: العراق، أمن الخليج، المقاومة اللبنانية، والفلسطينية، سورية . وسيؤدي ذلك إلى إضعاف التحالفات الأميركية مع دول مجلس التعاون، ويعزز التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

السيناريو الخامس، وهو السيناريو التفاؤلي ويتوقع :

- مصالحة وطنية حقيقية تضمن وحدة العراق وسلامة أراضيه، تتم بمشاركة من دول خليجية وعربية أخرى دون أن يكون هناك انفراد إيراني في هذه المصالحة، وذلك من خلال سعي القوى السياسية العراقية الرئيسية لتحريك المصالح.
- إغلاق الملف النووي الإيراني بتنفيذ إيران لالتزاماتها، وذلك عند تجاوب إيران مع الجهود الراميةإلى تسوية الملف النووي سلمياً .
- توصل دول الخليج إلى صيغة إقليمية للأمن تعالج المخاوف والهواجس بمعنى إشراك العراق وإيران واليمن في منظومة أمنية، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تعليمية وثقافية، وتحول ديموقراطي يعزز الأمن الداخلي ويمنع التدخلات الخارجية، مع استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة، مما يعني الأمن والاستقرار.

ويعتبر السيناريو الأولهو الأكثر احتمالاً من بين هذه السيناريوهات الخمسة، أي استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق، وازدياد الخلل الاستراتيجي في موازين القوى في المنطقة لمصلحة إيران، مع استمرار ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج والتي ستبقى معتمدة على النفط بالرغم من توقع نضوبه في مناطق كثيرة من العالم، وعليه

فإن دول المجلس لن تجد بداً من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل، تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض أمنه عن طريق التكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية ، وبناء القوة العسكرية الذاتية لحماية أمنها ومصالحها في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.

أمام ما تقدم من احتمالات وسيناريوهات مستقبلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، لابد من الإشارة إلى أن تلك الدراسات والتنبؤات جاءت كلها على خلفية سياسية، ارتسمت خطوطها العريضة (في العالم ككل، وفي منطقة الخليج العربي على وجه التحديد)، بفعل السياسات التي انتهجها على مدى ثمان سنوات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، وفريقه السياسي، والتي قامت على أسس من العداء والعدوان لمختلف القوى السياسية في العالم التي تخالف رؤى الولايات المتحدة حينذاك، لذلك من المتوقع أن تحصل تغيرات هامة جداً في ظل السياسات الجديدة التي يحاول الرئيس الأمريكي باراك أوباما انتهاجها مع تلك القوى، والتي تتسم حتى الآن بالحوار والحلول الودية لمختلف مشاكل العالم ويأتي الوضع في الخليج في مقدمتها، حيث ظهرت العديد من الإشارات الأمريكية المغايرة لسياسات الإدارة الأمريكية السابقة، مما قد يؤدي إلى إحداث تغيرات هامة في مختلف السيناريوهات المتشائمة، ويعزز من فرص تحقيق السيناريوهات المتفائلة.

النتـائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

إن التحليل السابق لتجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يقودنا إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل بمايلي :

١) تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي العوامل والمقومات المشتركة لنجاح تجربة التكامل الاقتصادي فيما بينها، حيث تضم الدول الأعضاء في المجلس شعوباً متجانسة يجمع بينها وحدة الأصل والتاريخ فضلاً عن تشابه الظروف المناخية والمؤشرات الاقتصادية فيما بينها.

٢) شهد معدل النمو الاقتصادي استناداً إلى الإحصاءات المتوفرة تقلّباً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٧)، وكانت التذبذبات في الأسعار العالمية للنفط وإيراداته من العوامل الأساسية التي أدت إلى ذلك .

٣) تبين من دراسة القطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي أن دول مجلس التعاون تتصف بسيادة قطاع الصناعات الاستخراجية وسيطرته على النشاط الاقتصادي في هذه الدول وهو القطاع الأكثر نمواً من بين القطاعات الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة للتنويع الاقتصادي إلا أن مساهمة كل من القطاع الصناعي ـ باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية ـ والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس لاتزال محدودة خلال الفترة المدروسة.

٤) يعد ارتفاع نصيب قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من الاختلالات البنيوية في اتجاهات النمو الاقتصادي لبلدان الخليج العربي على عكس ما هو قائم في البلدان المتقدمة .

٥) شهدت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)، وبلغت أعلى المعدلات في الإمارات وقطر، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة السيولة ضمن الاقتصاد عبر الإنفاق الحكومي الذي خلق كمية كبيرة من السيولة المتاحة للتوظيف والاستخدام ضمن الاقتصاد. مما سبب في انتعاش الطلب المحلي وزيادة العرض النقدي وارتفاع أسعار السلع وإيجارات السكن. وقد عكست هذه الظاهرة عجز الحكومات عن إيجاد الحلول الناجعة لمواجهة التضخم كنتيجة لارتباط السياسية النقدية بقرارات البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على صعيد أسعار الفائدة نظراً لارتباط عملاتها بالدولار، مما سيفتح الباب أمام دول الخليج للقيام بعمليات إعادة تقييم العملة أو فك ارتباطها بالدولار كما فعلت الكويت في ٢٠ أيار ٢٠٠٧ .

٦) تظهر موازين المدفوعات في دول مجلس التعاون الخليجي خللاً كبيراً وهيكلياً في اقتصاداتها، حيث تتأثر هذه الدول بصورة كبيرة بالتطورات العالمية بحكم انفتاح اقتصاداتها على الاقتصاد العالمي.

٧) تشير الأرقام والبيانات الخاصة بإجمالي حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ضآلة حجم الصادرات والواردات البينية مقارنة بالمكانة الاقتصادية لهذه الدول في مجال التجارة الدولية على الرغم من نموها إثر قيام الاتحاد الجمركي فيما بينها، وبالتالي ضعف وتواضع درجة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، وذلك نظراً إلى التشابه الكبير

بين اقتصادات دول المجلس، حيث لاتزال تعتمد على سلعة واحدة هي النفط الخام، مما جعلها اقتصادات متنافسة وليست متكاملة.

٨) يعد تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة في إطار التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وإقامة السوق الخليجية المشتركة خطوة هامة على طريق تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فيجميع الميادين وصولاً إلى وحدتها استجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس.

٩) ساعد ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ الدول الخليجية على استيفاء بعض متطلبات معايير التقارب الاقتصادي لتحقيق الوحدة النقدية، الأمر الذي وفر دفعة إيجابية لإطلاق الاتحاد النقدي، والذييعد تتويجاً لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي، وسيترتب على قيامه آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاعات غير البترولية فيها فضلاً عن رفع الكفاءة الاقتصادية وتوسيع مجالات التكامل الاقتصادي فيما بينها .

١٠) شهدت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بيئة دولية وإقليمية متغيرة ، تمثلت في حرب الخليج الأولى ١٩٨٠- ١٩٨٨، واحتلال العراق للكويت ١٩٩٠– ١٩٩١، وأحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ وانعكاساتها ، والاحتلال الأمريكي للعراق، بالإضافة إلى بيئة داخلية غير مستقرة نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وارتفاع معدلات التضخم، واستقدام العمالة الأجنبية، إلى جانب الاهتمام بالسيادة الوطنية لكل دولة على حساب أي سلطة فوقية، والتنازع القيادي ومشكلة الزعامة، والتباين في حجم المكاسب التي تعود على كل دولةوتخوُّف بعض الدول الصغيرة من سيطرة الدول القوية، مما فرض مجموعة من التحديات على دول المجلس داخلية وإقليمية ودولية، لن تتمكن من مواجهتها إلا بتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى توفر الإرادة السياسية لأن أهم ما يحتاج إليه التكامل الاقتصادي هو الإرادة السياسية الحقيقية لتكون داعمة ودافعة له.

١١) إن مستقبل مجلس التعاون في ظل هذه التحديات والمتغيرات لابد له من أن يرتكز على عدة ركائز أساسية، أهمها النفط كونه مورد نادر، وقابل للنضوب وغير قابل للتجدد، ومن أجل بناء مستقبل أفضل لابد من أن يوظف قسط من عائدات النفط لتأمين مصادر اقتصادية أخرى تقوم مقام النفط في الدخل القومي عند نضوبه. إلى جانب الأمن والاستقرار السياسي، على اعتبار أنه دعامة قوية تحمي البناء للمستقبل من خلال بناء القوة الذاتية عسكرياً

وسياسياً واقتصادياً بناءً متكاملاً، يضاف إلى ذلك، الفرص الاستثمارية المنتجة والأسواق واسعة والمهارات البشرية المتطورة ، وكل هذه أمور لايمكن تحققها إلا في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي، الذي يساعد على إزالة الازدواجية في المشروعات الصناعية، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية، ويقوي الموقف التفاوضي لدول المنطقة ويمكنها من الحصول على التقنية المتطورة، ويفتح أمامها أسواق الدول الصناعية ويقود في النهاية إلى تطورها الصناعي وما ينتج عنه من تحولات في هياكلها الاقتصادية.

ثانياً : التوصيات :

استناداً إلى النتائج السابقة ، نخلص إلى حزمة من المقترحات والتوصيات التيتشكل إطاراً عاماً لتوجهات مستقبلية يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي إتباعها بهدف تحقيق مزيد من النمو والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. تتمثل أهم مكونات تلك الحزمة في الآتي **:**

١. الاستمرار في عملية التنويع الاقتصادي وتعزيز قدراتها الإنتاجية واستحداث صادرات غير نفطية وإصلاح الأسواق المالية وتحسين دورها وكفاءتها، مستفيدة من دروس التقلب الكبير في أسعار النفط لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة .

٢. إتباع سياسة نقدية تتمتع باستقلالية كافية وتكون قادرة على تحريك أسعار الفائدة حسب الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في دول المجلس، واعتماد سعر صرف أكثر مرونة في ظل تزايد عائدات النفط ، بهدف التقليل من الضغوطات التضخمية. من ناحية أخرى، لابد من الإشارة إلى أهمية تبني سياسات غير تقليدية أصبحت شائعة في الدول التي

تحظى بموارد طبيعية ضخمة، تتمثل في تحويل فائض إيرادات النفط أو أي مورد طبيعي آخر كالغاز والنحاس إلى صناديق[١] يمكن أن تكون فاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . حيث تنضوي تلك الصناديق في حد ذاتها على حزمة من السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي المباشر على التذبذبات في معدلات التضخم وغير المباشر من خلال تأثيرها على التذبذبات في عرض النقود وأسعار الصرف و من ثم على التضخم.

٣. زيادة التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال تحييد الخلافات السياسية عن المصالح الاقتصادية، وترك الخلافات البينية جانباً ريثما يتم التوصل إلى حلهاتماماً ، والتزام دول المجلس بالقرارات الصادرة عن المجلس، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بما يساهم في تطوير وتنمية التجارة والعلاقات البينية بين دول المجلس، من خلال التعرف على المشكلات والصعوبات التي تحول دون حرية انسياب السلع الوطنية بين دول المجلس والعمل على تذليلها. وتجنب ازدواجية المشاريع المشتركة والتضارب فيما بينها بحيث تصبح المشاريع تكاملية بين دول المجلس، وبذل الجهود من أجل تجاوز العقبات أمام تحقيق العملة الموحدة وتنسيق السياسات النقدية والمالية فيما بين دول المجلس لتتمكن من إنجاز عملية توحيد العملة خلال وقت قريب.

٤. تغليب المصلحة العامة المشتركة لمجموع دول المجلس على المصلحة الخاصة للدولة، وذلك بتنازل دول المجلس عن جانب من السيادة الوطنية لمصلحة الأجهزة فوق القومية التي أقامها النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي(المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة، هيئة تسوية المنازعات)، وإحلال النظرة الإقليمية محل النظرة المحلية في اتخاذ القرارات مع إعطاء الفرصة لمساعدة الدول المتضررة منها.

٥. تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين دول المجلس وخاصة في مجال الأمن والدفاع، من خلال تطوير القدرات العسكرية المشتركة، و قوة (درع الجزيرة)، واعتبارها نواة لجيش خليجي موحد، وتبني استراتيجية عسكرية خليجية مشتركة، فهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز قدرتها الذاتية على حماية أمنها ومصالحها.

٦. تنسيق وتوحيد سياسات دول المجلس في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، كالصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي.

---

[١] صناديق تثبيت أسعار النفط : تعمل على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين، باعتماد سعر أساس تقديري للنفط، وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر. وعندما يهبط سعر النفط إلى ما دون السعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

٧. البحث عن معالجة شاملة للقضايا السكانية والموارد البشرية وتصحيح الخلل في التركيبة الديموغرافية وهيكل قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال إعطاء الأولوية للعمالة الوطنية والعربية والإسلامية الكفؤة أيضاً، بما يحفظ لدول الخليج العربية قيمها وكيانها، ويحقق التجانس السكاني والاجتماعي بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ويعزز الإنتاجية والكفاءة.

٨. الاستمرار في المساعي السياسية/الدبلوماسية بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودعم المساعي الرامية لقبول إيران في المجتمع الدولي كدولة تسهم في استقرار أمن المنطقة، فضلا عن بذل الجهود لمعالجة كافة الخلافات التي أدت إلى ما وصل إليه الوضع في العراق من خلال تعزيز الحوار بين مكونات المجتمع العراقي، ودعم جهود الحكومة العراقية لعودة العراق إلى وضعه الإقليمي والعربي المستقر، وذلك لإبعاد الخليج عن الصراعات التي قد تهدد أمنه، وتحقيق الاستقرار فيه.

٩. التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المجلس من جهة، وبقية الدول العربية من جهة أخرى، على أسس الروابط القومية، والاتفاقيات البينية (العربية ـ الخليجية)، تمهيداً للوصول إلى تكامل اقتصادي عربي، قادر على مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

الخاتمة :

جاء هذا البحث كمحاولة لتقويم لتجربة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، وذلك من أجل التعرف على جوانب القوة ومواطن الضعف في هذه التجربة، وعلى الرغم من تواضع النتائج التي حققتها التجربة حتى الآن في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي كما رأينا من خلال دراستنا السابقة، إلا أنها حققت بعض النتائج الايجابية التي تجعلها متفوقة في بعض النواحي على تجارب العمل العربي المشترك التي سبقتها في هذا المجال، وذلك على النحو التالي :

١. تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة نصاً يعطي حجة وأولوية لهذه الاتفاقية بحيث يضعها في مرتبة أعلى من القوانين الوضعية المطبقة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقد نصت المادة الثانية والثلاثون من هذه الاتفاقية على أن (تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء) انظر الملحق رقم (٢)، ويعطي هذا النص الصفة فوق القومية للاتفاقية الاقتصادية

الموحدة، وهو أمر افتقر إليه كل من ميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[1].

٢. يمثل إنشاء هيئة لتسوية المنازعات بين هذه الدول بهدف عدم تحويل هذه المنازعات إلى خلافات سياسية تعيق مسيرة العمل العربي المشتركتقدماً واضحاً على تجربة مجلس الجامعة العربية التي تفتقر إلى وجود محكمة أو هيئة تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين أعضائها[2].

٣. تمكنت دول المجلس من إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية ومنتجات الثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المشأ الوطني اعتباراً من آذار ١٩٨٣، وقيام الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإنشاء سياسة تجارية موحدة وإطلاق السوق الخليجية المشتركة ولاتزال تبذل الجهود لإقامة الاتحاد النقدي الخليجي.

وإذا كانت تجربة مجلس التعاون الخليجي قد سجلت تفوقاً في بعض الأحيان على تجارب العمل العربي المشترك الأخرى، إلا أنها تشترك معها في بعض النواحي السلبية ونقاط الضعف التي أضعفت فاعلية هذه التجربة، وساهمت في تواضع النتائج التي توصلت إليها، يتمثل أهمها في الآتي:

١. انتهج مجلس التعاون الخليجي المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضاءه بدلاً من منهج التكامل الاقتصادي الإنمائي المناسب لاقتصادات أعضاءه، والذي يهتم بالمقام الأول بخلق الجهاز الإنتاجي المرن والمتقدم للدول الأعضاء. وكان الأنسب لدول المجلس أن تنتهج المدخل التنموي للتكامل الاقتصادي الذي يرتكز إلى تنسيق الخطط والبرامج الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء في إطار استراتيجية إقليمية تقوم على مبدأ التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل فيما بين الدول الأعضاء في التكامل[3].

٢. وضع المجلس الأعلى للتعاون الخليجي قاعدتين رئيسيتين ليتفادى فيهما المخاوف التي تصاحب الدول الأعضاء من الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي تتمثل في

---

[1] د صفوت عبد السلام عوض الله: **"تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"** ، مرجع سابق، ص ٢٢.
[2] المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .
[3] المرجع السابق ، ص ٢٤ .

الخشية من الانتقاص من جزء من سيادتها الوطنية لمصلحة المؤسسات فوق القومية وما يحمله ذلك من أن تكون قرارات هذه المؤسسات ملزمة لأعضائها.

القاعدة الأولى هي تركيز السلطة التشريعية (سلطة إصدار القرارات وإصدار القوانين) في يد المجلس الأعلى للتعاون الخليجي، وترجع الحكمة من وراء ذلك في إعطاء هذا المجلس الفرصة للوصول إلى قرارات توفيقية ترضي جميع الدول الأعضاء، وفي الواقع فإن هذه النقطة تمثل نقطة ضعف حقيقية في عمل مجلس التعاون الخليجي، وكان الأولى هو فصل المجلس الرئاسي عن المجلس التشريعي، وبذلك يكرر مجلس التعاون الخليجي نقطة الضعف في تجربة "جامعة الدول العربية" التي فقدت أي سلطة على أعضائها نتيجة عدم تمتع مجلس الجامعة والأمانة العامة والمؤسسات التكاملية الأخرى بأي سلطات فوق القومية، حيث يترك للدول الأعضاء الحرية الكاملة في تنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية.

أما **القاعدة الثانية**، فهي قاعدة الإجماع في التصويت عند اتخاذ القرارات في المسائل الموضوعية وقاعدة الأغلبية في المسائل الإجرائية، وفي حال امتناع العضو عن التصويت فعليه أن يسجل عدم التزامه بالقرار(انظر الملحق رقم ١)، وهذه المادة تعيد مرة أخرى تجربة الجامعة العربية، حيث تنص المادة السابعة من ميثاق الجامعة على أن (ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة العربية، وما يقرره المجلس بلأغلبية يكون ملزماً لمن يقبله)، فإعطاء الدولة الممتنعة عن التصويت الحق في تسجيل عدم التزامها بالقرار الذي أصدره المجلس الأعلى للتعاون الخليجي، يمكن الدولة العضو من التحلل من أي قرار ترى فيه انتقاصاً لجزء من سيادتها الوطنية أو لا يتفق مع مصالحه الوطنية [١]، مما يجعل اتفاقيات التكامل عرضة إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وقد ظهر ذلك جلياً بعجز مجلس التعاون الخليجي حتى الآن عن إلزام دول المجلس بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة, فلم يتمكن من إزالة المعوقات أمام انتقال السلع ذات المنشأ الوطني فيما بين الدول الأعضاء خلال فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة, ولم تلتزم بعض الدول بالتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، وقد تم تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام ٢٠٠٧، ولا تزال العراقيل قائمة أمام السوق الخليجية المشتركة.

[١] المرجع سابق، ص ١٠ ، ١١ .

٣. يعد التوتر في العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء من العوامل المعيقة لمسيرة التكامل، وخصوصاً مسألة الحدود السياسية فيما بينها التي تعد من القضايا الساخنة التي تطفو أحياناً وتخبو أحياناً أخرى، وعادة ما تصبح المشكلة أكثر حدة عندما يتم اكتشاف مصادر نفطية أو تنميتها على الحدود بين الدول، وكما رأينا من الدراسة فإن هناك نزاعاً بين السعودية وقطر وأخرى بين السعودية والبحرين، ومثل هذه المشكلات الكامنة ما لم تحل بشكل نهائيمروض ٍ لجميع الأطراف فإنها يمكن أن تتفاقم في أي وقت وتقضي على جهود التكامل فيما بين دول المجلس.

٤. ارتفاع درجة تبعية دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً للعالم الخارجي، حيث تشكل تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط، وبخاصة الدول المتقدمة مشكلة أساسية بالنسبة إلى استقرار اقتصادات هذه الدول، فالتبعية الاقتصادية تجعل هذه الدول عرضة لتقلبات عنيفة مصدرها أساساً التقلبات التي تحدث في العالم الخارجي بالشكل الذي يؤثر بصورة سلبية في مسيرة التعاون، فعند انخفاض أسعار النفط تتناقص القدرة التمويلية لهذه الدول الأمر الذي يهدد نجاح واستمرار المشروعات المشتركة بينها[١].

وبالرغم من ذلك فإن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي تعد من التجارب المثيرة للاهتمام في التكامل الإقليمي الدولي، والجديرة بالدراسة والتقويم، ولاسيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجاً طبيعياً للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي، بمعنى أنها ثمرة التطور التدريجي في الكيانات السياسية والاجتماعية القائمة عبر مسارها التاريخي.

[١] المرجع السابق، ص ٢٦ ، ٢٧ .

الملاحق

ملحق رقم ١ : النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١.

ملحق رقم ٢ : الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون ٢٠٠٢.

ملحق رقم ٣ : اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي ٢٠٠٩.

ملحق رقم (١)

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن

دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلاميةوإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادينواقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيها بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربيةواستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضلوصولاً إلى وحدة دولها . وتمشياً

مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوىوتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على مايلي:

المادة الأولى : إنشاء المجلس .

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

المادة الثانية : المقر.

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة : اجتماعات مجلس التعاون .

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة : الأهداف .

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

١. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادينوصولاً إلى وحدتها.
٢. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
٣. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

الشؤون الاقتصادية والمالية. الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات. الشؤون التعليمية والثقافية. الشؤون الاجتماعية والصحية. الشؤون الإعلامية والسياحية. الشؤون التشريعية والإدارية.

٤. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة :عضوية مجلس التعاون .

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في

الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤.

المادة السادسة : أجهزة مجلس التعاون .

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

١. المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.
٢. المجلس الوزاري
٣. الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة :المجلس الأعلى.

١. المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول .
٢. يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.
٣. يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء .
٤. يعتبر انعقاد المجلسصحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة : اختصاصات المجلس الأعلى.

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي:

١. النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.
٢. وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.
٣. النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاريتمهيداً لاعتمادها.
٤. النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.
٥. اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
٦. إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
٧. تعيين الأمين العام.
٨. تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.
٩. إقرار نظامه الداخلي.

١٠. التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة : التصويت في المجلس الأعلى.

١. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.
٢. تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة: هيئة تسوية المنازعات.

١. يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى هيئة تسوية المنازعات وتتبع المجلس الأعلى.
٢. يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.
٣. إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى . فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.
٤. ترفع الهيئة تقريرهلمتضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراهمناسباً .

المادة الحادية عشرة: المجلس الوزاري.

١. يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى.
٢. يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.
٣. يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية.
٤. يعتبر انعقاد المجلسصحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة :اختصاصات المجلس الوزاري .

١. اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

٢. العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
٣. تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.
٤. تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائمة بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.
٥. إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة للدراسةوتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.
٦. النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.
٧. إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.
٨. بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
٩. اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.
١٠. التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.
١١. النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة : التصويت في المجلس الوزاري.

١. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.
٢. تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة : الأمانة العامة.

١. تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.
٢. يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
٣. يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.
٤. يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.
٥. يكون الأمين العامهسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة: اختصاصات الأمانة العامة.

تتولى الأمانة العامة المهام التالية:

١. إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.
٢. إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.
٣. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.
٤. إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.
٥. إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.
٦. إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.
٧. التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.
٨. الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
٩. أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة .

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة : الامتياز والحصانات .

١. يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.
٢. يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.
٣. إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة ٢ من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة .

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة : نفاذ النظام الأساسي

١. يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام .
٢. تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التي تصبحمودعاً لديها.

المادة العشرون : تعديل النظام الأساسي .

١. لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.
٢. يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.
٣. يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون : أحكام ختامية .

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون.

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري .

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ أيار ١٩٨١ ميلادية.

دولة الإمارات العربية المتحدة.

دولة البحرين.

المملكة العربية السعودية.

سلطنة عمان.

دولة قطر.

دولة الكويت.

ملحق رقم (٢)

الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون

٢٠٠٢

مقدمة.

تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في ١٦ شوال ١٤٢٢ ه (كانون الأول عام ٢٠٠١) خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان . حيث تتضمن هذه الاتفاقية الجديدة تطويراً شاملاً للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في شهر تشرين الثاني عام ١٩٨١ والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاءوأ ُنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون .

نص الاتفاقية

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليجالعربية تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس. وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلسواستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام ١٩٨١ من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.وسعياً إلى مراحل متقدّمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدّد ، مع تعزيز آليات في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها. ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوءالتطوّرات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلسيقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. و استجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيقالمواطَنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل و الإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فقد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى : الاتحاد الجمركي .

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي يُطبّق في موعد أقصاه الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٣ م، و يتضمن كحدٍ أدنى:

١. تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

٢. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

٣. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

٤. انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في

٥. الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

٦. معاملة السلع المنتجة فيأيٍ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية : العلاقات الاقتصادية الدولية .

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها و علاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية. وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك:

١. اتّباع استراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.

٢. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

٣. توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.

٤. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

الفصل الثاني

السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة:

يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيّما:

١. التنقل والإقامة.
٢. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
٣. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
٤. ممارسة المهن والحرف.
٥. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
٦. تملّك العقار.
٧. تنقل رؤوس الأموال.
٨. المعاملة الضريبية.
٩. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
١٠. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية المشتركة .

الفصل الثالث

الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة : متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي .

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوىعالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية ، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار.

المادة الخامسة: البيئة الاستثمارية.

بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس ، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

١. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.
٢. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة

الوطنية في جميع الدول الأعضاء.

٣. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.
٤. تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلعوفقاً للنظام الأساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .

المادة السادسة :المعونات الدولية والإقليمية.

تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع

التكامل الإنمائي

المادة السابعة : التنمية الشاملة.

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون .

المادة الثامنة :التنمية الصناعية.

١. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢. تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

المادة التاسعة: النفط والغاز والموارد الطبيعية.

بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية و المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى وتعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس:

١. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط والغاز والمعادن بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية ومصالح الأجيال القادمة.
٢. تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.
٣. تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز العاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في مجالات النفط والغاز والموارد الطبيعية وتعزيز التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

المادة العاشرة: التنمية الزراعية.

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلسوالاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس والأنظمة ذات العلاقة في دول المجلس.

المادة الحادية عشرة: حماية البيئة.

تتبنى الدول الأعضاء السياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الثانية عشرة: المشروعات المشتركة.

بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها ، وتحقيق التكامل الاقتصادي و تحسين توزيع مكاسبه بينها ، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة بما في ذلك:

١. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز.
٢. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس.
٣. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس.

٤. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنيةكحدٍّ أدنى.

الفصل الخامس

تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة: الاستراتيجية السكانية.

تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون ، وتبني السياسات اللازمة لتحقيق تنمية الموارد البشرية والاستخدام الكامل والأمثل لها، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه.

المادة الرابعة عشرة: محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي.

تتبنى الدول الأعضاء البرامج اللازمة للمحو الشامل للأمية في جميع دول المجلس ضمن جدول زمني محدّد وسن التشريعات اللازمة لذلك. تضع الدول الأعضاءبرنامجاً زمنياً لتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي وسن التشريعات الكفيلة بذلك.

المادة الخامسة عشرة : التعليم .

١. تتعاون الدول الأعضاء في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عال لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس.
٢. تقوم الدول الأعضاء بتحقيق التكامل بين جامعات دول المجلس في جميع المجالات.
٣. تضع الدول الأعضاء السياسات و الآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المادة السادسة عشرة : توطين القوى العاملة.

١. تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.

٢. تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف و التوصيف المهني لجميع فئات المهن و الحرف في القطاعات المختلفة ، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدّلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية.

المادة السابعة عشرة : زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها .

١. تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنيةفي سوق العمل ، خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنّى برامج فعّالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية وإنشاء برامج التدريب على رأس العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص ، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية.

٢. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل السادس

مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة: البحث العلمي والتقني .

تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية ، بما في ذلك تبني السياسات التالية:

١. زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني.

٢. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة ، و وضع الحوافز اللازمة لذلك.

٣. التأكيد على قيام الشركات العالمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء.

٤. توطين القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية.

٥. تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والعمل على إقامة مراكز بحثية مشتركة.

المادة التاسعة عشرة: القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية .

بهدف تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية تقوم الدول الأعضاء بالتدابير التالية كحدٍّ أدنى:

١. تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى.
٢. وضع رُخمجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المتخصصين والباحثين بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إجراءات ميسرة.
٣. دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر و تبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس.

المادة العشرون: الملكية الفكرية .

تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين المخترعين، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل السابع

النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون: وسائط النقل .

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي دولة عضو ، المارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها، معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات.

المادة الثانية والعشرون: خدمات وسائط النقل البحري .

تسمح الدول الأعضاء لوسائط النقل البحري التابعة لأي منها ولحمولتها باستخدام كافة التسهيلات وبنفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها

بها، بما في ذلك الرسوم والضرائب وخدمات الإرشاد والرسوم والشحن والتفريغ والتحميل والصيانة والإصلاح والتخزين.

المادة الثالثة والعشرون: تكامل البنية الأساسية .

١. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والكهرباء والطرق، بما يؤدّي إلى تسهيل التبادل التجاري و تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.
٢. تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الطيران والنقل الجوي بينها.
٣. تعمل الدول الأعضاء على تطوير وتكامل وسائل النقل البري والبحري لتسهيل حركة المواطنين والسلع وتحقيق وفورات الحجم.

المادة الرابعة والعشرون: الاتصالات .

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد و شبكات المعلومات بما يؤدي إلى تحسين مستوى خدماتها وكفاءتها الاقتصادية ، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة.

المادة الخامسة والعشرون: التجارة الإلكترونية .

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية ، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

الفصل الثامن

آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون: تنفيذ الاتفاقية .

١. تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية.
٢. تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ.
٣. توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بتقارير دورية عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقرارات الصادرةتطبيقاً لها وفي ضوء هذه التقارير يرفع الأمين العامتقريراً دورياً

شاملاً إلى المجلس الأعلى، و تضع الأمانة العامة آلية إعداد هذه التقارير ومحتوياتها ومواعيد إتمامها.

المادة السابعة والعشرون : تسوية الخلافات

١. تنظر الأمانة العامّة في دعاوى عدم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات المصادق عليها الصادرة تطبيقاً لأحكامها التي يرفعها أي من الجهات الرسمية أو مواطني دول المجلس، وتسعى إلى حلّها ودياً .

٢. إذا لم تتمكن الأمانة العامّة من التوصّل إلى حل ودي تحال الدعوى باتفاق الطرفين إلى مركز التحكيم التجاري لدول المجلس للنظر فيها حسب نظامه فإن لم يتفقا على التحكيم أو كانت الدعوى خارج اختصاص المركز أُحيلت إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة.

٣. تُشكّل هيئة قضائية مختصة كلما دعت الحاجة للنظر في الدعاوى الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها .وتقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باقتراح نظام هذه الهيئة.

٤. إلى أن يتم العمل بنظام الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة ٣ من هذه المادة تحال الدعاوى التي لا يتفق الطرفان فيها على التحكيم ولا تتمكن الأمانة العامّة من تسويتها ودّياً إلى اللجان المختصة في إطار المجلس للبت فيها.

الفصل التاسع

أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون: المصادقة والنشر .

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها والقيام بنشرها بوسائل النشر الرسمية ووضعها موضع التنفيذ.

المادة التاسعة والعشرون: سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ سريان مفعولها .

المادة الثلاثون: الاستثناء .

يجوز منح أي من الدول الأعضاء استثناءً مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاستثناء لمدة محددة ، وبقرار من المجلس الأعلى.

المادة الحادية والثلاثون: الاتفاقات الثنائية خارج إطار المجلس.

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية، أو أن تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والثلاثون: أولوية أحكام الاتفاقية .

١. تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.
٢. تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨١، وتحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها الواردة في الاتفاقيات الثنائية.
٣. إلى أن يتم تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس، يستمر العمل بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عم ١٤٠٢ ه الموافق ١٩٨١ م، ويجوز تعديل نسبة القيمة المضافة المنصوص عليها في تلك المادة بقرار من لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

المادة الثالثة والثلاثون: التعديل والتفسير

١. لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموافقة المجلس الأعلى.
٢.يُفوّض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الاتفاقية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة مسقط (سلطنة عمان) يوم الاثنين ١٦ شوال ١٤٢٢ ه الموافق ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠١ .

ملحق رقم (٣)

اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي ٢٠٠٩

إن حكومات كل من :

١. دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. مملكة البحرين.
٣. المملكة العربية السعودية.
٤. دولة قطر.
٥. دولة الكويت.

الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

انطلاقاً من أهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس، واستناداً الى الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على إقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس وتوحيد العملة، ومواصلة للخطوات التي تم اتخاذها لإقامة الوحدة الاقتصادية بينها، وتأكيداً لعزمها اقامة اتحاد نقدي ووضع أسسه القانونية والتنظيمية على قواعد راسخة وثابتة، وفي ضوء القرارات الصادرة عن مجلس التعاون في شأن الاتحاد النقدي فقد اتفقت على مايلي:

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة ١ : تعاريف .

يقصد بالمصطلحات المبينة أدناه المعاني الواردة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

مجلس التعاون: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المجلس الأعلى: المجلس الأعلى لمجلس التعاون.

دول المجلس: الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

الدول الأعضاء: دول مجلس التعاون الأطراف في هذه الاتفاقية.

الأمانة العامة: الأمانة العامة لمجلس التعاون.

الاتحاد النقدي: الاتحاد النقدي للدول الأعضاء.

المجلس النقدي: المجلس النقدي للدول الأعضاء.

البنك المركزي: البنك المركزي للدول الأعضاء.

البنوك المركزية الوطنية: مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الاعضاء.

الإقراض: السحب على المكشوف أو أي نوع آخر من تسهيلات الاقراض. منطقة العملة الموحدة: منطقة العملة الموحدة للدول الاعضاء.

الجهات العامة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومات الدول الأعضاء والأشخاص المعنوية العامة في منطقة العملة الموحدة.

المؤسسات المالية: الكيانات الخاضعة لترخيص واشراف ورقابة البنوك المركزية الوطنية.

الجهات الحكومية: حكومات الدول الاعضاء والسلطات الوطنية المحلية والهيئات التشريعية والمؤسسات العامة والجهات الاخرى التابعة لها.

المادة ٢ : قيام الاتحاد النقدي .

يُقام بمقتضى هذه الاتفاقية اتحاد نقدي وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والأنظمة الأساسية الملحقة بها.

المادة ٣ : السمات والملامح الأساسية للاتحاد النقدي .

يتطلب قيام الاتحاد النقدي ما يلي:

١. تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء لضمان مساهمتها في الاستقرار المالي والنقدي، وبما يكفل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي المستدام في منطقة العملة الموحدة.
٢. تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة.
٣. تبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي.
٤. إنشاء مجلس نقدي يعد لانشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية التامة، ويكون من أغراض البنك المركزي الأساسية رسم وتنفيذ السياسية النقدية، وسياسة سعر الصرف للعملة الموحدة.
٥. إصدار عملة موحدة تحل محل عملات الدول الأعضاء.

الفصل الثاني

المجلس النقدي

المادة ٤ : إنشاء المجلس النقدي.

١. تلتزم الدول الأعضاء فور دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ باتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء المجلس النقدي.
٢. ينشأ المجلس النقدي ويمارس مهامه إلى حين قيام البنك المركزي الذي سيحل بصفة تلقائية محل المجلس النقدي فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإنشاء البنك المركزي .

٣. يمارس المجلس النقدي مهامه ووظائفه طبقا لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

٤. يكون مقر المجلس النقدي في مدينة .« تترك للاجتماع المقبل »

المادة ٥ : الشخصية القانونية .

يتمتع المجلس النقدي بالشخصية القانونية المستقلة في الدول الأعضاء في حدود الأهداف والمهام الموكلة إليه طبقاً لهذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

المادة ٦ : الأهداف والمهام.

يهدف المجلس النقدي وبصفة اساسية إلى تهيئة وتجهيز البنية الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي، وعلى الأخص انشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية، والقيام بمايلي:

١. تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي.
٢. تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي.
٣. متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك.
٤. تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية.
٥. تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي.
٦. الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة.
٧. التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة.
٨. متابعة وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة ، وتحديدا فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي .
٩. يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدارالعملة الموحدة وطرحها للتداول.
١٠. التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

المادة ٧ : التشاور مع المجلس النقدي.

تلتزم الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس النقدي فيما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي .

المادة ٨ : أجهزة المجلس النقدي.

يتألف المجلس النقدي من مجلس إدارة وجهاز تنفيذي، ويحدد النظام الأساسي للمجلس النقدي اختصاصات كل منهما.

الفصل الثالث

العملة الموحدة

المادة ٩ : مسمى العملة.

يحدد المجلس النقدي مسمى العملة الموحدة وتقسيماتها وفئاتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية، وسعر صرفها مقابل العملات الاجنبية.

المادة ١٠ : إجراءات إصدار العملة.

تحدد القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة قبل إصدارها بأسعار صرف ثابتة غير قابلة للإلغاء، وذلك طبقاً للقرارات الصادرة عن المجلس النقدي.

المادة ١١: أوراق النقد والمسكوكات النقدية.

١. تكون أوراق النقد والمسكوكات النقدية الصادرة عن البنك المركزي هي العملة القانونية الوحيدة في منطقة العملة الموحدة.
٢. يجوز أن تظل أوراق النقد والمسكوكات النقدية الصادرة في الدول الأعضاء عملة قانونية لها قوة إبراء في حدود إقليمها بعد إصدار العملة الموحدة لفترة تحدد من قبل البنك المركزي، وذلك لأغراض استبدال عملات الدول الأعضاء بالعملة الموحدة .

الفصل الرابع

البنك المركزي

المادة ١٢ : إنشاء البنك المركزي.

ينشأ البنك المركزي ويحل محل المجلس النقدي وفق قرار يصدره المجلس النقدي، ويباشر مهامه وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

المادة ١٣ : الشخصية القانونية.

يتمتع البنك المركزي بالشخصية القانونية المستقلة في حدود الأهداف والمهام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي .

المادة ١٤ : الأهداف والمهام.

يتمثل الهدف الأساسي من إنشاء البنك المركزي في ضمان استقرار الاسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وتتضمن مهامه ما يلي:

١. رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة بما فيها سياسة سعر صرفها، وضمان التطبيق المتوافق لها في منطقة العملة الموحدة.
٢. إدارة الاحتياطيات من النقد الاجنبي العائدة للعملة الموحدة.
٣. إصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية بفئات العملة الموحدة.
٤. تعزيز التشغيل الفعال للبنية الاساسية لنظم المدفوعات المالية ونظم تسويتها ضمن منطقة العملة الموحدة.
٥. أداء الوظائف التشغيلية والإحصائية والاستشارية اللازمة لممارسة أعماله وأداء وظائفه.
٦. وضع قواعد موحدة للرقابة الوقائية على المؤسسات المالية.

المادة ١٥ : الاستقلالية.

يحظر على أي من اجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية توجيه أية تعليمات الى البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية ولأي عضو من أعضاء أجهزتها التنفيذية من شأنها التأثير على ادائها لواجباتها ومهامها بموجب هذه الاتفاقية ونظمها الأساسية، وعلى تلك الأجهزة والجهات الحكومية والعامة التعهد باحترام هذه المبادئ وعدم التأثير بأي شكل من الأشكال على أعضاء الأجهزة التنفيذية المشار إليها أثناء ممارستهم لوظائفهم.

المادة ١٦ : أجهزة البنك المركزي واختصاصاتها.

يحدد النظام الأساسي أجهزة البنك المركزي واختصاصاتها.

الفصل الخامس

أسس وقواعد التعاون

المادة ١٧ : الالتزام في مجال التشريع .

١. على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية، بما فيها الأنظمة الاساسية لبنوكها المركزية، مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه.
٢. تلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي.

المادة ١٨ : العلاقات مع البنوك المركزية الوطنية.

١- تمارس المؤسسات المالية القائمة في الدول الأعضاء أنشطتها طبقاً للوائح والقرارات الصادرة من البنك المركزي والتي يتم إبلاغها من خلال البنوك المركزية الوطنية.

٢- يضع البنك المركزي مبادئ وشروط تنظيم الرقابة الوقائية على المؤسسات المالية الموجودة في الدول الأعضاء وإجراءات الالتزام والتدابير الواجب اتخاذها في مجال الاستقرار المالي.

المادة ١٩ : العلاقات الدولية للبنك المركزي.

يمثل البنك المركزي منطقة العملة الموحدة في منظمات ومنتديات التعاون المالي والنقدي الدولية عند بحثها لمواضيع تتعلق بالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف أو غيرها من المواضيع ذات الصلة بمهام ووظائف البنك المركزي، بما في ذلك إبرام اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

المادة ٢٠ : تنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات المالية العامة .

تلتزم الدول الأعضاء بتبني سياسات اقتصادية تؤدي الى تحقيق التقارب الاقتصادي الكلي في منطقة العملة الموحدة وفق معايير تقارب الأداء الاقتصادي المقرة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويضع البنك المركزي إجراءات وآليات مراقبة وتقييم هذه المعايير بصفة منتظمة، وتلتزم الجهات الإحصائية في الدول الأعضاء بتمكين البنك المركزي من الحصول على البيانات الإحصائية خلال الفترة الزمنية التي يراها لازمة لأداء مهامه.

المادة ٢١ : حظر الإقراض.

يحظر على البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية إقراض الجهات العامة، ويجب تصفية الأرصدة القائمة للقروض الممنوحة من البنوك المركزية الوطنية لهذه الجهات قبل إصدار العملة الموحدة، كما يحظر عليها القيام بعمليات شراء مباشرة لأوراق مالية وغيرها من أدوات الدين التي تصدرها الجهات العامة، ولا يسري الحظر على المؤسسات المالية. ودون الاخلال بما تقدم، يسمح للبنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية بشراء هذه الأدوات في السوق الثانوية، وذلك في إطار تنفيذ عمليات السوق المفتوحة كما يجوز قبولها كضمان.

المادة ٢٢: الإجراءات الجزائية .

١- تلتزم الدول الأعضاء باعتماد انظمة موحدة لمكافحة جرائم تزييف النقد تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها لحمايتها بما في ذلك النص على عقوبات موحدة ضد هذه الجرائم.

٢- للبنك المركزي فرض جزاءات مالية وتحميلها على حسابات البنوك المركزية في حال مخالفة هذه البنوك الإلتزامات المترتبة عليها بموجب ما يصدر من قرارات أو تعليمات عن البنك المركزي، ويحدد البنك المركزي بقرار منه هذه المخالفات والجزاءات المترتبة على كل مخالفة.

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة ٢٣ : الامتيازات والحصانات.

يتمتع البنك المركزي وأجهزته وموظفوه في الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بمهامه طبقاً لاتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون، على أن يبرم البنك

المركزي عند إنشائه اتفاق مقر مع دولة المقر يحدد فيه امتيازاته وحصاناته على وجه التفصيل، وتسري هذه الامتيازات والحصانات على المجلس النقدي عند مباشرته لمهامه ووظائفه.

المادة ٢٤ : تسوية المنازعات.

تعمل الدول الأعضاء على تسوية اي نزاع ينشأ بينها بشأن تفسير أو تأويل أو تطبيق هذه الاتفاقية بالطرق الودية، ولها وباتفاقها إذا تعذر تسويته طبقاً لما تقدم عرض النزاع على التحكيم وفقا لقواعد التحكيم التي يتفق عليها.

المادة ٢٥ : الملاحق.

يعتبر النظام الأساسي للمجلس النقدي والنظام الأساسي للبنك المركزي بعد دخولهما حيز النفاذ وأي ملاحقة أخرى يتفق عليها طبقا لهذه الاتفاقية، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة ٢٦ : التعديلات.

يجوز بعد موافقة جميع الدول الأعضاء وبناء على اقتراح أي منها تعديل هذه الاتفاقية، ويخضع التعديل لنفاذه لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٨ من هذه الاتفاقية.

المادة ٢٧ : الانضمام .

لأي دولة من دول مجلس التعاون، من غير الدول الأعضاء، الانضمام للاتفاقية شريطة استيفائها لمعايير تقارب الأداء الاقتصادي وموافقة المجلس الأعلى.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

الكتب :

١. جامعة الملك فيصل: مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين، المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الإدارية والتخطيط, ٢٠٠١.

٢. د.جمال سند السويدي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩ .

٣. حاتم مهران: التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي, الكويت, المعهد العربي للتخطيط, ٢٠٠٧ .

٤. د. سعود البريكان، د. علي البلبل، د.ابراهيم الكراسنة: التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق, صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية, ٢٠٠٥ .

٥. علي بن صميخ المري: مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل, القاهرة ، مكتبة مدبولي, ٢٠٠٣.

٦. نايف علي عبيد: دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩١-٢٠٠٥، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨ .

٧. محمد الرميحي: الخليج ٢٠٢٥: دراسات في مستقبل مجلس التعاون، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ .

٨. د. محمد سميح حميد: التطور الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي, سورية ، دمشق , دار الكرامة، ٢٠٠٥ .

٩. د. محمد صالح جمعة: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ ، الطبعة الأولى، سورية ، دمشق ، دار الرضا للنشر، كانون الثاني، ٢٠٠٥ .

التقارير:

١. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون: الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشؤون الاقتصادية، إدارة الاتحاد الجمركي، ٢٠٠٣.

٢. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, الطبعة الرابعة, ٢٠٠٥ .

٣. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، كانون الأول ، ٢٠٠٨.

٤. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: المسيرة والإنجاز ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.

٥. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: إنجازات العمل المشترك في أرقام، كانون الأول ، ٢٠٠٧.

٦. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ , وحدة الاتحاد النقدي , آذار ٢٠٠٧ .

٧. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي: دول مجلس التعاون، ٢٠٠٧ .

٨. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية ، ٢٠٠٧.
٩. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التنويع الاقتصادي في البلدان المنجة للنفط, حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية, نيويورك، ٢٠٠١.
١٠. الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : العولمة وأسواق العمل في منطقةالإسكوا ، نيويورك ، ٢٠٠٢ .
١١. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
١٢. الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تقرير السكان والتنمية، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلاد العربية ، العدد الثاني, نيويورك ، ٢٠٠٥.
١٣. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .
١٤. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية خلال عام ٢٠٠١ ، إدارة الدراسات والتكامل الصناعي، كانون الأول ، ٢٠٠٢ .
١٥. جامعة الدول العربية , الأمانة العامة و[آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) .
١٦. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى, ٢٠٠٨ .
١٧. مركز دراسات الاقتصاد الرقمي (مدار): اقتصاد المعرفة في الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، حزيران ، ٢٠٠٦ .
١٨. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٨، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٨ .
١٩. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ .

٢٠. وزارة الإعلام والثقافة لدولة الإمارات: الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٦ .

الرسائل الجامعية :

١. عهد مزيد غزالة: آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية و دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ، ٢٠٠٥.

الأبحاث :

١. اتحاد الغرف الخليجية: العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها، آذار، ٢٠٠٨ .
٢. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي: العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤١، السنة الرابعة عشر، شتاء ٢٠٠٨.
٣. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي: واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٤٣ – ٤٤ ، صيف - خريف ٢٠٠٨ .
٤. د.أشرف محمد دوابة: تحديات أسواق العمل الخليجية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث ، آب ، ٢٠٠٨ .
٥. د.السيد عوض عثمان: سياسات توطين العمالة في دول مجلس التعاون رؤية في الجهود المبذولة، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب ، ٢٠٠٨ .
٦. بنك الكويت الوطني: الورقة البحثية عن دول الخليج، السوق الخليجية المشتركة خطوة لا غنى عنها لجني ثمار التكامل الاقتصادي، ١٨ تشرين الأول، ٢٠٠٨ .
٧. بنك الكويت الوطني: الورقة البحثية عن دول الخليج ، هل دول الخليج مستعدة للاتحاد النقدي تقييم اقتصادي للآفاق المستقبلية، ٢٨ أيلول ٢٠٠٨ .

٨. بنك الكويت الوطني: الورقة البحثية عن دول الخليج، تعليق الوطني على اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، ٢٥ أيلول ٢٠٠٨ .

٩. د.جاسم حسين: تداعيات انهيار مفاوضات جولة الدوحة، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

١٠. د.جاسم حسين: التعاون الاقتصادي بين قطر والبحرين يخدم التكامل الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٦ .

١١. د.جاسم حسين: التبعات الاقتصادية لاتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

١٢. د.جمال محمد السيد هنداوي: دول مجلس التعاون .... بين الحاجة للعمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨ .

١٣. خديجة عرفة محمد أمين: دول مجلس التعاون بين الإنفاق العسكري والقضايا التنموية (حقائق وأرقام)، مركز الخليج للأبحاث، نيسان، ٢٠٠٥ .

١٤. سقاف عمر السقاف: أمن الخليج والصراع العربي-"الإسرائيلي": حدود الاشتباك بين النفط والسياسة، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز ، ٢٠٠٨ .

١٥. شيرين أحمد شوقي: دور المرأة في أسواق العمل الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب ، ٢٠٠٨ .

١٦. د.صفوت عبد السلام عوض الله: تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، العدد الحادي والعشرون، السنة الحادية عشر، ٢٠٠٧ .

١٧. د.عبد العزيز الحمد العويشق: التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الاتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها، مجلة التعاون، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، العدد٦٠ ، كانون الأول ٢٠٠٤.

١٨. عبد الفتاح المنيعي : الموقف الخليجي من مسألة التطبيع مع "إسرائيل"، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون ، مركز الخليج للأبحاث، تموز، ٢٠٠٨ .

١٩. عطا السيد فتوح الشعراوي: ثوابت خليجية في المسألة النووية الإيرانية ، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والخمسون، مركز الخليج للأبحاث، أيار، ٢٠٠٩ .

٢٠. د.عمار علي حسن: جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي – "الإسرائيلي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز ، ٢٠٠٨ .
٢١. غرفة تجارة وصناعة أبوظبي: الأموال المهاجرة وآثارها على الاقتصاد الوطني ، مركز المعلومات، شباط ، ٢٠٠٥.
٢٢. فتوح هيكل: العمالة الآسيوية في الخليج: مؤشرات خطرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الأول، ٢٠٠٩ .
٢٣. كريستيان كوخ: يجب إنقاذ اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس، مركز الخليج للأبحاث، آب ، ٢٠٠٨ .
٢٤. د.كمال محمد الأسطل: مرتكزات أمن الخليج والصراع العربي – "الإسرائيلي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز، ٢٠٠٨.
٢٥. ماتيو ليغرينزي: الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي وموجة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية الجديدة، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٥.
٢٦. محمد هيثم سلمان: دور دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث، كانون الأول، ٢٠٠٧.
٢٧. محمد هيثم سلمان:الخليج العربي في اتفاقية التجارة الحرة الشرق أوسطية الأمريكية، مركز الخليج للأبحاث، نيسان، ٢٠٠٨.
٢٨. د.محمد ناجي التوني: قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد العشرون، السنة العاشرة ، ٢٠٠٦.
٢٩. مفيد الزيدي: علاقة أمن الخليج "بإسرائيل" في ظل توترات المنطقة مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، تموز ، ٢٠٠٨ .
٣٠. نزار صادق البحارنه: التنسيق والتكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، غرفة تجارة وصناعة البحرين، ٢٠٠٩ .
٣١. نهاد الخاتم عيسى: اتفاقيات التجارة الحرة جوانبها المتعددة وتأثيراتها الاقتصادية ، مركز الخليج للأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٠٥ .
٣٢. د.نوازد عبد الرحمن الهيتي: أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي " الوضع القائم والتحديات"، مجلة آراء حول الخليج العدد السابع والأربعون، مركز الخليج للأبحاث، آب، ٢٠٠٨.

٣٣. يوسف خليفة اليوسف: الإمارات العربية المتحدة منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٥، شتاء ٢٠٠٩.

المؤتمرات:

١. ندوة معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الفجيرة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠ ـ ٢١ آذار ٢٠٠٧ .

٢. منتدى التنمية ـ البحرين ، ٨/٧ شباط ٢٠٠٨ .

٣. ورشة عمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٩-٢٠٠٧/١٢/٣١.

الدوريات :

١. الأمانة العامة لمجلس التعاون لـدول الخليج العربيـة: مستجدات التقارب، العدد الأول، الربع الأول ، ٢٠٠٩ .

٢. بنك الكويت الوطني : الموجز الاقتصادي ، المجلد ٧، العدد ٢٠ ، ٢٥ حزيران ٢٠٠٧ .

٣. بنك الكويت الوطني : الموجز الاقتصادي ، المجلد ٧ ، العدد ٣١ ، ١٣ آب ٢٠٠٧.

٤. بنك الكويت الوطني : النشرة الاقتصادية ، ٢١ آب ٢٠٠٨ .

٥. بنك الكويت الوطني : النشرة الاقتصادية ، ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ .

٦. صحيفة مصرف الإمارات الصناعي: التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتحاد الجمركي، السنة التاسعة عشرة، العدد الثاني، شباط، ٢٠٠٤.

٧. صحيفة مصرف الإمارات الصناعي: الدور التنموي لصناديق وبنوك التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الجارية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد السادس، حزيران، ٢٠٠٦.

٨. صحيفة مصرف الإمارات الصناعي: تطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، السنة الحادية والعشرون، العدد الثالث، آذار، ٢٠٠٦.

٩. مصرف قطر المركزي : التضخم في قطر ، الربع الأول ٢٠٠٦ .

الوثائق المكتبية :

١. كلمة السيد الرئيس بشار الأسد في قمة غزة الطارئة، الدوحة ، ٢٠٠٩ .
٢. نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون، قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠١) ، ١٤٢٧/٨/١١هـ .

مواقع الانترنت :

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي	**http://www.gcc-sg.org**
اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي	**http://www.fgccc.org**
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	**http://www.aidmo.org**
الجزيرة نت	**http://www.aljazeera.net**
بنك الكويت الوطني	**http://www.nbk.com**
سوريا الاقتصادية	**http://www.syrianeconomic.com**
صندوق النقد العربي	**http://www.amf.org.ae**
غرفة تجارة وصناعة البحرين	**http://www.bahrainchamber.org.bh**
مركز الخليج للأبحاث	**http://www.grc.ae**
مصرف قطر المركزي	**http://www.qcb.gov.qa**
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	**http://www.goic.org.qa**
منظمة العمل العربية	**http://www.alolabor.org**

ثانياً : المراجع الانكليزية :

Official Records :

- Secretariat General: The Amended Joint Agricultural Policy for the Arab States of the Gulf Cooperation Council, Doha, Qatar, December 1996.
- Secretariat General: The Economic Agreement Between the GCC States , Muscat, Sultanate of Oman ,2004.
- Secretariat General: Unified Industrial Development Strategy for the Arab States of the Gulf Cooperation Council , (Revised Version) , 2000.

REPORTS :

- Intermational Energy Agency: World Energy Outlook, Executive Summary, 2008.
- International Monetary Fund (2008, 2006) : Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (Washington : iMF) .
- World Economic Forum : The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025, Executive Summary , 2007 .

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Political Sciences

Higher Studies



Development of the Economic Relations between the GCC States (2000-2007)

The Gulf Experience as a Model of an Arab Economic Bloc

Thesis Prepared for Master's Degree in International Economic Relations

Submitted by

Iman Shahrour

Supervision

Dr. Sabah AL-hashem

The Co-Supervisor

Department of International Economic Relations

Faculty of Political Sciences

Dr. Nabeel Ali

The Scientific Supervisor

Department of International Economic Relations

Faculty of Political Sciences

Damascus 2009/2010 AD